

جون قرئق

رؤيته للسودان الجديد
 وإعادة بناء الدولة السودانية



تحرير وتقديم : د. الواثق كمير



DAWAYA
SUDANESE BOOKS

جون فرنس
رؤيته للسودان الجديد
 وإعادة بناء الدولة السودانية

فهرسة المكتبة الوطنية - السودان

9624 - 320 الوثائق محمد حاج الحضرة علي كبير

وج

بحر قرنق : رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة الجديدة

الوثائق محمد حاج الحضرة علي كبير

الطابعون : ماستر للطباعة - سبتمبر ٢٠٠٥ م

344 ص - 21 سم.

الطبعة الثالثة

رقم الإيداع : ٢٠٠٥ / ٦١٨

رصدك ISBN 99942-806-0-9

■ جون قرنق ■

رؤيته للسودان الجديد

وإعادة بناء الدولة السودانية

تحرير وتقديم الدكتور

الواثق كمبر

■ المحتويات ■

الصفحة	الموضوع
١٣	تصدير
٢٩	شكر وتقدير
٢٣	مقدمة
٦١	تحية وسلام
٦٩	الفصل الأول: الالتزام بالوحدة، رؤية السودان الجديد
٧٠	الوحدة في التنوع
٧٣	التنوع التاريخي
٧٦	التنوع المعاصر
٧٨	مشكلة السودان وليست مشكلة الجنوب
٨٥	الدين والدولة
٨٨	الحاجة إلى بناء أمة - دولة قومية

الصفحة	الموضوع
٩٣	الفصل الثاني، التجمع الوطني الديموقراطي، المهام والتحليلات
٩٤	التطور التاريخي : تعايش «سودانات» متعددة
٩٨	تفكيك السودان القديم
١٠٠	مهام التجمع الوطني الديموقراطي
١٠٦	صعوبة وقوع انقلاب
١١١	صعوبة حدوث الانتفاضة الشعبية
١١٥	توحيد أشكال النضال
١١٧	نظام الجبهة الإسلامية ضعيف والنصر مؤكد
١٢٢	مناشدة إلى الشعب والشباب السوداني
١٢٥	الفصل الثالث، معادلات الأيقاد للسلام
١٢٦	تقرير المصير حق ديموقراطي

الموضوع	الصفحة
الكونفدرالية ضرورة سياسية	١٢٩
الكونفدرالية .. استجابة مباشرة لرفض الجبهة	
مبدأ فصل الدين عن الدولة	١٣٢
الكونفدرالية . فضح أكاذيب وخداع الجبهة الإسلامية	١٣٤
الكونفدرالية كموقف تفاوضي	١٣٨
حكومة وحدة وطنية	١٤٠
تقرير المصير والكونفدرالية لا يتناقضان مع مقررات	
التجمع	١٤٢
الحركة الشعبية لم تغير موقفها من وحدة السودان	١٤٤
الفصل الرابع، حوار مع القوى العنيفة،	١٤٧
السودان القديم يفرخ سودانا جديدا	١٤٨
ميلاد لواء السودان الجديد	١٥٠

الموضوع	الصفحة
طبعة قوى السودان الجديد	١٥٣
أينما يكون تنظيم السودان الجديد يجب ألا يتنافس	
مع التجمع	١٥٥
العلاقة بين القوى «الجديدة» وقوى الريف «القوميات»	١٥٧
الحاجة إلى التنظيم واستحداث آلية للوصول	
إلى السلطة	١٦٢
الفرص لنضال القوى «الجديدة» متوافرة	١٦٨
حركة السودان الجديد السياسية	١٧٠
التجمع الوطني الديمقراطي أساسى وضرورى لنضال	١٧٢
بناء السودان الجديد على الواقع فى	
الأراضى المحررة	١٧٤
مناقشة لاتخاذ خطوة حاسمة	١٧٩

الصفحة	الموضوع
	الفصل الخامس، ملاحظات حول الزيارة إلى
١٨٣	جمهورية مصر العربية، ...
١٨٤	في العلاقات مع مصر
١٨٩	تشويه صورة الحركة الشعبية في مصر .
١٩٤	دور مصر في صنع السلام
١٩٧	الفصل السادس، المؤتمر الصحفي،
	أصلاء الزيارة،
٢١٤	بعض ما كتبت الصحف والمجلات
	الأشكال،
٩٦	شكل (١)
٢٢٩	شكل (٢)

الصفحة

الموضوع

للاحق،

- ١ - بروتكول مشاكوس ٢٣٥
- ٢ - كلمة رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان
في حفل توقيع اتفاق السلام الشامل في
السودان ٢٥١
- ٣ - كلمة رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان
بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين للحركة
الشعبية ٢٨٩
- ٤ - أعضاء الوفد المرافق للدكتور جون قرنق في
زيارته للقاهرة ٣٢١
- ٥ - اجتماع الدكتور جون قرنق مع عدد من
المسؤولين المصريين ٣٢٥

الموضوع	الصفحة
٦- الدكتور جون قرشق وعدد من الفعاليات الثقافية والمفكرين المصريين	٢٢٧
٧- لقاءات صحفية للدكتور جون قرشق ..	٢٣١
٨- إعلان المبادئ ..	٢٣٥

تصاویر

يُتَّسم التركيب السكاني للسودان بالتعددية العرقية واللغوية والدينية ويختلف سكان السودان الجنوبي عن سكان السودان الشمالي في هذه الجوانب جميعها . وقد حرص الإنجليز طوال عهد الحكم الثاني على تكريس هذه الفروق بين الشمال والجنوب بصفة خاصة فاتخذوا من خط العرض الثاني عشر فاصلاً رسمياً فيها ، كما عملوا على تكريس القوارق والاختلافات وتعميق العجوة بينهما من خلال سياسة صارمة اعتمدت في تنفيذها على إصدار قوانين ما أسموها «المناطق المغلقة» لأنها كانت تستهدف غلق الجنوب أمام الشماليين ، ولذا كانت إجراءات الانتقال إلى الجنوب بالنسبة للشماليين أصعب بكثير من إجراءات السفر إلى خارج السودان ذاته . وقد أدى ذلك إلى إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب وصولاً لتصفية الوجود الشمالي في الجنوب .

واستمراراً لهذه السياسة أنشأت الحكومة ما أطلقت عليه اسم «الفرقة الاستوائية» والتي تشكلت من أبناء الجنوب رحدهم، وحلت هذه القوات محل القوات الشمالية وخرج آخر جندي شمالي من جنوب السودان في ديسمبر ١٩١٧ .

وواصل الانجليز سياستهم فكان إبعاد وإجلاء القوات المصرية من السودان فانهزمت بريطانيا بحكمه ومن ثم كشفت مخططاتها لفصل الجنوب عن الشمال ، حتى تستطيع أن تجني من ذلك بعض الفوائد لعل من أهمها إحاطة جنوب السودان بعزلة كاملة لمنع تعامله مع السودان الشمالي ، وتحويل ولاء جنوب السودان إلى بريطانيا .

وفي نهاية عام ١٩٢٩ وجه حاكم السودان إدارته لتنفيذ سياسة جديدة في الجنوب . وصدر إنذار بريطاني حدد بموجبه

اليوم الحادى والثلاثين من ديسمبر ١٩٣٠ كآخر موعد لاكتمال هجرة الشماليين من الجنوب .

ثم أحدثت اتفاقية فبراير ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا رد فعل عنيف لدى الجنوبيين ، فبينما استمع إلى رأى السودانيين الشماليين من خلال أحزابهم حول مصير السودان ، لم يسأل الجنوبيون عن رأيهم .

ولما تكوّنت لجنة السوفنة فى فبراير ١٩٥٤ انتظر الجنوبيون تحقيق الوعود التى قطعت لهم غير أنها لم تتحقق ، فقد تم سؤدة ٨٠٠ منصباً حصل منها الجنوبيون على أربعة مناصب فقط رغم أنهم يشكلون ربع مجموع سكان السودان .

وقد أدت السياسة البريطانية طوال عهد الحكم الثانى من جهة ، وماتم من مفاوضات وإجراءات سابقة تمهيداً للاستقلال من جهة أخرى الي نشوء حركة تمرد فى الفرقة العسكرية الاستوائية بجنوب السودان فى أغسطس ١٩٥٥ . وتمعد حركة التمرد هذه الإرهابية الأولى لثورة الجنوب قبل أن يعلن استقلال السودان فى أول يناير ١٩٥٦ .

وانتقل الحكم فى السودان إلى العسكريين فى نوفمبر ١٩٥٨ بعد عامين فقط من الحكم البرلمانى . وانتهجت الحكومة أسلوب البطش والعنف فى الجنوب فزادت هجرة الجنوبيين إلى الأقطار المجاورة ، وتكون ما سعى الاتحاد الوطنى السودانى الأفريقى

(Sudan African National Union (SANU) (سانو)

مستهدفاً لاستقلال جنوب السودان .

وسرعان ما دب الخلاف بين القادة الجنوبيين ، فتكون جناح عسكري بقيادة (جوزيف لاجو) والذي آلت إليه ، في عام ١٩٦٤ قيادة حركة (أنيانيا) والتي تصاعدت خلالها العمليات وازدادت الخسائر والضححايا . وظلت الحرب الأهلية مستمرة في الجنوب إلى أن وقع انقلاب مايو ١٩٦٩ .

وفي ٩ يونيو ١٩٦٩ أصدر الرئيس جعفر نميري بياناً أعلن فيه الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب . وقد كان لهذه الخطوات الإيجابية أثرها في فتح الطريق لحل مشكلة جنوب السودان في إطار الوحدة القومية للـسُـدَّان مع توفير حكم ذاتي للجنوب . وقد ساعدت هذه العوامل على عقد اتفاقية أديس أبابا في الثالث من مارس ١٩٧٢ .

وقد نعم جنوب السودان بالاستقرار النسبي في ظل الحكم الذاتي أكثر من عشر سنوات (١٩٧٢ - ١٩٨٣) إلى أن أصدر الرئيس جعفر نميري القرار الجمهوري رقم (١) لعام ١٩٨٣ الذي ألغى بموجبه اتفاقية أديس أبابا وتم بموجبه تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم .

اشتعلت الثورة في الجنوب في يونيو ١٩٨٣ بواسطة الحركة لشعبية لتحرير السودان التي شكلت الجيش الشعبي لتحرير

السودان بقيادة جون قرنق الذي أعلن أن هدف حركته هو تأسيس
سودان جديد قائم على المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية
، وعليه فإن هذه الحركة تختلف عن حركة أنيانيا التي كانت تنادي
بافتصال جنوب السودان عن شماله .



وإذا كانت هذه المعلومات الجغرافية والتاريخية تلخص
أوضاع السودان حتى عام ١٩٨٣ ، عندما كان قد مر على
استقلاله نحو ٢٧ عامًا ، كلها قلاقل وحروب في الجنوب
وانتفاضات وانقلابات في الشمال ، فإن الأوضاع قد تغيرت
كثيراً خلال عام ١٩٨٣ بالذات ، لأنها عاصرت ما صار يعرف
بقوانين وتشريعات سبتمبر ١٩٨٣ ، والتي كانت تعنى تطبيق
الشريعة في السودان ، وتم بالفعل الحكم على كثيرين بقطع
الأيدي والأرجل ، وأثار ذلك استياءً محلياً وعالمياً ، وأعلن
جعفر غنوي أنه قد صار «إمام السودان» ولم يكن من سبيل إلا
التفكير في حركة جديدة تقوم وتسعى لتحرير السودان كله ،
للتخلص من آثار الماضي من فصل الجنوب عن الشمال وكذلك
تلك الحروب التي لا تزال عالقة ببعض أدهان قلة من الجنوبيين
والشماليين متأثرة بممارسات تجارة الرق في قرون مضت .

وربما يُسجل التاريخ في مستقبل الأيام أن عام ١٩٨٣ كان
إيماناً مولد السودان الجديد ، يتجاوز الخلافات والعروق العرقية بين

ما استقر في ذهن البعض من أن الجنوب أفريقي والشمال عربي ، واستقر أيضاً في ذهن البعض الآخر ، الفروق الدينية وكيف أن بالجنوب ديانات أفريقية موروثية عبر التاريخ ممزوجة ومتداخلة مع المسيحية المستحدثة من خلال حركات التبشير ، كما سبق القول ، واختلط الأوراق مع فاعليات الأحزاب السياسية الرئيسية في الشمال هي حزب الأمة وركيزته حركة الأنصار المهدية ، ثم حزب الاتحاد الديمقراطي (طائفة الختمية) والتي تتريع على قيادتها عائلة الميرغنى .

فصلاً عن هذه الأحزاب التقليدية ظهرت كيانات ونظميات أحدث في المدن الشمالية وارتبطت بألوان متباينة شملت ضمن ما شملت الأيدلوجيات اليسارية والقومية ، بما فيها الحزب الشيوعي السوداني والذي كان مرتبطاً مع اليسار المصري في أول عهده من النشاط في حقبة الخمسينات وهذه الأحزاب الحديثة كانت من مركزة أساساً في المدن و بين فئات المثقفين على وجه الخصوص وعبر سنوات الاستقلال .

وربما في زمن سابق على الاستقلال تكونت حركة نقابية فاعلة وقوية بين العمال على مختلف أنواعهم وربما كان من أشهرها نقابة عمال السكك الحديدية السودانية وبالذات في مدينتي عطبرة والخرطوم ، كما تكونت حركة نقابات أخرى غير عمالية في مجال المهن الحرفية والجامعات حسبما كان سائداً في مرحلة الخمسينيات في مصر وكان في مقدمتها ، نقابة المحامين

ذات التيار الوطنى الجارف ، تشبهاً بما جرى فى مصر على مطلع هذا القرن ثم نقابة الأطباء والمهندسين وغيرها وقد تم كل ذلك بعد أن تبلور فى الخرطوم تَجَمُّعًا خثريجى جامعاً عوردون ، صار يعرف بـ «مؤتمر الخريجين» .

وفى الريف السودانى تجمع الفلاحين (وفى السودان يعرفون بكلمة المزارعين) وكان أبرزها اتحاد مزارعى منطقة الجزيرة وغيرها وصارت اتحاداتهم قوة اجتماعية مؤثرة لها تواجد سياسى وفاعلية وطنية ذات نكهة يسارية .



وهكذا تَجَمُّعت فى السودان كل التناقضات الموجودة فى العالم ، تناقض بين الأعراق والسلالات بين الشمال والجنوب ، والحقيقة أنها تمتد لتشمل كيانات وقبائل وسلالات فى الغرب والشرق ، أما فى أقصى الشمال فالمنطقة معروفة تاريخياً بـ «بلاد النوبة» ، وهذا الكيان التاريخى الجغرافى - وهو بلاد النوبة - كان مؤثراً كمحلقة اتصال حضارى بين مصر والسودان ، فنصف بلاد النوبة فى جنوب مصر (من الشلال حتى عنبة) والنصف الآخر فى شمال السودان من وادى حلفا حتى دنقلة ، ولكن هذا الكيان الحضارى الهام قد انشطر من خلال إنشاء مشروعات تخزين مياه اللازمة للمرى فى مصر ، فكان أولاً خزان أسوان والنسب انتهت المرحلة الأولى منه عام ١٩٠٢ أى على مطلع هذا القرن ، ثم تلى

ذلك تعليقات أخرى ، وفي كل مرة كانت تعلية الخزان نعى غرق مزيد من القرى في مصر ، إلى أن جاء السد العالي وبعد أن تم إغلاق مجرى النيل وتحويله عام ١٩٦٤ فأغرق بلاد النوبة المصرية بأكملها وتم تهجيرها إلى منطقة كوم أومبو شمال أسوان ، فاهتز الكيان النوبي المصري ، وكاد يندمج ويدوب في الكيان المصري لسكان محافظات أسوان وقنا وسوهاج ، فالبعض هاجر من النوبة واستقر في القاهرة والاسكندرية وغيرهما .

وفي كل ذلك يتضح أن استقلال السودان عام ١٩٥٦ والذي جاء تنويجاً لنضال الشعب السوداني ضد المستعمر وثمرة «مكركة» لمفاوضات بين نظام عبد الناصر وانجلترا ، ولم يكن أمام أي من الطرفين (وهما تنظيم الضباط الذي قاد ثورة يوليو ١٩٥٢ من جانب والإنجليز من جانب آخر) خصوصاً بعد أن تغيرت التوازنات السياسية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية وضمور نفوذ كل من انجلترا وفرنسا ، وطفهور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقوى عالمية (صارت الإشارة إليهما بأنهما قطبي الصراع الدولي) بنقول ، لم يكن من سبيل إلا إعلان استقلال السودان في ١/١/١٩٥٦ ، حيث كانت قد قامت حركة التمرد في الفرقة العسكرية الاستوائية في أغسطس ١٩٥٥ - كما سبق الذكر - أي أن الصراع المسلح في الجنوب كان سابقاً على إعلان الاستقلال عام ١٩٥٦ . مما يعني أن الأحوال في السودان كانت حبل بالصراع العسكري قبل الحصول على الاستقلال

وكان الشعور وقتها أن الاستقلال ربما يستوعب ويحل مشكلة الجنوب وهو الأمر الذي لم يحدث .



كانت مصر قد استطاعت أن تكون «دولة قومية» - Nation State عام ١٩١٩ من خلال شعارات طرحها الناس في الشارع وقتها وهي : «الدين لله والوطن للجميع» ثم ذلك الشعار الآخر الذي كان هاماً وله دلالة في إطار عملية الانصهار الديني بين الأقباط والمسلمين هو «عاشت وحلة الهلاك مع الصليب» ، فضلاً عن ذلك فإن مصر كان لديها أقدم دولة مركزية Central Government في التاريخ ، لذلك كانت عملية الانصهار الوطني أكثر سهولة مما كان الوضع المعقد في السودان وهكذا تكونت بالعمل الشخصية المصرية الوطنية التي مكنتها من الحصول على الاستقلال (الجزئي) في نصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ، فكان هذا الإعلان خطوة مُبَكِّرة في سلم إنشاء الدولة المستقلة الحديثة حيث ولدت الركيزة الدستورية الأساسية وهي المساواة بين جميع المواطنين وهي أمور واضحة وصريحة في كل دساتير مصر ابتداءً من دستور ١٩٢٣ حتى دستور ١٩٧١ الحالي .

أما السودان الشقيق فقد فُرضَ عليه أن يمر بمرات صعبة حتى تبلور هذه الشخصية السودانية المتصهرة أي تلك التي تتجاوز الانتحاء الجغرافي في الشمال أو الجنوب أو الغرب أو الشرق ،

وكذلك الانتماء العرقى ، حيث التوجه الأمريقى فى الجنوب والانتفاء إلى اللغة العربية فى الشمال ، ويصاحب ذلك الحماس للانتماء الدينى فى الشمال فصارت العروية والإسلام هما ركيزتا «المواطنة» فى شمال السودان ، بينما الجنوب يقاوم ذلك بشدة لأن إقراره بالعروية والإسلام كركيزتين وحيدتين للشخصية السودانية يعنى قيادة وسيادة الشمال ، مما يجعل من الجنوبيين مواطنين من الدرجة الثانية ، خصوصاً وأن الجروح التاريخية المتبقية من رواسب عصور الرق القديمة لم تكن قد اندلعت تماماً فالأجيال القديمة التى عاصرت المصف الأول من القرون العشرين لا تزال تذكر هذه المذلة .

وخلال حقبة الثمانينيات ونتيجة تلك الموامل الداخلية الكثيرة «المتداخلة الدخيلة» تمت تفاهلات إقليمية فى كل من أفريقيا والعالم العربى ، وتصادف أن جاء ذلك مواكباً التغيرات التى حدثت على الساحة العالمية مثل تفكك الاتحاد السوفىنى ، وسيادة الأفكار الليبرالية وحقوق الإنسان وما تلاها من ظهور أيديولوجيات أمريكية مثل «نهاية التاريخ» لفرانيس فوكوياما و«صدام الحضارات» لصموئيل هانتجتون ، فلم يكن من سبيل أمام السودان إلا أن يخوض بنفسه - ومن خلال معاناة إنسانية هائلة وتضحيات ضخمة - واضطر لأن يتخلى مؤقتاً عن ركب التنمية ، لكي يدخل ويستكمل معركة التوحيد والانصهار بهدف بلورة الشخصية السودانية أى خلط هذا المزيج العجيب من التناقضات التى ربما لم تتجمع فى قطر واحد من قبل .

والأمر المثير للتأمل ، هو أن الحل الذى يراه كثيرون الأمر الأيسر كان فى السابق - ولا يزال يطرح بين الحين والآخر - هو تقسيم السودان - أو بمعنى أوضح تربيقه - ولكن القيادات التاريخية لكل هذه الكيانات قد أدركت أن التمسك بوحدة السودان أمر أساسى ، لأن السودان بكل ما يحمل من خصائص وما يحتوى من خيرات وموارد طبيعية مؤهل للوحدة بالطبيعة لأنه لو تكاملت وتدعمت الموارد والإنسان - فى كافة مناطق السودان - لصار بالفعل كياناً ودولة لها أهميتها وقايلتها وثقلها فى كل من أفريقيا والعالم العربى على حد سواء ، فضلاً عن دورها الجيوبوليتيكى فى أمن البحر الأحمر .

وربما نكون نحن - كاتبنا هذه السطور التى تقدم لهذا الكتاب الخاص - والذى يحمل فكر جون قرنق نحو توحيد السودان - وفى إطار لزيارته التاريخية لمصر فى نوفمبر ١٩٩٧ - نقول ، ربما كانت هذه المقطعة - أو التقديم - واجباً علينا معاً لكى يعرف القارئ العربى عموماً والمصرى خصوصاً ، لمحة عن الظروف التاريخية والجغرافية التى دفعت بالسودان لأن يأخذ هذا الطريق الصعب من النضال لتكوين «سودان جديد» وهو أمر نراه دواءً مراراً وصعباً بل علقماً ، ولكن - نقول الأمثال - «المضطر يركب الصعب» ولحسن الحظ فإن الشواهد التاريخية منذ عام ١٩٥٦ حتى الآن تدل على أن السودان قد قطع الجزء الأكبر من هذا الطريق الشاق لتقبلة الطويل ، ونراه على عتبة طريق أقصر

لتكوين ويلورة السودان جديد سيكون هو البداية الحقيقية لإنشاء كيان وطني ديمقراطي في شكل دولة نومة معاصرة ، تحول موارد السودان الهائلة إلى خطط تنمية متواصلة ومضطردة لتكرن البداية هي بإنشاء بنية أساسية من طرق وخطوط كهرباء وموانئ ومرافق واستكمال وتجديد شبكة السكك الحديدية ، وفي ذات الوقت القيام بمشروعات زراعية هائلة تحول السودان إلى غنية نحل تُقدّم المواد الغذائية بأسعار تنافسية في مناطق كثيرة من العالم وفق آليات «الجات» ، ومع الاستقرار السياسي ستستأنس الشركات العالمية لاستخراج البترول والثروة المعدنية من كموز أرضها لتساهم في ثراء السودان جديد ، فيلحق السودان الجديد بركب الحضارة الإنسانية ويعوض سنوات الحرب والنصال ليخرج من التخلف إلى النور.



إننا سعيدان وفخوران بأن الزعيم السوداني المفكر د. جون جارج هو الذي باهر بتشريفنا لتقديم هذا الكتاب ، وهو أمر له دلالة ، ليس فقط على وحدة السودان - وهو أمر ميلمه القارئ في قراءة مقولاته وأفكاره ، ولكن أهمية هذا الأمر تكمن في أن جون جارج يزمن أيضاً بأهمية العلاقة بين مصر والسودان ، ليس من خلال التاريخ فحسب ، وإنما بنظرة مستقبلية في كل من المجال السياسي والثقافي فضلاً عن جوانب التعامل الاقتصادي والاجتماعي ، ونعتقد أن مجاح التجمع الوطني الديمقراطي بكل فصائله ومكرناته وكياناته في صياغة وتحقيق هذا الحلم وهو

والأمر المشير للتأمل ، هو أن الحل الذى يراه كثيرون الأمر
 الأيسر كان فى السابق - ولا يزال يطرح بين الحين والآخر - هو
 تقسيم السودان - أو بمعنى أوضح تمزيقه - ولكن القيادات
 التاريخية لكل هذه الكيانات قد أدركت أن التمسك بوحدة
 السودان أمر أساسى ، لأن السودان بكل ما يحمل من خصائص
 وما يحتوى من غيرات وموارد طبيعية مؤمل للوحدة بالطبيعة لأنه
 لو تكاملت وتدعمت الموارد والإنسان - فى كافة مناطق السودان
 - لصار بالفعل كياناً ودولة لها أهميتها وفاعليتها وثقلها فى كل
 من أفريقيا والعالم العربى على حد سواء ، فضلاً عن دورها
 الجيوبولوتيكى فى أمن البحر الأحمر .

وربما نكون نحن - كاتبا هذه السطور التى تُقدم لهذا الكتاب
 الخاص - والذى يحمل فكر جون قرنق نحو توحيد السودان -
 وفى إطار زيارته التاريخية لمصر فى نوفمبر ١٩٩٧ - نقول ، ربما
 كانت هذه المقدمة - أو التقديم - واجباً علينا معاً لكى يعرف
 القارئ العربى عموماً والمصرى خصوصاً ، لمحة عن الظروف
 التاريخية والجغرافية التى دفعت بالسودان لأن يأخذ هذا الطريق
 الصعب من النضال لتكوين «سودان جديد» وهو أمر نراه درأاً
 مرأوسعاً بل علمياً ، ولكن - نقول الأمثال - «المضطر يركب
 الصعب» ولحسن الحظ فإن الشواهد التاريخية منذ عام ١٩٥٦
 حتى الآن تدل على أن السودان قد قطع الجزء الأكبر من هذا
 الطريق الشاق لتضاله الطويل ، ونراه على عتبة طريق أنصر

لتكوين ويلورة سودان جديد سيكون هو البداية الحقيقية لإنشاء كيان وطني ديمقراطي في شكل دولة قومية معاصرة ، تحول موارد السودان الهائلة إلى خطط تنمية متراصلة ومضطردة لتكون البداية هي بإنشاء بنية أساسية من طرق وخطوط كهرباء وموانئ ومرافق واستكمال وتجهيد شبكة السكك الحديدية ، وفي ذات الوقت القيام بمشروعات زراعية ماثلة تحول السودان إلى خلية نحل تُقدِّم المواد الغذائية بأسعار تنافسية في مناطق كثيرة من العالم وفق آليات «الحات» ، ومع الاستقرار السياسي مستنافس الشركات العالمية لتستخرج البترول والثروة المعدنية من كنوز أرضها لتساهم في ثراء سودان جديد ، فيلحق السودان الجديد بركب الحضارة الإنسانية ويعوض سنوات الحرب والنصال ليخرج من التخلف إلى النور .



إننا سعيدان وفخوران بأن الزعيم السوداني المعكرد ـ جون جارغ هو الذي بادر بتشريفنا لتقديم هذا الكتاب ، وهو أمر له دلالة ، لس نقط على وحدة السودان - وهو أمر سيلمس القارئ في قراءة مقولاته وأفكاره ، ولكن أهمية هذا الأمر تكمن في أن جون جارغ يؤمن أيضاً بأهمية العلاقة بين مصر والسودان ، ليس من خلال التاريخ محسب ، وإنما بنظرة مستقبلية في كل من المجال السياسي والثقافي فضلاً عن جوانب التعامل الاقتصادي والاجتماعي ، ونعتقد أن نجاح التجمع الوطني الديمقراطي بكل فصائله ومكوناته وكياناته في صياغة وتحقيق هذا الحلم وهو

«السودان الجديد» سيكون بالفعل هو حجر الراية ونقطة البداية لبناء جديد للسودان ، غير أن آثار هذا الحدث الضخم الذى نراه متحققا فى القريب المنظور سوف يودى إلى تساعيات أخرى إيجابية نحو وحدة وادى النيل ثم نكمل الحلم ليكون وادى النيل الجديد نواة لتجمع إقليمي عربى أفريقى يساهم فى تطوير حوض النيل بكل دوله وشعبه وأغلب الظن فإن التساعيات وقها ستربط المنطقة العربية بالقارة الأمرية مع تكتريات أخرى تتفق مع مسار العالم فى ألفة ثالثة قادمة والتي لها معطياتها التى لم تتلور بعد .

ربما تُثبت الأيام أن هذا الكتاب ، كان مجرد بداية لتحرك وفكر جديد فى وادى النيل ، فبتحقق الأمل الذى طالما هتفنا باسمه نحن كتاب هذه المقدمة - كجزء من الحركة الوطنية المصرية - ولكن هذا الشعار - وحدة وادى النيل - لم يتحقق فى وقته أى فى منتصف العشرينات ولكنه قد يتحقق فى أوئل القرن الحادى والعشرين ، ذلك أن حركة التاريخ لا تسير فى خطوط مستقيمة بل لها طريقتها وقايلاتها التى لا يكتشفها السياسيون إلا فى وقت متأخر .

مجل القول هو أننا نتطلع لأن تتحقق الآمال الكبار بإذن الله وفى مقدمتها «السودان الجديد» ، كما نتطلع لأن يتحقق حلم وادى نيل جديد يختلف كثيراً عن تصوراته فى الخمسينيات كما

نتطلع لأن تُستكمل المسيرة في اتجاه حوض نيل يشمل كل دول
 وشعوب حوض النيل ، تتعاون في نسق اقتصادي واجتماعي
 منشود ذلك أن العالم كله يتجه إلى الكيانات الكبيرة ، ولكن
 رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة ، وآمال الشعوب يتنأها جيل
 يرحل ، ويسلم العلم لجيل قادم له معطيات عصر مختلف غير
 عصرنا ولكن كلها أمور في مصلحة البشرية ورفع المعاناة عنها
 ومن خلال امودة وقبول الآخر

د. صبحي عبد الحكيم

ميلاد حنا

رئيس مجلس الشورى المصري سابقاً

كاتب ومفكر

رئيس أسرة واتى النيل

شکرتقلیر

أنا ممتن لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك والحكومة وشعب مصر لما أسبقوه على وعلى أعضاء وفدي من كرم وحفاوة . وسنظل دوماً نذكر مصر والسودان كشعب واحد . . فقد كانا شهماً واحداً قديماً في التاريخ كما أنهما شعب واحد الآن .

إنه شرف كبير لي ولوفدي أن نزور القاهرة ومصر ونتحاور مع الحكومة المصرية والشعب المصري ، ومع بقية العالم العربي وذلك بالتحدث من هنا . لقد كانت الزيارة إيجابية جيداً ومشعرة للغاية وسيمتد أثرها إلى أمد بعيد . وقد أتيت لي فرصة مقابلة المسؤولين على كل المستويات . كما قابلت فخامة الرئيس محمد حسني مبارك . كان اللقاء حاراً جيداً ، وهو رجل عظيم وقد توصلنا إلى فهم مشترك حول كل القضايا والتقت أنكارنا في كثير منها . لقد تميزت محادثتنا بالصراحة وكانت أيضاً إيجابية ومشعرة . إن هذا مهم لأن مصر يمكن أن تلعب دوراً هاماً في حل قضايا السودان . وقد أسلفت القول عما يربط بيننا من علاقات

تاريخية راسخة وعلينا أن نعيد قراءة الماضي لاكتناه الحاضر وخلق طريق مشترك نحو المستقبل .

كما أتبع لى أن ألتقى بالسودانيين فى مصر وأخاطبهم فى لقاء جماهيرى كبير ، وأنا أشكر الرئيس والمسئولين لتوفيرهم قاعة المؤتمرات الدولية لنا لعقد هذا اللقاء . الزيارة تاريخية لأننى تمكنت من خلالها أن ألتقى بحكومة وشعب مصر ، وبقية الدول العربية وتعريفهم بقضيتنا .

لقد قمت بزيارة ممتعة إلى الأهرامات ، صعدت إلى أعلى الهرم وأشعر أبنى أوفر صحة الآن مما كنت عليه . كما زرت المتاحف وشاهدت الموميات . وخرجت من كل ذلك باطباعات لا تنسى ، فقد كانت زيارة ملهمة جداً ، شاهدت فيها بعيني الأشياء التى قرأت عنها واعتقدت فيها بشدة . إننى راض تماماً عن الزيارة

جون قرنق دى مليبور

القاهرة

٢٤ نوفمبر - ٥ ديسمبر

————— ■ شكر وتقدير ■ —————

مقدمة

تضافرت عوامل عدة دفعت لإصدار نسخة جديدة ومنقحة من هذا الكتاب . أول هذه العوامل أنه قد تمت طباعة ٣٠٠٠ نسخة (باللغتين العربية والإنجليزية) في عام ١٩٩٨ م إلا أن معظمها تم توزيعه خارج السودان ، وبالتحديد في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، سيما تسرب القليل منها إلى داخل السودان في وقت كانت فيه الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان تعدّ عداً للدولة عما لم يسمح للمطبوعات المتصلة بها من التناول في الخرطوم والمناطق التي تُسيطر عليها الحكومة . وحتى الذين تحصلوا على نسخة خارج البلاد لم يكن أمامهم غير تهريبها إلى الداخل بكل ما يحمل ذلك من مخاطر وتبعات . وثانيها : أن عدداً كبيراً ممن التقينا بهم أثناء زيارتي القصيرة للخرطوم في أبريل ٢٠٠٥ م قد عبّروا عن رغبتهم في اقتناء نسخة من الكتاب . وعقب هودتي للقاهرة في

مايو ٢٠٠٥م طلب مدير دار رؤية للطباعة والشر موافقتي لطباعة ونشر طبعة جديدة ومُثَقَّحة من الكتاب .

وللطلب المتزايد علي الكتاب اعيد طباعة الطبعة المثقحة بالخرطوم لتكون في متناول الجميع . خاصة أن معظم الموضوعات والقضايا التي يتطرق إليها الكتاب لا تزال هامة وتحظى بحيويتها ، كما أنها وثيقة الصلة بالحرار الدائر حالياً حول التحول الديمقراطي في السودان في أعقاب التوقيع على اتفاقية السلام الشامل بين الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة السودان . وتأكدت أهمية هذه الموضوعات والقضايا من خلال المناقشات العديدة التي دارت بيني وبين مجموعة من المثقفين والمهنيين بالخرطوم .

ولا تهدف هذه الطبعة الجديدة إلى إحداث تغيير في محتويات

الكتاب أو إعادة ترتيب فصوله ، وإنما مستكتفى بإضافة بعض الوثائق الجديدة ذات الصلة . بل ترمى هذه الطبعة إلى تقديم أحاديث زعيم الحركة الشعبية بصورة أكثر وضوحاً تبرز مغزى ومعنى هذه الأحاديث في ضوء التطورات السياسية الدرامية التي شهدتها الفترة المتقضية (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى ، بالتركيز على التغيير الراديكالى الذى طرأ على الوضع السياسى الداخلى فى السودان . واستهدف الكتاب ابتداءً شرح وتوضيح رؤية «السودان الجديد» والقضايا المرتبطة ببناء الدولة السودانية ، إضافة إلى توثيق أطروحات وأبكار وحوارات زعيم الحركة الشعبية خلال رياربه التاريخية لجمهورية مصر العربية (٢٤ نوفمبر - ٥ ديسمبر ١٩٩٧) .

فالككتاب يتناول بالمعالجة قضايا السودان الأساسية المتعلقة بالوحدة والتنوع ، الهوية ، حق تقرير المصير ، نظام الحكم ، والتحالفات مع مختلف القوى السياسية والاجتماعية بالسودان . ولذلك فإنه من الضرورى بمكان تقديم تقييم تحليلى موضوعى لمواقف الحركة الشعبية تجاه هذه القضايا واختبار مدى صدقيتها وثباتها مع مرور الأيام وفى سياق متعير للصراع السياسى . ومن جانب آخر توفر هذه الطبعة فرصة جيدة للتشديد على رسائل مفتاحية كمدخل لحوار عميق مع حلفاء ومُناصرى الحركة الشعبية ، وكذلك المتوجسين والمتشككين فى توجهاتها من النخب السياسية فى الشمال (والتي اعتدنا أن نطلق عليها تسميرات «القوى

الحدثة/ «القدمة» / «الديمقراطية» وخاصة المتحمسين لوحدة البلاد .

ومن صدور الطبعة الأولى للمكتاب في أوائل عام ١٩٩٨م تدفقت مياه كثيرة تحت الجسر تمثل أهمها في التالي : انقسام الحزب الحاكم إلى جناحين متصارعين أفضى إلى انفراد المؤتمر الوطني بالسلطة بينما دلف بالمؤتمر الشعبي إلى صفوف المعارضة . ومن جهة أخرى ، شهدت الفترة المنصرمة عودة قيادات جماعة «الناصر» التي قادت انشقاقاً عام ١٩٩١م إلى حظيرة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان . وخرج حزب الأمة القومي من مظلة النجمع الوطني الديمقراطي ووقع «اتفاق جيبوتي» مع حكومة السودان وخرجت المبادرة المصرية - الليبية المشتركة في عام ١٩٩٩ في محاولة لإنقاذ معاوضات السلام المتعثرة بين الحركة الشعبية وحكومة السودان والتي ترعاها منظمة الإيقاد (IGAD) . إلا أن المسادرة جانبها التوفيق في إيقاف تطور الحرب الأهلية والتي تصاعدت وتيرتها بشكل غير مسبوق ، فقد زادت حدة الصراع العسكري بين جيش الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان واتسع رقعة ليضم كل مناطق جنوب السودان . وجاء انفجار الصراع المسلح في دارفور (غرب السودان) وتطورات الجبهة العسكرية في شرق السودان لتضيف أبعاداً جديدةً ومحدداً صخماً لعملية السلام الشامل في السودان . وتأسيساً على اتفاق مأكوس الإطارى (٢٠ يوليو ٢٠٠٢م) جاءت اتفاقية السلام الشامل لتشكل

نقطة تحول تاريخي ومعلمًا بارزاً في تاريخ السودان المعاصر .
توقيع الاتفاقية يمثل علامة فارقة في الانتقال نحو السودان
الجديد ، وحسب كلمات زعيم الحركة الشعبية «توقيع اتفاقية
السلام الشامل يعني نهاية جمهورية السودان الأولى»^(١).

لقد كان موضوع وحدة السودان من بين القضايا الهامة التي
تطرق لها زعيم الحركة الشعبية خلال زيارته لمصر . فعند تأسيسها
في ١٩٨٣ ظلت الحركة الشعبية ملتزمة بالوحدة (السودان الجديد)
التي تقوم على شكلين من التنوع ، التاريخي والمعاصر ، وعلى
خلق رابطة سياسية واجتماعية جامعة يتساوى فيها كل السودانيون
في الحقوق والواجبات . بمعنى آخر ، وحدة يفخر بها ويشعر
بالانتماء إليها كل السودانيون بغض النظر عن العرق أو الدين أو
اللون أو الانتماء الإثني (العرقي) أو الجنس .

إن هدف بناء «دولة تسع الجميع» لا يعكس موقفًا تكتيكيًا من
جانب الحركة وإنما هو خيار استراتيجي لحل «مشكلة السودان»
الأساسية وليس «مشكلة جنوب السودان» . ويؤكد عقلانة هذه
الاستراتيجية انفجار وتصاعد الحرب في دارفور ، غرب السودان
، مع تهديد بحرب أخرى في شرق البلاد وتكمن المشكلة

(١) للتعرف على وجهة نظر تحليلة مفصلة لبروتوكولات نيقاشا بما في ذلك الرد
على المتخمين لمواقف الحركة الشعبية في مفاوضات السلام ومن البروتوكولات
للرقعة ، انظر مجلة مقالات الدكتور منصور خالد المنشورة في جريدة الرأي
العام السودانية .

الأساسية والتي لتحديد طبيعة النزاع السوداني سواء في الجنوب أو الشرق أو الغرب - في المحاولات المختلفة التي ظلت تقوم بها الأنظمة السياسية المتعاقبة في الخرطوم لبناء دولة إسلامية - عربية أحادية مع إقصاء واستبعاد كل مكونات التنوع السوداني الأخرى .
 وبفضل كل هذه المحاولات ، فإن مشروع السودان الجديد يظل هدفاً واقعياً يمكن تحقيقه . وذلك ليس لأن عدداً كبيراً من السودانيين الشماليين يُشاركون الحركة الشعبية في رؤيتها هذه فحسب ، وإنما أيضاً لأن التاريخ يدل أنه بمقدور السودان أن يصبح قطراً واحداً أو دولة - أمة واحدة (انظر الفصل الأول من الكتاب) وهذا الأساس التاريخي للسودان الجديد ، كما يقول زعيم الحركة الشعبية في خطابه عند الاحتفال بتوقيع اتفاقية السلام الشامل (نيروبي ، ٩ يناير ٢٠٠٥م) ، هو الذي استهدت به الحركة الشعبية وعزز رؤيتها طوال الإحدى وعشرين عاماً الماضية ، ومكّنتنا من الوصول إلى اتفاقية السلام الشامل هذه^(١) ولم يتغير قط موقف الحركة الشعبية حول الوحدة سواء في ١٩٨٣ عند تكوين الحركة أو في ١٩٩٧ عندما زار زعيم الحركة مصر لأول مرة وقدم سلسلة من المناقشات والمحاضرات منشورة في هذا الكتاب ، أو في ٢٠٠٥م عندما وقعت اتفاقية السلام الشامل .

إن مسألة الوحدة الطوعية وإعادة بناء الدولة السودانية تتداخل وتشابك مع قضيتين أخريين مهمتين ، هما قضية علاقة الدولة

(١) خطاب زعيم الحركة الشعبية منشور في ملاحق هذا الكتاب .

والدين وخيار الكونفيدرالية . ففي زيارة زعيم الحركة الشعبية لمصر في ١٩٩٧ تعرض اقتراح الحركة بقيام دولة كونفيدرالية إلى سوء فهم واسع وأدى ذلك إلى إثارة شكوك وعواطف الكثير من الشماليين وخاصة وسط الصفوة والمتحمسين للوحدة . فقد نظروا لاقتراح الترتيبات الكونفيدرالية كخطة مديرة تهدف لتهية الجيوب للانفصال . ومصدر سوء الفهم هذا يتمثل في أن هذه الانتقادات تخلط ، بوعي أو بدون وعي ، بين موقف الحركة المبذني والثابت حول قضية الوحدة وبالذات فصل الدين عن الدولة ، وبين «الموقف التفاوضي» الذي تبنته آنذاك . فموقف الحركة الشعبية حول هذه المسألة ظل واضحاً وقاطعاً على الدوام - فالوحدة القائمة الآن في «السودان القديم» والتي تجعل بعض المواطنين مواطنين من الدرجة الثانية بسبب الانتحاء الديني أو العرقي أو الإثني ، هذه الوحدة ليست هي ذات الوحدة التي ظلت الحركة تناضل من أجلها ، ولذلك كان اقتراح الكونفيدرالية رد فعل مباشر لموقف الحكومة المتعنت ورفضها المتشدد لفصل الدين عن الدولة . ونكتيكياً استهدفت الحركة طرحه كموقف تفاوضي ، بحكم التفاهم العام حول الموضوع في إطار التجمع الوطني الديمقراطي في مؤتمر أسمر القضايا المصرية في يونيو ١٩٩٥ م . والمهم - هنا - أن نشير إلى أن موقف التجمع الوطني وقتها كان يستهدف الإزاحة الكاملة للجبهة الإسلامية القومية من سلة الحكم (قتلاع النظام من الجذور) بينما يستبعد كلية الوصول معها إلى

تسوية ميامية .

يبدو أن قوة منطق ومعقولة حجة الحركة الشعبية قد أسكت الانتقادات ولكن إلى حين . فقد عادت الأصوات نفسها مرة أخرى ، كخمر قديم في زجاجات جديدة ، لتتقد موقف الحركة حول قضيتين مُتداخلتين : الوحدة وعلاقة الدين والدولة . أثار توقيع بروتوكول مشاكوس وما أعقبه من مفاوضات في نيفاشا شكوكًا واسعة - وامتدت الانتقادات لتشمل نصوص اتفاقية السلام الشامل . فقد اعتبر الإقرار بفكرة (دولة واحدة بنظامين) ، التي ساعد عليها لاحقًا ، كمقدمة لتقسيم البلاد . ورأى البعض أن الحركة قد تنكرت لموقفها حول العلاقة بين الدين والدولة ، وذلك بموافقتها على بقاء واستمرار الشريعة في الشمال . ويعكس هذا الموقف قراءة خاطئة لنتائج المفاوضات وعجزًا عن فهم منطقها وأحكامها . وبداية نشير إلى أن اتفاقية السلام الشامل لا تمثل برنامج الحركة ولا المشروع الذي يتطلع المؤتمر الوطني إلى تحقيقه ومبادئ العلوم السياسية تعلمنا أن «السياسة هي فن الممكن» . وفي حالة التسويات المتفاوض عليها لا يمكن الحديث عن متصير ومهزوم ، وذلك لأنه لس هناك طرف في موقف يؤهله لفرض شروطه بالكامل . وفي السياق الخاص للنزاع السوداني ، فإن الحركة الشعبية ، والتجمع الوطني لنفس السبب ، لم تهزم الحكومة ، وبالتالي لم تحقق الشرط الضروري لتمكينها من إلغاء

القوانين السائلة والتوجه لبناء نظام سياسي سوداني جديد ، تسمية الحركة «السودان الجديد» . فإذا لم تستطع الجمعية التأسيسية المنتخبة في ١٩٨٦ «تجديد» قوانين الشريعة ناهيك عن إلغائها في أعقاب توقيع مبادرة السلام السودانية في ١٩٨٨^(١) ، فكيف لنا أن نتوقع من حركة حرب عصابات ، تستند بشكل كبير على قاعدة من غير المسلمين ، أن تفرض تصورها للسودان علماني في طاولة مفاوضات ؟ كما أن موقف الحركة حول هذه القضية الحساسة لم يجد حماساً أو تعاطفاً من جانب الوسطاء . فماذا كان يتوقع المتقدرون أن تفعل الحركة ؟ ففي ظروف المفاوضات كان أمام الحركة خياران فقط . الخيار الأول أن تتحسّن وتصرّ على فصل الدين عن الدولة في السودان ككل ، وبالتالي إدخال المفاوضات في مأزق قد يؤدي إلى انهيارها . ومثل هذا الموقف لا يرضى قاعدة الحركة في الجنوب (خصوصاً الانفصاليين) أو الوسطاء ، على حد سواء . والأخطر أنه يعود بالبلاد مرة أخرى إلى حرب مدمرة . والطريق الثاني كان يتمثل في البحث عن حلول عملية لإنهاء الحرب ، دون مساومة في مواطنة غير المسلمين ليس فقط في الجنوب وإنما في كل السودان

(١) مبادرة السلام السودانية هي الاتفاقية التي توصلت إليها الحركة الشعبية والحزب الاتحادي الديمقراطي ، المعروفة باتفاق المرحلي / قريش ، ووقعت في أديس أبابا في نوفمبر ١٩٨٨ ، ولأنه يقول البعض أنها أسهمت إسهاماً مباشراً في قيام انقلاب الجبهة الإسلامية القومية في ٣٠ يوليو ١٩٨٩ .

واختارت الحركة الطريق الثاني من خلال تقديم عدة مقترحات، بما في ذلك عاصمة قومية لا تحكمها قوانين الشريعة أو منطقة إدارية لا تخضع لقوانين دينية. فإذا لم تجد هذه المقترحات مكاناً في النتائج النهائية للمفاوضات فليس من العدل أن نحمل الحركة مسئولية ذلك. والسؤال الذي يجب توجيبه للمتقدين والمتشككين هو: ماذا فعلوا هم وكل القوى السياسية والاجتماعية في الشمال لدفع الأجندة العلمانية إلى الأمام؟ ولو على سبيل مساندة موقف الحركة التفاوضي حول الدين والدولة. إنني لا أعني هنا أن هذه القوى لم تساهم بأي جهد في الضال من أجل التغيير، وإنما فقط أشدد على أنه حان الوقت لأن تقوم هذه القوى بإعادة النظر في استراتيجياتها وأشكال تنظيمها وإجراء تقييم موضوعي لما أحرزته من تقدم في سبيل تحقيق أهدافها المعلنة. فالكيانات السياسية لا تقيم فقط ببرنامجها جيلة الكتابة، رغم أهميتها المؤكدة، وإنما بقدرتها على تعبئة وتنظيم قواعدها المعية بشكل فعال وتأثير تلك البرامج في الواقع العملي. ومع كل ذلك فما حدث لا يعدو أن يكون فقداناً للحركة دون أن نخسر الحرب من أجل فصل الدين عن الدولة. إن إعادة صياغة القوانين، بما في ذلك إلغائها، عملية طويلة ومعقدة وليست بحدث عابر. وما تحقق في اتفاقية السلام الشامل يمكن إخضاعه للتعميل والتطوير من خلال الانتخابات العامة بعد أربع سنوات، شريطة أن تستعد تلك

القوى لذلك من الآن . ولقد ذلك تم الاتفاق على تأجيل النظر في مسألة العاصمة القومية (الخرطوم) والبت فيها بواسطة البرلمان القومي المنتخب ، وبالتالي سيجد الشماليون الراغبون في طرح الأجندة العلمانية فرصة أخرى لقيادة المعركة من داخل البرلمان^(١)

والحاقاً للإساءة بالأذى ، لم يكتف المتحدون بالتغلب من شأن الحركة لشعبية ، بل يهتمونها بالخضوع لإملاءات الأمريكيين والقوى الدولية من خلال تبنيها لنموذج (دولة واحدة بنظامين) واعتبار هذا النموذج مقدمة للانفصال . وهذا أيضاً فيه مجازاة للحقيقة ومطابقة للظنون ، فعلى النقيض من هذا الادعاء ظل زعيم الحركة دوماً مشغولاً بالتزامه بالوحدة ووسائل المحافظة عليها وصيانتها . فقد أشار في القاهرة ، قبل ثمانى سنوات ، كما ألمحنا في مكان سابق ، إلى أن اقتراح الترتيبات الكونفدرالية كان رد فعل مباشر لموقف الحكومة المتشدد حول فصل الدين عن الدولة ولذلك استهدف المقترح تأكيد الوطنية دون تحويل السودانيين غير المسلمين إلى مواطنين من الدرجة الثانية في وطنهم . والواقع أن مقترح الكونفدرالية كان يمثل النموذج الثانى من النماذج الخمسة المطروحة في ورقة (وسائل حل النزاع السوداني) التى قدمها زعيم

(١) الفقرة ٢ ، ١ ، ٥ من اتفاقية السلام الشاس حول العاصمة القومية ، حيث الشريعة الإسلامية وتطبيقها في العاصمة القومية «دون انجاز ضد حق أى مؤسسة قومية (برلمان) لإصدار قوانين «وهذا يعنى ضمناً أن ذلك البرلمان يمكنه إصدار أى قانون » ، فى ذلك القوانين العلمانية .

(٢) الرسم التوضيحي لوسائل حل النزاع السوداني مشور فى ملاحق الكتاب

الحركة في عام ١٩٩٣ أثناء مفاوضات أبوجا^(١) وهذا النموذج الثاني يشير إلى (السودان الجديد في حده الأدنى) ويستند إلى فرضية أن الترتيبات الكونفيدرالية سنوفر مساحة لتطوير وتعزيز رابطة سودانية جامعة خلال فترة انتقالية قد تقود إلى (سودان متحوك ديمقراطيا) كما يشير (النموذج الأول) أو إلى تقسيم البلاد إلى دولتين مستقلتين (النموذج الخامس) ، والنموذج الثالث يقوم على فرضية سودان عربي إسلامي يسيطر على الجنوب (وضعية ما قبل اتفاقية السلام الشامل) والذي يعصى بالتاكيد إلى انفصال الجنوب. والنموذج الرابع هو نموذج نظري بحث يقوم على افتراض سيطرة دولة علمانية أفريقية محلية تؤدي إلى تكوين دولة مستقلة في الشمال . أما الطريقة المثلى للمحافظة على الوحدة فتتمثل في التحول مباشرة من النموذج الثالث (السودان القديم) إلى النموذج الأول (سودان متحوك ديمقراطيا) ، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بهزيمة نظام السودان القديم المسيطر هزيمة حاسمة وبهائية . وعلى أي حال ، إن لم يكن ذلك ممكنا واحتارت الحركة المفاوضات كطريق تسوية النزاع ، فإن الخيار الأفضل الثاني يتمثل في التوجه للسودان الجديد عن طريق النموذج الثاني (السودان الجديد في حده الأدنى ، الكونفيدرالي) أو نموذج (دولة واحدة بظامين) . والواضح أن هذا الخيار يعني القبول بمخاطرة احتمال الانزلاق للنموذج الخامس (الانفصال) باعتباره مساويا لتكلفة فشل القوى الداعية لسودان جديد علماني وديمقراطي في تحقيق انتصار

حاسم ونهائي على النظام . وهذا بالتأكيد ليس خياراً انفصالياً ، وإنما يمثل تحدياً لتلك القوى يفرض عليها القيام بكل ما هو ضروري لتحريك الأوضاع من النموذج الثاني إلى النموذج الأول ، بدلاً من السماح لها بالانحدار نحو النموذج الخامس . ولذلك ، فإن مفهوم الإبقاء على نظامين في البلاد كما طرّحته الحركة هو محاولة جادة من زعيمها في سعيه الدائم من أجل تحقيق هدف الوحدة العالي . ولذلك فإن تبنت المجموعات الفكرية الأجنبية (Think-Tank) أو الوسطاء في النزاع السوداني مفهوم (دولة واحدة بنظامين) بعد عقد كامل من الزمان ، فلا يعنى ذلك بأية حال من الأحوال أنه إسماء من القوى الأجنبية ، بل تقل نشأة الفكرة وملكيته راجعة للحركة الشعبية . ومن هنا فإن التحدى الذى يواجه القوى السياسية والاجتماعية في الشمال ، وخاصة أنصار الوحدة ، يتمثل في قدرتها على تعبئة جهودها بشكل واسع وفعال واستغلال ظروف التحول الديمقراطي المرتبط باتفاقية السلام الشامل ، وذلك بهدف تحريك أجندة الوحدة ودفعها إلى الأمام .

يقودنى هذا إلى اتهام آخر يوجهه المتقدون للحركة الشعبية ويمبرون منه بما بعد «تراجعا ملحوظا عن موقف الحركة من قضية الوحدة» . يأتى هذا الانتقاد من بعض المثقفين في الشمال عند تفسيرهم (بالأصح سوء تفسيرهم) للملاحظات د . جون قرنق في أجهزة الإعلام في أعقاب التوقيع على اتفاقية السلام الشامل ، حيث أشار إلى أن «مسؤولية المحافظة على الوحدة في مرحلة ما

بعد الاتفاقية تقع على كامل الشماليين، وهكذا، ظن البعض أن تحميل الشماليين وحدهم هذه المسؤولية الضخمة ما هو إلا إعلان بتخلي الحركة والجنوبيين عن التزامهم بالوحدة . وقد يتوقع المرء سوء فهم تلك الإشارة من الناس العاديين . ولكن يصعب فهمها عندما تأتي من النخب المثقفة التي تمتلك قدرة الحصول على المعلومات والتحليل الموضوعي . فالبارة المشار إليها أعلاه تدعو الشماليين ، وخاصة النخبة الشمالية ، لتحمل عبئهم من مسؤولية المحافظة على وحدة البلاد . وإذا كان بعض الشماليين يتساءلون ، بشكل دائم ومتواصل ، عن موقف الحركة من الوحدة ، فلماذا لا يتساءل زعيم الحركة عن موقفهم ويطلب منهم ربط القول بالعمل ؟ لماذا تضطر الحركة ، والجنوبيون بشكل عام ، على الدوام ، للدفاع عن التزامها بالوحدة ، بينما يعتبر الشماليون التزامهم اللفظي المعلن مقدماً لا يحس ، بل يجب قبوله دون نقاش ؟

لا نقيع سرّاً إن قلنا أن هناك توجهاً انفصالياً واسعاً في صفوف الحركة الشعبية ، وذلك نتيجة لعقود من الإقصاء والاستبعاد والظلم التي تحملها الجنوبيون والجموعات المهمشة الأخرى في السودان . ونحو تحقيق هدف الحركة الأسمى والتمثل في بناء السودان الجديد توصل المؤتمر الأول في ١٩٩٤ إلى فهم مشترك مفاده أنه حتى من أراد الانفصال لا يمكنه تحقيق هدفه بدون إعادة هيكلة السلطة في المركز . أكد قوة وصحة هذه النظرة فشل مجموعة الناصر في تحقيق الانفصال عن طريق توقيع اتفاقية

الخراطوم مع الحكومة وعودة قيادات تلك المجموعة أخيراً إلى صفوف الحركة الشعبية . لقد تحملت الحركة مآسى وأعباء الحرب من أجل حماية وحدة البلاد خارج مرحلة الصراع المسلح ، التي انتهت الآن باتفاقية السلام الشامل والتي أقرزت واقعاً جديداً أساسه ضمان المساواة في حقوق المواطنة لكل السودانيين بمختلف انتماءاتهم العرقية والإثنية والدينية . وهي تمنح سكان الجنوب والمناطق المهمشة الأخرى ، ضمن أشياء أخرى ، سلطة فعلية في الجنوب ، ونصيباً مقدرًا في السلطة المركزية ، ونصيباً عادلاً في الثروة ، وجيش تحرير SPLA مستقل خلال الفترة الانتقالية ، وحق تقرير المصير والمشاركة الشعبية ، ونظام مصرفي خاص في الجنوب ، واتفاقية حول حسم النزاع في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق . وإشارة زعيم الحركة إلى مسرولية الشماليين تجاه الوحدة كان القصد منها حثهم ودفعهم لتأييد ودعم اتفاقية السلام الشامل والمكاسب المستحقة التي قاتل من أجلها الجنوبيون والمجموعات المهمشة الأخرى ودفعوا ثمنًا غالياً . فمن المهم تطمين الجنوبيين وللمجموعات المهمشة الأخرى و ضمان حقوقهم في المساواة والعدالة . وحينها فقط سيقفون مع الوحدة بالتصويت لصالحها في الاستفتاء المنصوص عليه في اتفاقية السلام الشامل والذي سيتم في نهاية الفترة الانتقالية بعد ست سنوات .

يُرجى التشككون في توجهات الحركة الشعبية واتفاقية السلام الشامل لمنطق آخر يفيد بأن الجنوبيين على الأرجح ، سيصوتون

للاتصال وتكوين دولتهم المستقلة ، استناداً إلى المكاسب الكبيرة في السلطة ولثروة التي حققتها لهم تلك الاتفاقية ولكن ، بنفس المنطق ، يمكننا أن نتساءل : لماذا يختارون الانفصال طالما أن هذه المكاسب ستظل كما هي دون أي تغيير في حالة بقاء البلاد موحدة ؟ وبجانب ذلك ، فإنه من المتاح للجنوبيين والمجموعات المهمشة الأخرى الحصول على فوائد أكثر بصفتهم مواطنين سودانيين لهم حقوق متساوية في كل مجالات الحياة وفي كل أنحاء السودان . فالبعض ، مثلاً ، يعتقد بأن الحصول على منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية هو قمة ما يطمح إليه الجنوبيون وهم به قانعون ، وفانهم أن من حق أي سوداني جنوبياً كان أم شمالياً التطلع المشروع لأن يصبح رئيساً لكل السودان . فإن شعر الجنوبيون بأن المنافسة الحرة والنزيهة لتبزو أعلى المواقع السيادية مكفولة لا تعيقها كوابح دستورية أو مؤسسية أو اجتماعية أو ثقافية ، فلماذا يفضلون الانفصال على الوحدة ؟ إن الدعم الكامل للاتفاقية يوفر مناخاً ملائماً ومدخلاً صحيحاً لمعالجة قضية المراهنة دون تمييز تملّيه اعتبارات عنصرية أو إثنية أو دينية . وكما عبّر زعيم الحركة بشكل صحيح ، فإن «اتفاقية السلام الشامل هي اتفاقية الكل فيها متصرون وليس هناك من خاسر . الاتفاقية تعطي الناس حقوقهم» . ومرة أخرى نقول أن ما يقصده زعيم الحركة في إشارته لمسئولية الشماليين في المحافظة على الوحدة ، هو أن عليهم تأييد

اتفاقية السلام الشامل ، ودعم ومتابعة ومراقبة تنفيذها المخلص والجاد ، وتكييف مواقفهم وعامسانهم لتتلاءم مع مقتضيات وشروط المواطنة . وذلك لا يعنى ، بأي حال ، تخلى الحركة الشعبية عن مسؤوليتها المحافظة على الوحدة بل العكس هو الصحيح ، ففى الذكرى الثانية والعشرين لتكوين الحركة الشعبية (١٦ مايو ٢٠٠٥) أشار زعيم الحركة إلى أن «اتفاقية السلام الشامل تمكن الحركة الشعبية لتحرير السودان من تأكيد شخصيتها القومية وتوسيع نشاطها وعصبيتها فى كل أنحاء السودان . فالحركة سوف تدعم وجودها فى جنوب السودان ، حيث تستحضر على ٧٠٪ من السلطة ، ولديها ٤٥٪ من السلطة فى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق ، كما ستشارك فى السلطة بنسبة ١٠٪ فى كل الولايات الشمالية الأخرى . ومع وجود الحركة فى جنوب السودان وتوسيع عصبيتها وتدعيم نشاطها فى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق والولايات الشمالية الأخرى ، فإن كل ذلك يدل على طاقات كامنة تؤهلها لأن تصبح حزب الأغلبية فى الانتخابات القومية القادمة وعلى كافة المستويات المحلية والولائية»^(١) . إذن ، لماذا صارعت الحركة بكل قوة فى المفاوضات وتمسكت بحقوقها كحركة قومية وفى توسيع وترسيخ وجودها فى الشمال وفى كل أنحاء السودان ، إن كانت تضرر أى أجنحة خفية أو خططاً سلبية للانفصال ؟ لماذا لا ننظر إلى الجانب المضى من القمر ونعامل مع

(١) نص الخطاب مشور بكامله فى ملاحق الكتاب .

إشارة زعيم الحركة حول مسئولية الشماليين كدعوة «مبطنة» للانضمام للحركة الشعبية؟ وبالفعل، هذا هو ما أشار إليه «بشكل سافر» في الخطاب نفسه، إذ قال: «لذلك، وبمناسبة احتفالات الذكرى الثامنة والعشرين لميلاد الحركة، أدعو كل السودانيين في كل مكان في الجنوب، جبال النوبة، النيل الأزرق، شرق السودان، شمال كردفان، دارفور، السودان الأوسط والشمال الأقصى، للانضمام للحركة الشعبية والاصطفاف خلفها من أجل استكمال مشروع السودان الجديد وبناء السودان عظيم».

توجّه زعيم الحركة الشعبية، خلال زيارته لمصر في ١٩٩٧، بمائدة قوية للشباب دعاهم عبرها لاتخاذ خطوات حاسمة والانضمام لعضوية الحركة عندما كان النضال المسلح هو الوسيلة الرئيسية للتغيير. ولكن بعد التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في يناير ٢٠٠٥م فقد انتهت هذه المرحلة وبدأت مرحلة مختلفة وفرت فرصاً جديدة وفتحت الطريق أمام كل السودانيين لاستخدام أدوات النضال السياسي بشكل واسع والمشاركة في بناء الحركة في الشمال وفي السودان ككل. وهذا يقودني إلى إلقاء بعض الضوء على هذا التحدي الكبير والجهود التي بذلتها الحركة لتحقيق هذا الهدف خلال السنوات العشر الماضية، كموضوع مهم للمناقشة ومدخل لحوار عميق مع كل القوى ذات الاهتمام.

دخل زعيم الحركة في مناقشات صريحة ومفتوحة، أثناء زيارته لمقاهرة في ١٩٩٧، مع مجموعة المثقفين والتجاربين

والمهنيين ، معظمهم من الشمال ، حول الفرص الواسعة المتاحة لبناء حركة للسودان الجديد ، من خلال العمل المشترك مع هذه القوى في كل مناطق السودان . وفي ضوء هذه الخلفية ، فإن هذه الطبعة المنقحة للكتاب توفر فرصة لإعادة المبادأة بفتح هذا الحوار . وهذا يستدعي بالضرورة تقديم فكرة مختصرة لتطور هذا الحوار بين الحركة وتلك القوى خلال العقد المنصرم . فقد طرحت الحركة خلال مرحلة النضال المسلح ثلاثة أشكال للتعاون والتفاعل المشترك بينها وبين القوى السياسية في الشمال الداعية لإجراء تغيير أساسي في أوضاع البلاد . ويبدو أن هذه الخيارات الثلاثة لم تكن جذابة أو لم تجد طريقها إلى قلوب وعقول هذه القوى . الخيار الأول كان هو أن تنضم هذه القوى كمجموعات أو كأفراد للحركة وتمارس نضالها من داخلها . فالحركة ليست كياناً أيديولوجياً مغلقاً أو دوجماتياً ، وبالتالي يمكنها استيعاب أناس ومجموعات لها خلفياتها واتجاهاتها السياسية المتعددة ، طالما التزم الجميع بهدف بناء السودان الجديد . سودانيون شماليون عديدون انضموا للحركة الشعبية وظلوا يعملون في إطارها . ولو اتجهت أعداد أكثر من الملتزمين بمشروع السودان الجديد للعمل في صفوفها ، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى تغيير الوضعية الراهنة وتدعيم موقف الوحدة . وهذا هو ما أسماه زعيم الحركة «إلقاء النفس في الماء "taking the plunge"» . وبالطبع لم يكن مستغرباً أن لا تستجيب هذه القوى الشمالية لهذا الخيار - فقد كان من الصعب عليهم أن يضعوا قيادة حركة النضال التحرري التحول الديمقراطي

في أيدي زعيم جنوبي أو باتمنوها لحركة تركز على قاعدة إثنية وتضمير ، كما يعتقدون ، نزعات معادية للعرب والمسلمين . وفي هذا الاتجاه ، نشير إلى أن مثقفاً شمالياً معروفًا وصف كل الشماليين الذين ارتبطوا بالحركة الشعبية بأنهم متعمدون ومارقون «خلعوا رداءهم الثقافي»^(١) وفي نفس الاتجاه قامت المؤسسة المحاكمة باستحداث تعبير (الطابور الخامس) لدمغ المثقفين السودانيين الذين شاركوا في ورشة عمل قاموا بتنظيمها مع الحركة الشعبية في أمرو في إثيوبيا في فبراير ١٩٨٩ م

جاء الخيار الثاني في مبادرة محددة ، طرحتها قيادة الحركة في فبراير ١٩٩٥ ، هي مبادرة «لواء السودان الجديد» . لقد ظلت قضايا بناء الدولة الوطنية الحديثة والتحرر الوطني تشكل دوماً أهدافاً رئيسية للحركة الشعبية . وجاءت مبادرة لواء السودان الجديد كاستجابة موضوعية لإنجاز هذه المهام الضرورية لباء السودان الجديد . هدفت المبادرة إلى تشكيل منبر للتفاعل السياسي والمكثري بين قوى السودان الجديد المختلفة ، التي ستيلور وتنفضي في نهاية الأمر إلى تكوين «حركة السودان الجديد السياسية» ، الفادرة على تحقيق هذه الرؤية في أرض الواقع ، وبالتالي تعزيز وحدة البلاد على أسس جديدة . يتمثل الهدف النهائي للواء السودان الجديد إذن ، في كونه عاملاً مساعداً في تكوين هذه الحركة الوطنية التي تحتلك القصرة على تحقيق هذه الأهداف والانتقال بالسودان القديم إلى سودان جديد . ومن المهم

(١) هيد الله على إبراهيم ، الثقافة والديمقراطية ، ١٩٩٦ .

للذين لا يزالون يتشككون في التزام الحركة بقضية الوحدة ، أن يفهموا ظروف طرح المبادرة وتطورها . جاءت المبادرة نتيجة للتطورات التي أفرزتها أحداث الانشقاق الذي قادته مجمرة الناصر عام ١٩٩١ م . فمن جهة ، ظهر على السطح شعار «انفصال الجنوب» داخل صفوف الحركة الشعبية ووسط مجتمعات السودانيين الجنوبيين بشكل عام . ومن جهة أخرى ، أدى انقسام الناصر إلى تساؤل الكثير من السودانيين الشماليين حول احتمالات تخلى الحركة عن هدفها لأساسي والتزامها بتحقيق السودان الجديد والذي ظلوا يقاتلون من أجله لسنوات طويلة ، وفي الوقت نفسه بدأ الجنوبيون يتشككون في استراتيجية الحركة الشعبية ويعبرون عن مخاوفهم عما إذا كانت الحركة تعبر عن تطلعاتهم ومصالحهم بصدق .

بالتبع لا يمكن الإدعاء بأن المبادرة كانت تحلوا من العيرب وأوجه القصور في محتواها أو في الطريقة التي أعلنت بها ، يد في ذلك تسميتها المربكة . وعلى أي حال ، كانت الملاحظات التي طرحتها التنظيمات والمجموعات السياسية الشامية ، التي نائنا معها الفكرة ، تتجاهل «مضمونها» وتركز على «شكلها» وذلك رغم أن بعضها كان موضوعيًا ، وركزت هذه الملاحظات على أن الحركة لا تمثل «النموذج الديمقراطي» الذي تطلع إليه تلك التنظيمات والمجموعات ، وأن الحركة الشعبية حركة جنوبية وأن لواء السودان الجديد صمم بشكل أساسي لاحتواء تلك التنظيمات

والاستحواذ عليها . ففي لغة لا لبس فيها أشار «زعيم» أحد هذه التنظيمات إلى أن «الهدف الرئيسى وراء مبادرة لواء السودان الجديد هو أن الحركة تسعى لسحب البساط من تحت أرجلنا» . وهذا المنطق بالذات لم يكن يشير ببداية طيبة . ونحوطاً لهذه الشكوك والوجبات واستباقاً لها ، فإن الفكرة قامت على أن المجموعات التى ارتبطت بالمنبر سوف تحتفظ بكياناتها وهويتها المستقلة ، بما فى ذلك أسماء تنظيماتها . والواقع أن المنبر لم يقصد به أن يكون تنظيمًا جاهزاً ومعداً سلفاً بفرض احتواء الأفراد والمجموعات وضمها إليه ، وإنما كان صيغة للعمل المشترك والتفاهل بين مختلف القوى الملتزمة ببناء السودان الجديد ، بينما سيأخذ المنبر شكله النهائى من خلال مساهمات هذه القوى متعددة المشارب والتوجهات وتبادل الخبرات بينها .

أصبح جلياً من تلك المناقشات أن الأسباب التى أدت إلى عدم الاستجابة لتلك المبادرة وعدم تفهمها فى سياقها الصحيح لا علاقة لها إطلاقاً بالملاحظات التى أبدتها تلك المجموعات ، بل أميل للاعتقاد بأن السبب الرئيسى هو أن عقلية بعض المثقفين الشماليين لا تزال أسيرة لمفاهيم «الحداثة» و«التقليدية» كما ظلت حبيسة للإطار العام الذى تطورت فيه تاريخياً الحركة السياسية فى الشمال . ولا يمكن لهؤلاء أن يتقبلوا رباح التفسير أن تانى ، أو أن تكون قياداتها من الجنوب أو أى مكان آخر لا تألف القلوب أو العقول . فالتفسير والقيادة يجب أن ينطلقا من الشمال على الدوام .

ويبدو أن هذه القوى لم تدرك بعد أن التحول الديمقراطي ، الحارى الآن في البلاد ، لا يستهدف تغيير النظام الحاكم ، كما حدث في ١٩٦٤ و ١٩٨٥ ، وإنما يستهدف إعادة بناء وهيكل الدولة السودانية ، وبالتالي بناء كيان مياسى اجتماعى جديد .

الخيار الثالث الذى طرحته الحركة لقوى التغيير في الشمال هو العمل في إطار التجمع الوطنى الديمقراطى ، كتتحالف عريض ومفتوح ، يوفر مكاناً لكل قوى السودان الجديد لدفعه في طريق بناء هذا السودان . ونرى رأى زعيم الحركة هذا خيار مهم ، لأن هناك توجهها وسط بعض أقسام هذه القوى لتكوين تحالف استراتيجى مع الحركة الشعبية وإقصاء واستبعاد القوى «التقليدية» وهو توجه محفوف بالمخاطر . فقد يُقنّر المرء استياء هذه القوى من بطل حركة التجمع الوطنى الديمقراطى ، ولكن يجب أن يؤخذ التجمع كتتظيم واسع وفصفاض ولكنه ، يتحرك كالجبل ، فإذا تحرك لمسافة تصف مليمتراً في الاتجاه الصحيح ، فإن ذلك يمش إنجازاً لا يستهان به . ومن ناحية أخرى ، فإن قوى الريف والحركة الشعبية لا تعرف الكثير عن هذه القوى «الحديثة» إلا من خلال تعريفها الذاتى لنفسها كقوى «ديمقراطية» و«تقدمية» مما يجرد التحالف المطروح من شروطه الموضوعية وضروراته الواقعية . والأكثر أهمية هو أنه مع صعود قوى الريف و«القوميات» المهمة (كما يحدث الآن في دارفور والشرق) على المسرح السياسى ، فإن

قضايا التحالفات السياسية تصبح ، وبشكل متزايد ، أكثر تعقيداً ، ولا يمكن النظر إليها والتعامل معها بطريقة جامدة وساكنة ، بل يجب أخذها كعملية تحول وتغيير أساسي ومتواصلة .

وبينما لم تنجح محاولات الحركة الشعبية الهادفة لبناء حركة السودان الجديد ، فشلت أيضاً كل تلك التنظيمات والمجموعات في تحويل نفسها إلى قوة سياسية نافذة وفعالة ، بل توالدت وتكاثرت من خلال الانقسامات والانشقاقات . فبعضها تنظى إلى مجموعات ثورية صغيرة وبعضها الآخر أقل نجمة وطواه النسيان . وإذا كانت قوى التغيير في الشمال ترفض العمل داخل الحركة بسبب طبيعتها العسكرية ، من بين جملة أسباب خلال فترة النضال المسلح ، فإن اتفاقية السلام الشامل تطرح الآن واقعاً جديداً . صحيح أن الحركة الشعبية بدأت في الجنوب ، ولكنها ، مع مرور الوقت ، تمكنت من تمديد نشاطها في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وتوسيع قاعدة عضويتها في الشمال . ومن ناحية التركيب الإثنى ، فإن الحركة الشعبية قومية التكوين مثل سائر التنظيمات السياسية الشمالية إن لم تكن أكثر منها تمثيلاً لقوميات السودان المختلفة . ومن جهة أخرى ، فإن رؤية السودان الجديد تمهد ترحيباً وإقبالاً واسعاً في الخرطوم وفي كل مناطق شمال السودان . ولا أقول ذلك من باب الدعاية ، فقد كشفت زيارة وفد الحركة للخرطوم في أبريل ٢٠٠٥م عن مدى التأيد الشعبي لها في الشمال والإمكانات الهائلة المتاحة لتوسيع قاعدتها ونفوذها

السياس . كما أن الاستقلال المليونى الحاشد والغير مسبق الذى حظي به الزعيم الراحل بالخرطوم فى ٨ يوليو ٢٠٠٥م كان بمثابة استثناء عموي فى هذا الشأن .

إن التحول الديمقراطى الذى ألهمت حرارته اتفاقية السلام الشامل يوفر فرصة عظيمة للحركة الشعبية لتحويل نفسها إلى حركة سياسية جماهيرية مقتدرة فى كل مناطق السودان . وتعى قيادة الحركة جيداً كافة التحديات المتصلة بتحويلها إلى قوة سياسية فى سياق الانتقال من حالة الحرب إلى السلام ومن المعارضة إلى المشاركة فى الحكم . ويبدو أن الوقت قد حان بأن تدخل قوى التغيير والسودان الجديد فى الشمال فى حوار جاد وصريح فيما بينها ، من جهة ، وبينها وبين الحركة الشعبية من جهة أخرى ، مع الوعى لتام بضرورة تعزيز ودعم كل أهل السودان لاتفاقية السلام الشامل . وكمدخل لهذا الحوار فإنه من المهم هنا أن أشدد على أربع رسائل مفتاحية ؛ أولاً : تمثل اتفاقية السلام الشامل مدخلاً لتحقيق التحول الديمقراطى الذى طال انتظاره . بنفس الدرجة ، فإن من مصلحة السودانيين فى الشمال ، خاصة المتطلعين لسودان جديد موحد ، أن يدعموا الحركة الشعبية من خلال مشاركة فعالة فى تحويلها إلى حركة سياسية . وذلك باعتبارها الضمان الوحيد لمحاصرة الأجندة الانفصالية والاتجاهات القائمة على الانتماءات الضيقة للتيارات المنكفئة على ذاتها . ثانياً : بينما يشهد السودان القديم تغييراً أساسياً فى نموله نحو السودان الجديد ، فإن الحركة

الشعبية نفسها لا بد أن تتطور وتخضع لتحولات أساسية في الأخرى . ولذلك يتماثل مضمون رسالتها الأساسية كما هو ، فقد تعرضت الحركة لتغييرات وتطورات كثيرة خلال السنوات السابقة . وفي مراحل تطورها كانت تبدو مختلفة في نظر مختلف الناس (أو مجموعات المصالح) في الفترات المتباعدة . وربما يساعد هذا في توضيح الخلط والنشويش الجاريين حول طبيعة الحركة وجوهرها . ثالثاً : يجب أن لا ننظر للحركة «كميكال تنظيمي ساكن ومتحجر» ، بل يجب أن نفهمها في علاقتها بالإطار الذي نشأت وتطورت في داخله منذ عام ١٩٨٣ . ففي سياق هذا التطور طرحت الحركة «مشروعاً وطنياً ديمقراطياً» هو الوحيد ، في رأي ، القابل للتطور والتطبيق . ويحمل هذا المشروع كل ما هو إيجابي وثمين في تجربة الحركة الشعبية ، كما يأخذ من قوى السودان الجديد في شمال السودان أرقى وأكثر مكونات تجاربها السابقة إيجابية ، إضافة إلى العناصر الإيجابية للسودان القديم . رابعاً : لا يمكن تناول ومعالجة المشكلات والتناقضات الفكرية والمهجية إلا من خلال الولوج في حوار مفتوح وشفاف مع مختلف مجموعات المهنيين وتنظيمات المجتمع المدني ورجال الأعمال في سياق عملية الانتقال بالحركة الشعبية لتصبح حركة وطنية حقيقية وفعالة ومعبرة عن السودان الجديد .

يطرح هذا الكتاب في مجمله صورة شاملة ومتكاملة لرؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان لقضايا السودان الأساسية في

سياقها التاريخي والمعاصر وتصورها للحلول السياسية التي ستمهد الطريق لسودان جديد موحد وبناء دولة مُواطنة حقة (Nation-State) قابلة للتطور والاستمرار ولها القدرة على استيعاب تنوع البلاد العرقي والإثني والثقافي والديني . فقد ظل موقف الحركة المبدئي حول وحدة السودان على أسس جديدة ثابتاً ومتماسكاً ولم يتغير منذ ١٩٨٣ . كما لم يتغير في ١٩٩٧ أو في ٢٠٠٥ . وما تواجهه من تحدي الآن يتمثل في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل بشكل جاد وأمين وتعبئة كل أهل السودان لتوفير الدعم والمساندة لها . إن الحركة تحمل رؤية واضحة وعناصر برنامج واقعي قابل للتزويل على أرض الواقع . وعلى متقدي الحركة ألا يخلطوا بين قوة وصدق الرؤية ، من جهة ، والعقيدة أو الانتماء الإثني لصاحبها ، من جهة أخرى . علينا أن لا نُقلل من شأن هذه الرؤية نقط لمجرد صدورها من فرد أو مجموعة لا تشاركنا العقيدة أو الانتماء الإثني .

وكما نقول في السودان «الكلام حلو في خشم سيلو» فإلى بقية أجزاء الكتاب .

د. الواثق كعيمر

تونس - يونيو ٢٠٠٥

الخرطوم - سبتمبر ٢٠٠٥م



تغية وسلام

أنا بقول ، أنا بخاطبكم زى ما أنا بخاطب ناس فى الغاية هناك^(١) . أنا بيدأ نقول أنا أكب السلام ليكم ، أنا أكب السلام ، سلام كبير ليكم أنتم السودانين جماهير بتاع السودان فى كايرو ، فى مصر عامة ، أنا بقول ليكم سلام عليكم أنتم كله ، نساء ورجال ، صغير وكبير ، بلسان بتاعكم امشوا كلم الناس الما جاى وقول ليهم دكتور جون يسلم عليكم . أنا عوز يقول شكراً للتجمع الوطنى الديمقراطى فى كايرو للكلمات الهمن قالها ، وللشغل العظيم الهمن عملوها فى كايرو . برضو إذا كان ما عندى دعوة لزور مصر ، المناسبة ده كان ما حصلت ، فأنا عاوز

(١) هذه لغة عربية هجينة . تعرف بدعريى جوياء وتستخدم كأداة أساسية للتخاطب فى جنوب السودان حيث تعدد الألسنة ، فهناك حوالي خمسين لغة محلية ، وقد ابتعد بها الدكتور جون فرقى مخاطبته للسودانيين فى اللقاء الجماهيرى بفاعلة المؤتمرات الدولية فى ٢ ديسمبر ١٩٩٧ .

نقول ونكُتب الشكر الكثير لحسن مبارك رئيس بتاع بلدي ، ولى
 أخوى الرئيس حسن مبارك وحكومة تناعو وشعب بتاع مصر أنا
 أكب السلام وأنا أكب الشكر الكثير . برفضو أنا عاوز أحس
 جماهير بتاع السودان من هنا ، من كايرو ، عشان نكلم لجماهير
 السودان من كايرو ، من مصر ، ده فرصة كبيرة فاس ترايب فى
 الخرطوم مبرجل التهارة . كان همن هس سمع قال نحن
 بنخاطب هنا فى كايرو ، بقول : هوشنوداهم هناك كمان ؟ ،
 أى نحن بمشى فى أى محل . الحركة بتاعكم الـ SPLM/A والـ
 NDA^(١) بمشى فى كل محل من كايرو والاسكندرية لغاية كيب

(١) الـ SPLM/A هى الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان والـ

NDA هو التجمع الوطنى الديمقراطى .

تاون وما في حاجة تراسي بيعملوا»^(١) . أنا برضو عاوز أحى ،
أعمل التحايا يتاعى للنساء العملو شغل يتاع أم بارح فى الخرطوم
. هم عملو كلام ده أم بارح ويرضو بلحامين وقفوا معاهم»^(٢) ،
فله جزء لا يتجزء من نضال الشعب السودانى . «وإذا نسوان
خلاص مشوا فى شكله ، شكله ده همع بيتهى»^(٣) .

(١) «التراي والجبهة الإسلامية مطربون اليوم وهم يسمعوننى التحدث إليكم من
هنا من القاهرة وسيصاملون : كيف يحدث هذا ؟ نعم ، نحن نلعب إلى أى
مكان حركتكم ، الحركة الشعبية ، والتجمع الوطنى ينهبان إلى كل مكان من
القاهرة والاسكندرية وحتى رأس الرجاء الصالح ، ولا يستطيع التراي أن
يفعل أى شىء ليمنع ذلك» .

(٢) «أنا أيضاً أحى النساء اللاتى قمن بعمل عظيم أس فى الخرطوم ، كما أحى
للحامين الذين ساندوه من فى موقفهن الشجاع» فى أول ديسمبر ١٩٩٧ ، لمسير
عدد من النساء ، والثلاثى قد تم تجنيد أبنائهن قسراً للقتال ، خارج مبنى برنامج
الأم المتحدة للتنمية (UNDP) بالخرطوم بفرض تسليم مذكرة احتجاج لمنسق
الأم المتحدة للقيم بالسودان ، وقامت قوات أمن نظام الجبهة الإسلامية باعتقاله
وحشى على جبهة النساء السلمية ومسريوهن بقطاعة بالهرفوات وبدون تمييز
. وقد أصيب بعضهن إصابات بالغة مما استدعى بقائهن بالمستشفى لأسابيع .
كما قامت قوات الأمن باعتقال ثمان وثلاثين امرأة ، وقدمن لمحاكمة فورية فى
مساء نفس اليوم وحكم عليهن بالجلد . ورفضت المحكمة لمجموعة اللحامين
السودانيين للديمقراطية والحريات المدنية الدفاع عنهن والذين عقدوا مؤتمرا
صحفيا أبتوا فيه تعسف السلطة وإبادة النساء . وقد واصل للحامون
احتجاجهم بأشكال مختلفة بما فى ذلك الإضراب ليوم عن الوقوف أمام
المحاكم .

(٣) «طالما النساء قد دخلن ميدان المعركة ، لهذا يعنى أن نهاية نظام الجبهة قد
دنت» .

«النهادة أنا مبسوط عشان يكون معاكم ، الزيارة بتاعى لمصر
 يفتح أبواب كثيرة لى ناس هنا فى مصر وللتصال بتاعنا فى
 السودان فى SPLM وفى NDA . فرى ما قلت كلام ده ما
 يكون كويس فى الخرطوم لى ناس تراهى . الزيارة ده زيارة مهمة
 خالص . أنا عاوز نقول الكلام بتاعنى قالوه الإخوة والأخوات
 قبل ، التطور بتاع الحركة وكل الحاجات الحصلت قالوه ، قرؤوه
 ليكم قبل ، والكلام بتاعى مختصر وأنا بقول الشعب السودانى
 بيتنصر وحكومة الجبهة بمنى ، يكون تاريخ . أنا مبسوط أشوف
 أنتم جالين فى ده ، بى شكل بتاعكم ده ، أنتم قاعدين زى ده ،
 أنتم يا هو ملطة ، أنتم يا هو السودان الجديد . القعاد بتاعكم هنا
 فى القاعة ده لى شماليين وفى غربيين وفى شرقيين وفى جنوبيين
 وفى وسطيين ، فى القاعة ده كل الناس موجودين . الصورة
 الأمامى ده يا هو ده السودان الجديد .

«أؤكد ليكم أنو النصر ما بعيد وأنه حكومة الجبهة ضعيفة.
 نحن ، فى الحركة الشعبية والجيش الشعبى ، وفى التجمع ، عندنا
 اتفاق عشان نشيل الحكومة ده عشان تراهى يمشى بسرعة . أنا
 هارف التراهى بيسمع الكلام ده وأنا عاوز أقول ليه هو بقى معجزة
 الدنيا النامنة لكن حنخته فى المتحف التشاهدة أجيال المستقبل
 باعتاره الرجل الذى أوشك على تحطيم السودان . وسوف نعمل
 على إنقاذ السودان من التحطيم الذى أعملته فيه الجبهة
 الإسلامية ، وبما تمتلكه من موارد وقدرات ، وإن تبعدنا الطريق

الصحيح والاتجاه الصحيح ، فأنا واثق من المستقبل وفى أننا
 منبى أمة سودانية عظيمة تحتل مكاناً لا تقا وسط الأمم فى العالم
 وتعمل بجد على رفع مستوى معيشة الشعب السودانى . أود
 أيضاً أن أستغل هذا المنبر ، ومن خلالكم ، لأحى الشعب
 السودانى فى كل مكان ، وفى جنوب السودان ، فى غرب
 السودان ، فى شرق السودان ، وأولئك الذين يعانون فى تخوم
 عاصمتنا وكل الذين قام النظام بتهميشهم . أحى النساء اللاتى
 يناضلن فى الخرطوم ، على صمودهن وتعرضهن للجلد البارحة
 على يد زبانية الجبهة الإسلامية . هذا هو النهج الذى نخطه لبناء
 السودان الجديد ، وكما قلت بالأمس «إذا نسوان مشواى شكلة
 ، شكلة ده بيتهى مع دى» .

أود أن أنهى حديثى بتقديم الشكر لفرع التجمع الوطنى
 الديمقراطى هنا وأعضاء هيئة قيادة التجمع الموجودين بالقاهرة
 لتنظيمهم هذا اللقاء وجعله ممكناً مما أتاح لى مخاطبتكم هنا فى
 القاهرة . هذه هى رسالة للشعب السودانى ، رسالة أمل مفادها
 أنه إن كان من الممكن أن أخطب الشعب السودانى من القاهرة
 فإننا لمتصرون . وأنا واثق بأن الترابى يرتجف فى نومه الآن . فإن
 حركتكم ، الحركة الشعبية والجيش الشعبى ، وتضالكم ،
 والتجمع الوطنى قد بلغوا سن الرشد ، فقد استطعنا أن نكون
 بالقاهرة ونخاطبكم منها وهذا حدث كبير بالنسبة لنا . فهو يمدنا
 بالثقة كما هو إشارة إلى الخرطوم بأنه فى إمكاننا أن نخاطب

الشعب السوداني من الاسكندرية إلى رأس الرجاء الصالح . هذا شيء جد كبير . ولهذا أنا محتم لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك والحكومة وشعب مصر لما أضفوا على وعلى وعلى من كرم وحفاوة . وسنظل نوما نذكر مصر والسودان كشعب واحد فقد كنا شعباً واحداً قديماً في التاريخ كما هو شعب واحد الآن . وأخيراً، أود أن أشكركم جميعاً لنجسكم الحضور للاستماع إلى هذه الليلة . وأنا سعيد جداً بمشاهدة هذه الصورة الزاهية أمامي ، صورة السودان الجديد .

الفصل

الأول



الالتزام بالوحدة:

رؤية السودان الجديد

الوحدة في التنوع

أود أن أطرح رؤيتنا ، رؤية الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان ، الطريق اندي نرى أنه سيقودنا إلى الأمام . وأعتقد أنه نفس اتجاه التجمع الوطني الديمقراطي . وسمينا هذه الرؤية رؤية السودان الجديد . وهي تركز على تحليل علمي للأوضاع وتستند على تفويض متهمسك لها في واقعنا التاريخي والمعاصر معا . وأنا لا أفعل هذه الأشياء ، فهذه حقائق . هذا هو الموجود فعلاً ولا بد من تأسيس السودان الجديد على الواقع وليس على الخيال . في عام ١٩٨٣ اجتمعنا في الغابة ، بعد حوادث بور ، البيجور ، فشلا وأيوت^(١) ، وكان السؤال الذي واجهنا هو :

(١) بور ، البيجور ، فشلا وأيوت هي مدن بجنوب السودان بها رئاسة « حركات » للقوات الحكومية في إقليم أعالي النيل ، انطلقت منها شرارة العمل المسلح .

نقاتل من أجل ماذا؟ ، ما هو هدفنا؟ . . . ومنذ اليوم الأول - وقد
أشرنا إلى ذلك في مايفستو الحركة والذي اطلع عليه بعضكم -
وقفنا مع وحدة بلدنا . ولكن ، كان هنالك تشويش إذ بدأ وقتها
غريبا لحركة تنطلق من جنوب السودان لأن تدعو لوحدة البلاد .
ارثيك الجنوبيون وهم يتساءلون : ولكن ، كيف نتحد مع
الشمالين؟ ، فهم المشكلة . بينما تساءل الشماليون . كيف يأتي
التحرير من الجنوب؟ . ونحن نقول : ولما لا؟ . كما تشكك
الشماليون في معنى هذا التحرير ، تحرير يمن «من منو»؟ ، وقد
رددنا بدورنا على ذلك : فهو ليس بتحرير يمن بل تحرير من ماذا
«من منو» . لذلك ، أود أن أشدد من البداية على أن الحركة ظلت

« الأول الذي قاد إلى تكوين الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان .
وقد قاد التمرد في منطقة بور كاربينو كوانج بول ، وفي منطقة أبوب -
البيور للرحوم وليم ميون . »

« الالتزام بالوحدة : رؤية السودان الجديد »

ثابتة على أهدافها ، خلال الأربعة عشر عاما الماضية ، بالرغم من الاضطراب الذي يطرا من وقت لآخر ، نتيجة لما يحدثه الخارجيون على هذه الأهداف من بلبلة .

الوحدة التي نتحدث عنها في الحركة الشعبية ، وأتمنى أن يكون هذا ما نتجه نحوه في التجمع الوطني الديمقراطي ، هي نوع جديد من الوحدة . لا يمكن أن تكون قد حملنا السلاح ودخلنا الأحراش ، في عام ١٩٨٣ ، لتأتي بوحدة تضطهدنا ، فهذا ليس طبيعيا ، ولم يكن ممكنا أن تفعل ذلك . فالوحدة التي ننادي بها مختلفة تماما وهي ليست نفس الوحدة التي يتحدث عنها الآخرون ، وهنا يكمن مصدر الخلط والتشويش . فلام أكون^(١) مثلاً ، عندما تحدث إلى راديو بي . بي . سي وطرح سؤالاً بلاغياً (طرحه لجورد التأثير في النفوس لا ابتغاء الحصول على جواب) : «جون قرنق يتحدث عن الوحدة والبشير يتحدث عن الوحدة ، فما هو الفرق بينهما؟» ، تقول له : هناك عالم من الفرق بين الاثنين ، والوحدة التي نعينها تقوم على واقعين ، أولهما أسميه الواقع التاريخي أو الشروع التاريخي ، والثاني أطلق عليه الشروع

(١) عضو القيادة السياسية العسكرية العليا للحركة لشعبية والجيش الشعبي حتى أغسطس ١٩٩١ ، حينما شارك مع الدكتور رهاك مشار في قيادة الانتشاق الذي رفع في صفوف الحركة والذي أطلق عليه «حركة المناصرة» فشق لاحقاً بدوره عن التنظيم الذي جمعه مع رهاك مشار ، ووقع اتفاق سلام مع حكومة الجبهة - عرفت بالثقلية مشودة - في أواخر عام ١٩٩٧ وعين وزيرا للمراحلات في الحكومة المركزية في أوائل عام ١٩٩٨ .

للمعاصر أو الواقع المعاصر . هذان التنوعان أو الواقعان يمثلان عناصر تكويننا وتشكيلنا ولا بد من تأسيس الوحدة عليهما . فالأساس الأول للوحدة هو التنوع التاريخي ، فكتب العصور القديمة ، بما في ذلك الكتاب المقدس ، زاخرة بذكر السودان ، إن كانت تحت اسم كوش أو السودان أو مصر ، وأنا لا أختلف هذه الأشياء .

التنوع التاريخي

هذا هو الكتاب المقدس ، وهو بين يدي وليس في راسي ، في سفر التكوين ، الإصحاح الثاني ، الله بمعلمته المطلقة خلق كل شيء ، « غرس الرب الإله جنة في عدن شرقا ووضع هناك آدم الذي جبله ، وكان نهر يخرج من عدن لبقى الجنة ومن هناك ينقسم ببصير أربعة رؤوس . اسم الواحد فيشون . وهو المحيط بجميع أرض الحويلة حيث الذهب . وذهب تلك الأرض جيد . هناك القل وحجر الجوز (العطور النادرة والأحجار الكريمة) . واسم النهر الثاني جيحون . وهو المحيط بجميع أرض كوش . واسم النهر الثالث حدقل . وهو الجاري شرقي آشور . والنهر الرابع الفرات » . للناس فكرة مبسطة عن جنة عدن إذ يعتقدون أنها قطعة صغيرة من الأرض . في الحقيقة ، إن جنة عدن مساحة كبيرة وممتدة من الأرض - فهي تتبسط من قيهون (قيحون) جنوبا - وهناك تنلق في أديس أبابا يحمل اسم قيهون

- إلى الفرات شمالاً . وقبهرن وفيشون اللذان يجريان في أرض
كوش مما نهري النيل الأبيض والنيل الأزرق . وتقع كوش -
وفقاً لتفسير إحدى الحواشي - في السودان . فالسودان مذكور
بالخرف في الكتاب المقدس بينما يعتقد . الترابي أن تاريخ
السودان لم يبدأ إلا في عام ١٩٨٩ عندما استولى على السلطة .

ذكر السودان أيضاً في سفر الملوك الثاني ، الإصحاح التاسع
عشر ، « فرجع ريشاقي ووجد ملك أشور يحارب لبنة لأنه سمع
أنه ارتحل عن جيش ، وسمع عن ترهاقة ، ملك السودان ، قولا
قد خرج ليحاريك قائدا لجيش المصريين فعاد وأرسل رسلا إلى
حزقيا ملك يهوذا » ، ونلاحظ هنا عمق الروابط التاريخية بين
مصر والسودان وأنها كانا بلداً واحداً . ويذكر سفر أخبار الأيام
الثاني ، الإصحاح الرابع عشر ، أن حرباً وقعت بين الإسرائيليين
وجيرانهم ، وكان السودان أحد هؤلاء الجيران ، « وكان للملك
آسا جيش يحملون أتراساً ورمحاً من يهوذا ثلاثة مائة ألف ومن
بنيامين من الذين يحملون الأتراس ويشدون القسي مائتان
وثمانون ألفاً كل هؤلاء جبابة بأس . فخرج إليهم زارح
السوداني بجيش ألف ألف ومركبات ثلاث مائة وأتى إلى مريشة .
وخرج آسا للقاء واصطفوا للقتال في وادي صفاته عند مريشة .
ودعا آسا الرب إلهه وقال يا أيها الرب ليس فرقا عندك أن تساعد
الكثيرين ومن ليس لهم قوة » .

ويتضح من ذلك أنه كان لنا حاكم يدعى زارح استطاع أن يمد

جيشاً قوامه مليون رجل . إذن حينما يصرح البشير بأنه سيجهز جيشاً من مليون مقاتل فهو لن يكون أول سودانى يفعل ذلك ، فهذا ما تم فعله قبل آلاف السنين . أيضاً ، فى سفر زكريا ، الإصحاح الثامن عشر ، كما يعم الكثيرون منكم ، ورد أن الله سيعاقب السودان ويبدو أن هذا العقاب قد وقع علينا بالفعل . هذا هو تاريخنا وهذا ما صنعنا نحن . لا بد من الرجوع إلى الماضى حتى ندرك الحاضر ونجهد الطريق إلى المستقبل فقد ازدهرت حضارات كوش ، مصر الفرعونية ، والممالك القروسطية ، منذ آلاف السنين قبل الميلاد^(١) . ومن ثم ، ومع بداية الحقبة المسيحية ، قامت فى السودان حضارات قوية تمثل فى عمالك النوبة المسيحية والتي دامت لأكثر من سبعمائة عام . وتبع ذلك ، ومع ظهور الإسلام وتدفق المهاجرين من شبه الجزيرة العربية ، إقامة عمالك إسلامية قوية . وبعدما جاء الحكم التركى - المصرى ، ثم الهدية ، ثم الحكم الشائى الإنجليزى - المصرى إلى أن نال السودان استقلاله فى ١٩٥٦ . هذا هو ما أطلق عليه التروع التاريخى ، وهو جزء منا . فالتاس الذين ورد ذكرهم فى الكتاب المقدس ، والذين غزوا يهرذا بجيش مكون من مليون فرد ، من ناحية أحقادهم ، حاضرون بينكم هنا ، فإلى أين تعتقدون أنهم قد ذهبوا ؟ قالأرض لم تنشق لتبتلعهم بل هم موجودون فى

(١) حلت الدراسات التاريخية على تواجد مجموعات بشرية فى وادى النيل ترجع إلى العصر الحجري الأول وتقدم هذه البحوث دليلاً على أن هذه المجموعات قد عاشت فى السودان منذ ٢٥٠.٠٠٠ ق م .

السودان . هذا جميعه ما زال وحتى وقتنا الراهن ، يشكلنا ويكون جزءاً من هويتنا . يجب أن نكون قسورين بتاريخنا ويجب أن نقله لأولادنا ، كما يجب تضمينه فى المناهج التعليمية وتدريبه للطلاب لكي ندرك ثقافتنا و ثراء ماضينا . فالتاريخ لم يبدأ مع د. الترابى ولكنه يرجع طويلاً جداً إلى الوراء . هذا هو التنوع التاريخى الذى لقصدته .

التنوع المعاصر

الشكل الآخر من التنوع هو التنوع المعاصر . يتكون السودان من قوميات متعددة ، من مجموعات إثنية متعددة ، أكثر من ٥٠٠ مجموعة تتحدث أكثر من ١٠٠ لغة مختلفة ، ومن قبائل كثيرة . هذا هو الموجود وأنا لم أختلفه . فالدقيقة ما زالوا يتكلمون «بالدنقلاوى» والبجة ظلوا يتحدثون بلغة البجة . وحدث لى شىء غريب عندما ذهبت إلى شرق السودان ، فى منطقة همشكوريب ، لأنفقد قواتنا الموجودة هناك . كنت أخطب شباب البجة ، وهم لا يعرفون العربية إنما يتكلمون لغة البجة فقط ، وأنا قادم من الجنوب وأتحدث معهم بالعربية ، فكان لا بد لى من الاستعانة بمترجم ، كدكتور الوائق وهو معى الآن ، ليتترجم حديثى من اللغة العربية إلى لغة البجة . هذا هو التنوع المعاصر . فتجد العديد من القبائل فى الجنوب ، مثل الديتكا ، النوير ، الشلك ، الزامدى ، اللاتوكا ، الفرتيت ، امورلى وغيرها من القبائل . وفى الشمال أيضاً ،

توجد قبائل كثيرة غير عربية ، فهناك النوبة ، الفور ، الزغاوة ،
 المساليت ، والعديد من القبائل العربية ، كاليفارة ، الكبايش ،
 الرزيقات ، الجعليين وغيرهم . لدينا كل هذه القبائل وغيرها .
 هذا هو التسوع ، وهو أيضاً هناك ولم أفتحه أنا . ولدينا أديان
 مختلفة . فهناك المسلمون ، وهناك المسيحيون وأصحاب كرم
 المعتنقات الأفريقية . أما مفهوم الإله الواحد فهو شائع بغض النظر
 عن دين الفرد - فالدينكا ، مثلاً ، يؤمنون بإله واحد ، يسمونه
 نبالج (Nhialic) ، ويشيع مفهوم الإله الواحد أيضاً وسط كل
 القبائل الأخرى . إذ ينطبق هذا على التوير والشك كمينطبق على
 القبائل الأخرى في جنوب السودان . إذن ، لدينا أديان مختلفة كلها
 متعايشة منذ زمن بعيد ، باختصار ، هي الإسلام ، المسيحية
 والديانات الأفريقية التقليدية .

وهكذا ، إن هذا التسوع المعاصر ، «قومية» وإنشأ ، ثقافياً ،
 ودينياً ، يشكل جزءاً منا ، وكما أراكم أمامي الآن فأنتم مختلفون
 ولكنكم واحد ، والتحدى الذي يواجهنا في السودان هو أن
 نمهر جميع عناصر التسوع التاريخي والمعاصر لكي نشي «أمة
 سودانية» ، نستحدث رابطة قومية ، تتجاوز هذه المحليات ،
 وتستفيد منها دون أن تنفى آياً من هذه المكونات . إذن ، وحدة
 بلادنا ، الوحدة التي نتحدث عنها ، لا بد أن تأخذ هذين المكونين
 لواقعنا بعين الاعتبار حتى تطور رابطة اجتماعية سياسية لها
 خصوصيتها ، وتستند على هذين النوعين من التسوع ، رابطة

اجتماعية مiasية نشعر بأنها تضعنا جميعاً ، وحدة أفخر بالانتماء إليها ، وأفخر بالدفاع عنها . يجب أن اعترف بأننى لا أفخر بالوحدة التى خيرناها فى الماضى وهذا هو السبب الذى دفعنا للتمرد ضلعا ، إذن ، نحن بحاجة إلى وحدة جديدة ، وحدة تشملنا كلها بغض النظر عن العرق ، أو القبيلة ، أو الدين ، بحيث إنه إذا حضر أى شخص إلى الخرطوم ، سواء كان قادما من الجنية أو كادوقلى أو غمولى ، فهو مواطن سودانى جاء إلى العاصمة ، «وحدث ذات مرة وأنا قادم من جوبا إلى الخرطوم ، وفى القيادة العامة وكنت وقتها عقيدا ومحاضرا فى جامعة الخرطوم ، كلية الزراعة ، أن سألنى زميل فى القيادة العامة : جون ، متى حضرت إلى السودان ؟ فالسودان بالنسبة له هو الخرطوم» .

مشكلة السودان وليست مشكلة الجنوب،

نحن ننظر إلى السودان كبلد سيظل موحداً وترتكز هويته على هذين النوعين من الترع ، التاريخى والمعاصر . وهكذا ، فإنه منذ عام ١٩٨٣ ، عندما أسست الحركة ، قمنا بهذه التحليلات وطرحنا هذه الفكرة ، ثم انطلقنا بعيداً عن النضال التقليدى فى الجنوب من أجل الاستقلال . فهذا ما كان عليه الحال دوماً منذ عام ١٩٥٥ حين بدأت حرب حركة الأنيانيا^(١) والتى جاهرت بأن هدفها هو

(١) أنيانيا - وتعنى الشمال العام باللهجة المحلية - هو الاسم الذى أطلق على حركة التمرد الأولى التى انطلقت فى ١٨ أغسطس ١٩٥٥ ، وتنتهى بتوقيع =

استقلال جنوب السودان . هذا ، بالرغم من أن هذا الهدف لم يتحقق إذ تمت تسويته في عام ١٩٧٢ في اتفاقية أديس أبابا^(١) والتي منحت الحكم الذاتي لجنوب السودان . انتقلنا بعيداً من منظور «مشكلة الجنوب» وحل «مشكلة الجنوب» وماذا نعطي الجنوبيين . وبهذا ينظر للسوداني الجنوبي ، وكأنه شخص مختلف عن السوداني الآخرين وله مشكلة خاصة ، فمفهوم «مشكلة الجنوب» الذي درج السياسيون والمراقبون على استخدامه ، يعني - ولو ضمناً - أن أهل الجنوب هم وحدهم أصحاب المشكلة ، وهذا ليس صحيحاً . فالسودانيون لهم مشاكل في كل مكان ، في الغرب ، في الشرق ، في الوسط وفي أقصى الشمال .

إذن فتعريف المشكلة وكأنها «مشكلة الجنوب» فقط هو محاولة لتهميش البعض ، وقد وقع الجنوبيون بدورهم في هذا الفخ وأصبحوا يرددون «لنا مشكلة ، مشكلة جنوب السودان» ، ومن

١ - اتفاقية أديس أبابا في ٢٦ فبراير ١٩٧٢ مع نظام جعفر نميري وإثيوبيا الثانية هي حركة مسلحة تكونت من عدة مجموعات بجنوب السودان وأعلنت تمرداً على نظام النميري عام ١٩٨٢ ، وقد انضمت إلى راسلحت من الحركة الشعبية - بعد قيام الأخيرة في عام ١٩٨٣ - على مراحل متعددة ، وما تبقى لها من قوات تحالف مع الحكومات المتعاقبة في الخرطوم - في حربها ضد الجيش الشعبي - تحت اسم «القوات المديقة» .

(١) هي الاتفاقية التي ولعها جعفر نميري - الرئيس السوداني السابق - مع جبهة لاهو قلند اثيوبيا الأولى في ٢٦ فبراير ١٩٧٢ . وأخذت اسمها من مكان توثيقها في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا . منحت الاتفاقية الحكم الذاتي لإقليم جنوب السودان مما أوقف حرباً أهلية دامت ١٧ عاماً .

هنا يبدأ البحث عن حلول وعما يقدم لهم حتى يصمتوا . انطلقنا بعيداً عن هذا الطرح وقلنا بأن السودان ملكتنا كلنا وبالتساوي وإننا جميعاً يجب أن نشترك في تقرير مصيره . إن دعوتنا لوحدة البلاد قامت على هذا الأساس ، وكانت هذه مفاجأة للكثيرين في الجنوب وفي الشمال على حد سواء . ففي الجنوب يقول الناس «إنه من السخف أن نحارب من أجل الوحدة ، إذ كيف نحارب من أجل وحدة لا نتمنى إليها» فمن الناحية المنطقية ، فإنه من غير الطبيعي أن يتوقع أحد منى أن أقاتل من أجل وحدة لا أتمنى إليها .

وهكذا ، نحن نقصد وحدة جديدة تقوم على ما أطلقت عليه «التنوع التاريخي» و«التنوع المعاصر» . نحن معتقد بأن الحكومات التي تعاقبت على الحكم في الخرطوم ، منذ عام ١٩٥٦ ، قد أقامت وحدة البلاد ونشأتها على أسس ضعيفة وعلى تعريف منحوس للسودان استبعد حقائق أساسية من واقع بلادنا . وهذا الاستبعاد هو الذي تسبب في الحرب ، فالسودان كما نعلم ، ومنذ عام ١٩٥٦ ، يقوم على شوقينية إثنية ودينية ، وأى شكل من الشوقينية يقود إلى الفاشية في كل مكان . مثلاً ، الشوقينية الآرية العنصرية في ألمانيا النازية ، الفاشية في إيطاليا ، الشوقينية الإثنية في جنوب أفريقيا في شكل أبارتيد (الضربة العنصرية) وهكذا . والحال دائماً ، أن يقضى أى شكل من أشكال الشوقينية إلى الفاشية وهذا ما حدث في السودان . فظاهرة الجبهة الإسلامية ليست بمنقطعة عما سبقها .

وتحضرني هنا واقعة طريفة لها صلة بهذا الموضوع . فعندما صعدت إلى قمة الهرم ونزلت ، قال لي المرشد المرافق : « الأهرامات هي إحدى عجائب الدنيا السبع » ، وقلت له : « إنما عجائب الدنيا ثمان والمعجزة الثامنة لدينا في السودان » ، فالتى : « وما هي ؟ » فأجبت : « رجل معتوه اسمه الترابي » . فهذا الرجل يستقد بأنه شيء خارج هذا العالم ، ولكن أوضاعنا هي التي أنجته ، فهو محصلة تراكم وذروة ما تم حدوثه من قبله . وهكذا ، فهذه هي رؤيتنا . فنحن نقاتل من أجل وحدة بلادنا ونرى هذه الوحدة شاملة للجميع ، كل قوميات بلادنا من عرب وأفارقة ، كل الأديان من إسلام ومسيحية ومعتقدات أفريقية ، حتى نتحدث رابطة اجتماعية سياسية ، سودانية على وجه التحديد ، تستفح من الحضارات الأخرى .

ولأولئك الذين يميلون نحو منهج علم الرياضيات ، إذ أردت أن أعرف السودان فسأقدمه في شكل معادلة رياضية بسيطة كالآتي : $S = (A + B + C)$ ، حيث (س) هي السودان أو الهوية السودانية وهي دالة مرتبطة بالمتغيرات أ ، ب ، ج . أي مثل التنوع التاريخي ، ب يمثل التنوع المعاصر وج يمثل تأثيرات الحضارات الأخرى علينا ، فنحن لا نعيش في جزيرة معزولة إنما في مجتمع إنساني . أما المتغير الثابت (س) ، والذي يمثل الهوية السودانية ، فهو للمحصلة النهائية لهذه المتغيرات أو المكونات .

الخطأ الذين ارتكبناه في السابق هو تقييد وحصر هذه

المكونات مما أفضى إلى تشويه وإعاقة ثمرنا الطبيعي ودفعنا نحو العاشية ، وفي هذه الحالة فإن قاشية الترايبى فى السودان تأخذ اسم الأصولية الإسلامية . نحن نحتاج لتمكين هذه الوحدة حتى تصبح دولة عظيمة ، وشعب عظيمًا وحضارة عظيمة ، وتتواصل مع الحضارات الأخرى ، ومع الشعوب الأخرى خصوصًا شعوب وادى النيل والتي تجمعنا معها روابط تاريخية منذ الأزل . العالم يقترب من بعضه ، وهو يتشكل من أسواق وتكتلات مثل الاتحاد الأوربي والذي يطلق عليه الأوروبيون الآن «البيت الأوربي» ، فى الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية يخلقون سوقًا واسعة ، ويفعلون نفس الشيء فى دول آسيا ، فحتى أركك الذين لا يجمع بينهم شيء مشترك أصبحوا يقتربون من بعضهم البعض لكي يخلقوا لأنفسهم قوة تنافسية فى المجال العالمى ، ونحن فى وادى النيل نتجمع بفرص أفضل ، نسبة لما بيننا من روابط تاريخية تتيح لنا أن نؤسس مجتمعًا رحيًا . ولكن ، لكي نكون لنا نصيب فى بناء هذا النموذج فإنه من الضروري لنا فى السودان أن نرتب بيتنا من الداخل أولاً إذ لا يمكن ، دون ذلك ، أن نسهم وبيتنا فى حالة اضطراب .

هذا هو التزامنا بالوحدة ، قلنا ذلك فى عام ١٩٨٣ ، ونقوله الآن . كما قلناه فى عام ١٩٩١ ونحن نمر بظروف عصيبة عندما انشق نضر على الحركة ، ريك مشار^(١) وآخرون ، واستغلثهم

(١) د ريك مشار هو أحد أعمد القيادة السياسية العسكرية العليا لحركة

الشعبية والحيث الشهبى حتى ٢٨ أغسطس ١٩٩١ حينما أذاع بيتنا - مع -

الحكومة في الخرطوم لمصلحتها . رفع هؤلاء شعارات انفصال واستقلال جنوب السودان وللتشديد على الأمر كونوا تنظيمًا أطلقوا عليه اسم «حركة استقلال جنوب السودان» . استغلت الجبهة الإسلامية بانتهازية هذا الموقف وحاولت أن تسحب البساط من تحت أرجلها باستمالة السردايين الجنوبيين بالإيعاء لهم بأنها مستعدة لمنحهم كل ما يطلبونه بما في ذلك الاستقلال . وهكذا ، نحن نعيش الآن حالة شاذة ، فمنما نحن الوحدويون في صدام مع حكومة الجبهة ، نجد الانفصاليين ، «حركة استقلال جنوب السودان» . في تحالف مع الحكومة في الخرطوم . هذه هي حقيقة وصفت ، وقد ارتبكت قواعداً بما استرجب علينا الدعوة إلى مؤتمر وطني ناقشنا فيه وتحاورنا حول مصير حركتنا لفترة استمرت عدة أيام^(١) . وبعد مداوالات طويلة توصلنا إلى قرار

- اتفقنا على تحرير من أعضاء هذه القيادة هم د . لأم أكول وغوردون كويج أعلن فيه الانقلاب ضد قيادة د . حرن قريش ودعا إلى انفصال جنوب السودان وإقامة دولته المستقلة وإعادة هيكلة الحركة . عرفت هذه المجموعة مجموعة الحاضر - وهو بل كان الذي أعلن منه الانقلاب . ثم أطلق عليها لاحقاً «حركة استقلال جنوب السودان» ، والتي وقعت في ٢١ أبريل ١٩٩٢ اتفاقاً عرفه «اتفاقية الخرطوم للسلام» مع حكومة الجبهة الإسلامية . وحي وباتك مشار بموجب الاتفاقية مساعداً لرئيس الجمهورية ورئيساً لمجلس تنفيذ الولايات الجنوبية في أوائل عام ١٩٩٨ .

(١) عقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان المؤتمر الوطني الأول في الفترة بين ١٢ أبريل ١٩٩٤ وحدث به عرض مناشئة كل الأعضاء التي قههم «حركة» ومنعجها خصوص في أعقاب الانشقاق الذي وقع في صفوفها في عام ١٩٩١ . وقد وضع أكثر من عشرين موضوعاً في «أجندة المؤتمر» من أهم

أكدنا فيه وحدة بلدنا . ولذلك ، حينما أتحدث عن وحدة السودان فلنا لا أنطق عن قناعة فحسب بل من تفويض قواعدنا في المؤتمر الوطني الأول الذي عقدناه في عام ١٩٩٤ .

هذه هي الوحدة التي نقاتل من أجلها . وكان من الصعوبة بمكان على الكثيرين ، في عام ١٩٨٣ ، أن يفهموا مقصدنا . كان ذلك صعباً لأن العقول قد تكيفت وفقاً للماضي ، وفقاً للتقاليد ووفقاً لما هو معروف في وقته . ولكن ، إن أردنا بناء السودان عظيم ومجتمع عظيم فهذا يستوجب أن يكون لنا تفكير جديد ، فلا يمكن أن نستمر في التفكير بنفس الأسلوب القديم . فقد تحصلنا على استقلالنا في عام ١٩٥٦ ، أي منذ واحد وأربعين عاماً ، وشهدت هذه الفترة حربين ، حرب الأنبيانيا الأولى وحرب الأنبيانيا الثانية (حاشية (١) صفحة ٧٨) ، إضافة إلى الحرب الحالية للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان والتي انضمت لها باقي فصائل التجمع الوطني الديمقراطي . دامت الحرب الأولى ثلثة سبعة عشر عاماً وتدخلت الحرب الراحنة عامها الخامس عشر . وهكذا ، نحن نخوض حرباً مع أنفسنا لمدة واحد وثلاثين عاماً من عمر استقلالنا البالغ واحداً وأربعين عاماً . هذا

■ القصص التي تم مناقشتها هي : مراجعة ملفسكو الحركة ، ديمقراطية وإعانة هيكلية المؤسسات السياسية والمدنية والعسكرية للحركة وسياسات واستراتيجيات الحركة للعمل السلمي للنزاع في السودان . وقد خرج المؤتمران عشرون قراراً شملت كل المواضيع للدرجة في اجندة المؤتمر .

شقاء بالغ إذ ليس من المعقول أن يعرض شعب نفسه لمثل هذا إلا إذا كانت هناك قضايا مصيرية يهددها خطر داهم . وهكذا ، فإن هذا الشكل من السودان ، القائم على الظلم وعدم العدالة وعلى الاستبعاد ، هو الذي أفرز الأزمة الراهنة . فالشوفينية ، وإقامة وحدة السودان على أسس ومكونات محدودة ، هي التي أوقعتنا في أبارتيد نظام الجبهة الإسلامية الذي يعيشه شعبنا الآن . ويمكن للمرء أن يتخيل ويتصور بعين عقله أنه لو اتبعنا الاتجاه الصحيح في عام ١٩٥٦ ، وكان تطورنا طبيعياً خلال الواحد وأربعين عاماً الماضية ، لكان لنا شأن آخر الآن ، خصوصاً بما لدينا من موارد ، مائية ، معدنية ، زراعية ونفطية . وينظام صحيح للحكم ، وبقبولنا لأنفسنا كسودانيين ، ويخلق هذه الرابطة السودانية الاجتماعية السياسية ، ويواحد وأربعين عاماً من التنمية ، كان بإمكاننا أن نصبح الآن في مصاف ثور شرق آسيا . ولكن قيدنا أنفسنا وقزمنا نمونا بتأسيس وحدتنا على الاستبعاد والعزل .

الدين والدولة

دهونا ننفتح وذلك لأن أي مجتمع يقوم على مكونات مبتسرة لا يمكنه أن يصمد أو يعيش طويلاً . هذا هو ما ينبغي به تاريخ الشريعة ، فالمجتمع المفتوح والذي يضم ويستوعب جميع مواطنيه هو القابل للحياة والنمو والقادر على التكيف بسهولة وعلى أن يستمد أسباب القوة لاستمراره ونقاؤه ، فهالك أشياء

صغيرة تفرق بنا ، أشياء ليس من الصعب أن نجد لها حلولا
ويمكننا أيضًا معالجة الأمور الكبيرة ، فهناك ، مثلاً ، موضوع
العلاقة بين الدين والدولة والذي أفضى إلى سُروح في نسيج
المجتمع السوداني . التراخي ومن معه يصرون على أن يكون للدولة
دين ، ونحن نقول ، في ظل ما تميز به من تنوع ، أن ذلك لا
يجوز ، ولا يمكن أن نترحم على هذا النهج ، فليس كل
السودانيين مسلمين ، وحتى بين المسلمين أنفسهم لا يوجد اتفاق
حول نموذج «الشريعة» التي فرضها غميري في عام ١٩٨٣ . وكيف
يجوز «الشريعة غميري» أن تمثل ، بأي حال من الأحوال ، شيئاً
مقدساً؟ ، وإليكم هذا المثال : «كان في شري^(١) اسمه أبويت ،
البت بتاع الجنوب ، وغميري بيرقص ، يرقص ، وبعد شوية بقول
. بلا أدنى بت ، ولم يكن واضحاً هو عاوز الشري والاعاوز
البت ! فسجيبوا له ثلاثة قزازه بتاع شري البت وتلاثة بنات ،
وسيادته يعزل ما عاوز»^(٢) . هذا هو الرجل الذي أراد في عام
١٩٨٣ أن يكون إماماً . هذا هو الرجل الذي أصدر قرايين
الشريعة ، قرايين سبتمبر ، بأوامر جمهورية . هل يمكن أن تكون
هذه «شريعة» حقيقية ؟ . هل يمكن لأي مسلم أن يكون فخوراً بـ
«شريعة غميري» ؟ .

(١) Sherry وهو صنف من أصناف النبيذ واسع الانتشار في السودان ، وكانت
الشركة المصنعة له تصنع عبوة بنت من جرب السودان في الرقعة على
الزجاجة . ويعلق عليه «أبويت» نسبة لذلك .

(٢) يحذر ماهرود

لا يمكن أن يكون ذلك . مفهومنا ، في الحركة الشعبية والجيش الشعبي ، إن الإنسان بطبيعته روحاني ، ولدينا جميعنا معتقدات ، وإن اختلف شكلها ، سواء كنا مسلمين أو مسيحيين أو نعتقد في تبالج (الإله الواحد) ، فهذه هي الروحانية . وبهذا ، لا يمكن حظر الأديان من أي مجتمع ، فهي جزء من التركيبة الإنسانية . وبالتالي ، فإن القضية تتلخص في كيف يمكننا أن نربط بين الدين وهياكل المجتمع الأخرى .

نحن نقول بأن الدين هو علاقة بين الإنسان وخالفه وأن هذه العلاقة تحكمها التشريعات الدينية . ينشأ العلاقة بين الإنسان والأشياء التي صنعها بأياديه ، كالعرية والصدق والدولة ، مختلفة . ذلك لأن الدولة مؤسسة اجتماعية سياسية خلقناها نحن ، ولم يخلقها الله ولكن الله هو الذي خلقنا نحن . فالعلاقة ، إذن ، بين أنفسنا وبين ما خلقناه تختلف عن العلاقة بيننا وبين الذي خلقنا ، وهو الله . هاتان علاقتان متميزتان .

دعنا نتحقق من ذلك بضرب بعض الأمثلة المنطقية . لم أر أبداً دولة - الدولة التي أصفها بالمؤسسة الاجتماعية - مجرد كيان ، تذهب للكنيسة في يوم الأحد ، فالفرد هو الذي يذهب للكنيسة يوم الأحد . كذلك لم أر مطلقاً دولة تذهب للجوامع في يوم الجمعة ، فالفرد هو الذي يفعل ذلك . لم أر أبداً دولة تذهب إلى مكة لأداء فريضة الحج ، فالأفراد هم الذين يحججون . وعندما تموت وتقابل الخالق ، فالمرء هو الذي يقف أمام ربه ويتم

حسابه وفق ما اقترفه من أفعال في دنياه وليس على ما فعلته الدولة . إذن ، لماذا نفرق أنفسنا في خلط المواضع ونفرق بين شعبنا نتيجة لذلك . الترايبى والجهة الإسلامية يصرون على أن تكون الشريعة والعرف مصدر التشريع ، بينما نقول نحن إنه في مجتمع ديموقراطي - ونحن في التجمع نسعى إلى إنعاش مجتمع ديموقراطي - يجب أن يكون مصدر التشريع هو الدستور ، وليس الدين ، وأن يكون دستوراً ديموقراطياً . هذا أمر في غاية البساطة ، دعنا نعلم دستوراً يكفل حرية الأديان بحيث نخصص فيه قسماً للدين والعرف . وسيشمل الدستور فصلاً عن الحقوق الأساسية والذي سيضمن حرية الأديان والعبادة ، فيمكن أن يوافق للمرء أي شيء يرضى فيه ، فالجميع يصادفون ترحيباً إن كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يؤمنون بمعتقد آخر . هذا هو ما يحدث في مناطق السودان الجديد . فالقائد يوسف كوه^(١) ، مثلاً ، مسلم ومتزوج من مسيحية ، وهو ليس مثلاً وحيداً أو مريداً .

الحاجة إلى بناء دولة قومية (أمة - دولة)

إذن دعونا نشفق على أن هدفنا هو وحدة البلاد وأن هذه الوحدة يجب أن تقوم على حقائق الواقع ، فأى وحدة خلافاً

(١) قائد وحاكم منطقة جنوب كردفان والتي تخضع أجزاء كبيرة منها ، خصوصاً منطقة جبال النوبة ، إلى سيطرة الحركة الشعبية ، وهو عضو المجلس التنفيذي للحركة وأحد قياداتها البارزين ، ومن أوائل الشماليين الذين انضموا للحركة ، وهو خريج كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية بجامعة الخرطوم .

لذلك غير قابلة للتطبيق ولا يعوزنا برهان . فلهذا السبب ظللنا نقاتل بعضنا البعض لواحد وثلاثين عاما من سنى الاستقلال الإحدى والأربعين . من المهم أن نترك ذلك ، فهناك استياء فى الجنوب والبعض ، طمعا ، يعبر عنه بالقول : «د. جون ، الوحدة بتاعك ده ما شغال ، الجماعة دبل (الشماليين) - هذه هى اللغة التى يستخدمونها - «الجماعة دبل نحن ما ممكن نقعد معاهم» . كان هذا هو الكلام الشائع فى عام ١٩٨٣ كما هو شائع الآن . هناك انتقادان موجهان لنا ، فاجنوبيون يقولون : لماذا نقاتل من أجل كل السودان ، «ذنتا إيه ، كللى خيلنا نشيل الجنوب بتاعنا ده وخلاص وكفى» . بينما الشماليون يقولون . كيف يمكن لجنوبيين أن يحررونا ؟ . ولكن ، هذا بمثابة النظر إلى الأشياء بشكل جامد وكأنما الأمور لا تتبدل ، وأن الأشياء لا تتغير . وكانت إجابتى دائما صريحة ، فقد قلنا للجنوبيين فى عام ١٩٨٣ ، وربما سمع هذا الكثيرون منكم فى راديو الجيش الشعبى وقتها ، «أنه طالما أنتم تقاتلون - ده بالسبة للجنوبيين - من أجل كل السودان ، من أجل بلد موحد ، وأنتم بدأ من الجنوب وأنتم ماشين فوق ، وأنتم بدأ من تمولى ، خلوا تمولى ، خلوا باي ، خلوا جوبا ، وانت الانفصالى ده قاتل بجانبى حتى تصل إلى ما تعتقد أنه ده الحدود بتاع الجنوب رقف عند ذلك الحد ، أدبنى تمام (بلغية الجيش) وقول : د. جون أنا مهمة بتاعى انتهى هنا ، فسأتركك هناك ، أنا بسبب انت هاك تكون حرمس بتاع حدود» ،

أما بقيتنا الذين يؤمنون بوحدة بلدنا سنواصل القتال حتى نأخذ الخرطوم وتقيم السودان الجديد .

هناك أيضاً الذين يقولون : لماذا نذهب ونموت في الشمال ، لماذا نقاتل من أجل وحدة لا نتسب إليها ؟ . . مرة أخرى ، هذه نظرة جامدة وثابتة للأمور . وحينها أقول : عندما تتغل الحرب إلى الشمال فإنها تستغرق الشماليين أنفسهم والذين سيقاتلون من أجل حريتهم ، وليس أنتم (الجنوبيين) الذين ستقاتلون في الشمال ، وهذا هو ما يحدث الآن . وهكذا ، جيش يوسف كوه في جبال النوبة جله يتكون من النوبة ، وجيش مالك حقار في جنوب النيل الأزرق يشكل من أهالي منطقة الأنقسنا . وقد كونا هيكلاً جديداً أسميناه «لواء السودان الجديد» وهو ينسجم تماماً مع وصف البوتقة التي تنصهر فيها كل قوميات السودان . هذه هي الكيفية التي نطور بها أوضاعنا . الآن كل فصائل التجمع الوطني تحمل السلاح كما نوهت إلى ذلك آنفاً . فهناك جيش تحرير الأمة التابع لحزب الأمة ، قوات الفتح التابعة للحزب الاتحادي الديمقراطي ، قوات التحالف السوداني ، قوات البجة وقوات التحالف الفيدرالي وغيرها من القوات ولتي منتصهر جميعها في جيش السودان الجديد . وهكذا ، مقاربتنا للمصائل ليست جامدة ، فهي تكفل حقوق الجميع ، حقوق الجنوبيين ، أهل الوسط ، أهل الغرب ، أهل الشرق والشماليين ، وذلك لأن كل هؤلاء سيتركون فيما يحدث من تغيير ، فليس هناك من سيقوم بتحرير

لشعب السودانى غير الشعب السودانى نفسه وهكذا ، نعتقد أن رؤيتنا علمية لأنها تقوم على حقائق علمية . فهى لا تستند إلى تهيؤات وتخيلات أو انتهازية ، ولكنها تركز على الواقع وهذا هو الطريق إلى الأمام . يجب أن نقاتل من أجل وحدة بلادنا ويجب أن نعيد الأوضاع جليدياً فى بلادنا . أن واثق من أننا سنعمل ذلك ، وكما قلت فى بداية حديثى فإننى مصمم لأثبت لكم بأننا سننتصر .

نحن لسنا متفردين فى ذلك ، فالأم تكون نتيجة للتحركات التاريخية للبشر . فالناس يتحركون ويتقلون لأسباب متعددة ، فهم يتحركون هرباً من الاضطهاد الدينى ، أو حتى بدافع حب الاستطلاع لمعرفة ما يقع خلف التل أو المحيط . فى نهاية الأمر ، يجدون أنفسهم فى مساحة جغرافية بعينها يعيشون فيها ، فالحياة يجب أن تستمر . تتفاعل هذه المجموعات البشرية فى المجال الاقتصادى ، فى المجال الاجتماعى ، فى المجال السياسى وفى المجال الروحى ، ويمرور الوقت ، تنشأ رابطة اجتماعية وسياسية بينهم ، لها خصوصيتها .

هذا هو ما حدث هنا فى مصر ، وما حدث فى أمريكا وما حدث فى كل مكان من العالم . أنتم المصريون هنا فى مصر ، مثلاً ، أصبحتم مصريين فى المقام الأول ، قبل أن تكونوا أى شىء آخر ، أنتم مصريون أولاً وأخيراً . وعندما زرت البانوراما

بالأمس ، شاهدت توثيقا لحرب أكتوبر والتي اشتركتم فيها جميعاً كمصريين سواء كنتم مسلمين أو مسيحيين . فأنتم تتعمون بالوحدة ، في إطار دولة قومية والتي تحاربون من أجلها وتفخرون بها . أنا أفقد هذه الأمة - الدولة في السودان . فالسودان القديم ، الذي نال استقلاله في ١٩٥٦ ، عمل على تهميش الآخرين فلماذا ، إذن ، أقاتل من أجل ذلك السودان ؟ . وهكذا ، فإن مهمتنا ، وواجبنا ، أن نخلق سودانا نتسب له كلنا ، رابطة اجتماعية سياسية نتمى إليها جميعا وندين لها بالولاء الكامل بغض النظر عن العرق أو الدين أو القبيلة ، أو الجنس حتى نستطيع المرأة أن تساهم بفعالية . هذا هو السودان الذي تهدف الحركة إلى إقامته ونحن نشاهد الشعب السوداني أن يعي أن هذا هو انهاء المستقبل . لكن نصبح أمة عظيمة وشعبا عظيما ، يجب أن نسير في هذا الطريق .

الفصل

الثاني

2

التجمع الوطني الديمقراطي

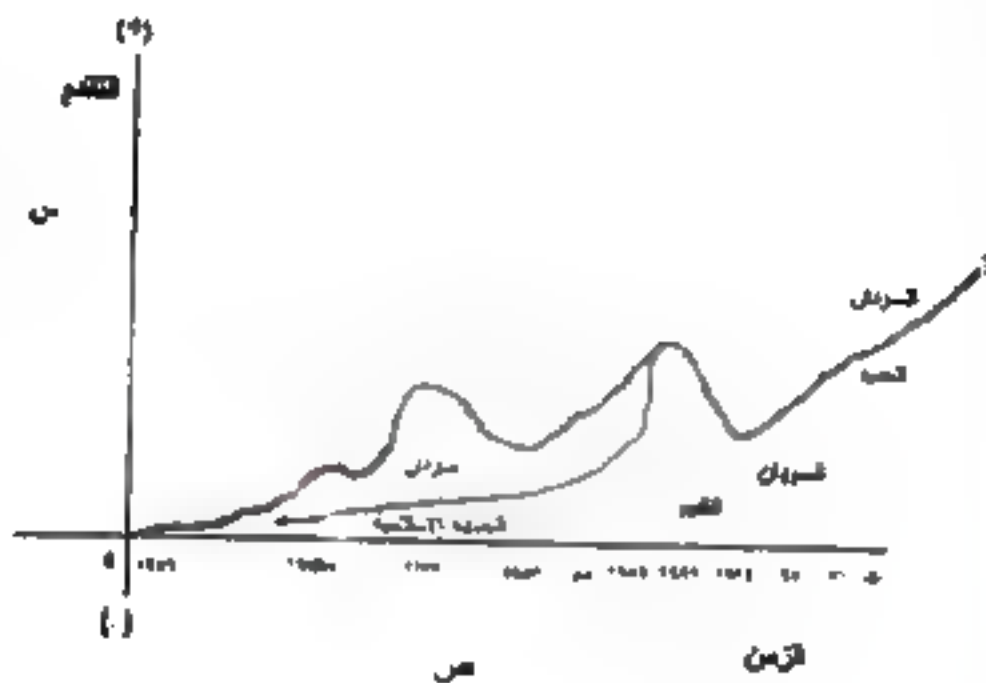
المهام والتحديات

التطور التاريخي، تعايش، سودانات، متعددة

الموضوع الثاني هو الوضع الراهن في السودان ويرتبط بالرؤية التي قدمتها عن السودان الجديد (الفصل السابق) . يمكن أن ننظر إلى تطور السودان منذ عام ١٩٥٦ ، وفقاً لرؤيتنا «كسودانيين» ، أولاً : فهناك السودان الجديد ، وهو هذه الرابطة السودانية الاجتماعية السياسية التي نسعى لبنائها ، وثانياً : السودان الذي أخذ شكله في عام ١٩٥٦ واستمر حتى الآن ، ولكن بشروط ستعرض لها لاحقاً . مفهومياً وتصورياً ، إذن ، يمكننا الحديث عن «سودانيين» يتزامنان ويقومان جنباً إلى جنب ، ويتنافسان على مصير وتحديد هوية البلد . هذان «السودانان» يتطوران منذ عام ١٩٥٦ ، والسودان القديم ، طبعاً ، يهيمن على السلطة بينما يستخدم النضال في كل أجزاء القطر ، وبأشكال مختلفة ، من أجل

نظام سوداني سياسى جديد . ويتم جمع هذا النضال بشكل أو
 بآخر ، وهو نضال يتمثل حتى في الحركات الانفصالية في
 الجنوب ، ويعبر عنه في السودان القديم بأشكال متنوعة أدناها
 المشاعر بمعنى أن هنالك أموراً مشتركة ، لكنها مخنوقة ،
 توجب الإفصاح عنها .

مأسستين يرسم يمانى بسيط يوضح التطور التاريخي
 لأوضاعنا (الشكل ١) .



الشكل (١)
«السمات الثلاثية»

المحور (س) يمثل التقدم والمحور (ص) يمثل الزمن أو الوقت . يمكنك أن تمثل التقدم كما تشاء ، سواء أردت تمثيله بوحدة البلاد أو وفقا لدخل الفرد أو نوعية الحياة ، أو بأي لغة اصطلاحية ترغب في استخدامها^(١) . فالتقدم في كل الأحوال مرغوب فيه . ولوصف هذا التطور ، يرمز الخط اليانتي السميك في الرسم إلى السودان الجديد ، أو فكرتنا عن السودان الجديد ، ويرمز الخط المتقطع إلى ما أسميته السودان القديم . ولتمثيل الزمن بدأت بعام ١٩٥٦ (صفر) ثم أعوام ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ ، و ١٩٨٣ . تجدر الملاحظة إلى أن عام ١٩٧٢ ، هو الوقت الذي وقعت فيه اتفاقية أديس أبابا للسلام ، عام ١٩٧٧ هو وقت «المصالحة الوطنية» ، عام ١٩٨٣ يمثل الوقت الذي قرر فيه نيمري أن يكون إماما (بعد أن شرب الخمر حتى اكتفى ، فالرجل كان يشرب كالسمكة ، وهكذا تنمو الفاشية) ، وعام ١٩٨٩ هو نقطة التحول التي أود أن أتحدث عنها . هذا لأنها ترمز إلى مفترق طرق حينما يبلغ تطور كل السودان الدروة . وعند نقطة الدروة هذا يصبح الخط اليانتي (الأقل سمكا) في الرسم منحنيا إلى أسفل ، هذا هو الانعطاف الذي أحول أن أصفه مفهوميا . التراخي ، معجزة الدنيا الثامنة ، يريد أن يتفهمربنا إلى الوراء ، إلى القرن الثالث

(١) وتشمل معايير التقدم : الدخل القومي ، الرخاء والتضخم ، عدد القتلى في الحرب ، الاستقرار الساسي ، عدد المدارس والمستشفيات ووحدة الخدمات الأخرى ، إلخ .

عشر ، إلى القرون الوسطى والتي تعنى الانحطاط والرجوع إلى الخلف . هذا هو السودان الراهن ، سودان الجبهة الإسلامية والذي لا يمتلك القدرة على ولوج القرن الحادى والعشرين .

قتلح السودان القليم

ومع ذلك ، لعل فى استيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة فى عام ١٩٨٩ نعمة متخفية لأنه لولا ذلك لاستمر الترايى فى الادعاء بأن له شيئاً يقدمه وأن أجندته «الإسلاموية» لديها ما تقدمه ، ولكن ما هو الشعب السودانى قدرأى بعينه ، وعرقه ، وبعاناته ، أن د . الترايى لا يملك أى شىء يقدمه غير الشقاء والحرب والانحطاط . هذه حقيقة نعمة متخفية ، نعمة ذات تكلفة عالية ولكنها نعمة على كل حال ، فقد فضحت الجبهة الإسلامية نفسها باستيلائها على السلطة فى يونيو ١٩٨٩ . فالترايى لا يستطيع أن يتحاجج مرة أخرى بأن لديه ما يقدمه . فالشعب السودانى قد أدرك جيداً ما يمكن أن تجلبه أى أجندة «إسلاموية» فهى لا تعود إلا بالحرب ، بالجوع ، بالمجاعة ، بالألم وبالتهميش . هذا نظام لا يمثل أو يشرف السودان فى القرن الحادى والعشرين ، إنه نظام يحاول جاهداً الرجوع بنا إلى الخلف .

لا حاجة لى بمحاضرتكم حول الصعوبات التى سببها هذا النظام لشعبنا فى السودان . بعض الأمثلة تبين ذلك . فقد علمت ، مثلاً ، أن مرتب مدير الجامعة لا يتعدى ١٥٠٠٠ جنيه

سودانى فى الشهر . ولكن الجنيه السودانى أضحي مجرد ورقة .
 عندما دخلنا الغابة فى عام ١٩٨٣ كان الدولار يعادل ١,٥ جنيه
 سودانى والذي كان وقتها أكثر قوة من الجنيه المصرى . بينما
 الدولار الأمريكى الآن يساوى ٢٠٠٠ جنيه سودانى ، ويواصل
 ارتفاعه . مرتب مدير الجامعة ١٥٠٠٠٠ جنيه ، وبعد من المرتبات
 العالية ، يعادل ٧٥ دولار أمريكى فقط فى الشهر . من جانب
 آخر ، أعددتنا فى الجنوب برنامجا للتنمية الزراعية . فلزودع
 المزارع البسيط فى المناطق المحررة حبوب عباد الشمس وأنتج
 جوالا واحداً ، ما وزنه ١٠٠ كيلو جرام ، يمكن أن يبيعه ويتحصل
 ، بأسعار السوق العالية ، على ١٥٠ دولار أمريكى . وهكذا ،
 يستطيع هذا المزارع ، ببيعه جوال واحد ، أن يغطي تكلفة مرتب
 مديرين للجامعة . يمكننى مواصلة الاستشهاد بالإحصائيات
 للتدليل على ما يلغنه لاقتصاد السودانى من سوء وما أوصلتنا إليه
 الجبهة الإسلامية من درك . هكذا أصبحت الأمور على درجة من
 السوء . فالتاس فى الخرطوم الآن يعيشون على ممتلكاتهم ، فهم
 يبيعون أثاثاتهم وحتى ملابسهم ليقرأوا فقط على قيد الحياة . هذا
 ليس بنظام للمستقبل ، أنه نظام لا يصلح إلا للماضى ، نظام عاد
 على السودان بشيء غير مسبوق . فبالأسى جلدوا النساء ، أين
 يجلد النساء فى العالم غير فى السودان الترابى . هذا هو ما فعله
 نظام الجبهة .

مهام التجمع الوطني الليبيرقراطي

وهكذا ، في عام ١٩٨٩ انقسم ما أسماه السودان القديم إلى اثنين ، «سودان الجبهة» الذي ينتمي إلى الخلف ، والسودان القديم ، سودان ما قبل ١٩٨٩ ، ويمثله السهم المنقطع ، ومع أنه يخطو نحو الأمام ، ويناضل ، إلا أنه ينراجع . هنالك إمكانية لقوى السودان الجديد مع قوى ما أطلقت عليه السودان القديم ، غير المنضوية في الجبهة الإسلامية ، للتحالف مع بعضها باتجاه السودان الجديد ، قد يسأل سائل لماذا نتحالف مع قوى السودان القديم ؟. هذا ما وضحته بالرسم البياني ، أنه من الضروري للسودان الجديد أن يتحد مع السودان القديم ، سودان ما قبل ١٩٨٩ ، ضد سودان الجبهة الإسلامية ، لكي نصوغ معا مستقبلاً أفضل لبلادنا . وهكذا ، فإن عام ١٩٨٩ هو ذروة الأزمة وهي محطة جد خطيرة في تاريخنا . يمكن للسودان القديم أن ينقسم على نفسه ، ويمكن للسودان الجديد أيضاً أن ينقسم ، وفي الواقع هذا ما فعله البعض إذ انضموا إلى الجبهة الإسلامية ، أمثال ريباك مشار ، والذين كانوا مع السودان الجديد . الانشقاق في السودان القديم في الرسم البياني يرمز له بالخطوط المنقطعة ، فبعض المجموعات يمكن أن تنضم إلى الجبهة الإسلامية أو تطرح نفسها في شكل جديد . يمكن ، مثلاً ، أن نسمي الشكل الليبرالي في مقابلة الأشكال القديمة . ولكن ، من الواضح أن السودان القديم لا يمكن الاحتفاظ به (لأنه مع الزمن يحقق ونائر ثم تتجه نحو

الصفحة). ومن الواضح أيضاً أنه لا يمكن الرجوع إلى سودان ما قبل ١٩٨٩. فالطريق الحقيقي للأمام هو السودان الجديد.

جميع السودانيين أصبحوا مقتنعين بأن نظام الجبهة يجب أن ينعقد. ولكن السؤال: بماذا نستبدله؟ ، وكيف نستبدله؟. كانت خطوة كبيرة جداً حينما اجتمعنا في أمرا ، في عام ١٩٩٥ ، لإعادة تنشيط وبعث الحياة في التجمع الوطني الديمقراطي ، والذي كان قبل ذلك الوقت ساكناً لسنوات عديدة ، وأن نتجه جدياً لاستحداث آلية لإسقاط النظام. إن هدفنا هو إسقاط النظام. حول هذه النقطة ، أود أن أؤكد لكم ، أنتم السودانيين هنا بمصر ، بأنه لن تكون هناك مصالح أو سلام مع نظام الجبهة الإسلامية. نظام الجبهة ، نظام التراخي ، هو غرر سرطاني على جسد السياسة السودانية لا بد من استئصاله. وهكذا ، عندما تسمعوا بأننا نتفاوض مع النظام ، فها هي الإضرورة تملئ علينا ذلك لأن لسانى جزء من أسلحتى ، فلماذا أجرد نفسى من هذا النوع من السلاح؟. الطريق إلى الأمام هو تعزيز التجمع إذ لا بد أن يكون لدينا هيكلاً نستبدل به الجبهة الإسلامية ، هيكلاً مقنع لكم أنتم ، الشعب ، وله القدرة على أن يكون بديلاً لنظام الجبهة ، ولكن ، هناك مشكلته بماذا نستبدل النظام ومشكلة آلية عملية الاستبدال نفسها. هذا هو ما نحاول معالجته في التجمع الوطني الديمقراطي.

ومكنا ، بينما نحن تناضل الآن في لتجمع ، هناك مهمتان أساسيتان في مواجهتنا ، أولاً : خلق تجمع وطني ديموقراطي يضم كافة القوى السودانية المعارضة لنظام الجبهة الإسلامية ، وثانياً : تطوير القدرات الضرورية لإزالة نظام الجبهة لأن هذا النظام هو الذي يمسك بزمام السلطة . هذه هي المشكلة وإن لم نتخلص منها فإننا لن نستطيع التقدم باتجاه السودان . إذن ، لدينا مهمتان في الوقت الحاضر : بناء التجمع الوطني الديموقراطي نفسه حتى يصبح بديلاً مجدياً لنظام الجبهة ، ومقنعا أولاً للشعب السوداني وثانياً لجيراننا ، إخواننا وأخواننا هنا في شمال الوادي ، وأخيراً للمجتمع الدولي بأسره . ذلك لأن العقول تساهل لا نريد نظام الجبهة الإسلامية ، ولكن ماذا نضع في مكانه ؟ ، ما هو البديل ؟ . هذا سؤال مشروع . فإن قلنا : إن الحركة الشعبية هي البديل فيقول الناس : ولكن الحركة تنطلق من الجنوب ولا يمكن أن نستلم السلطة في الخرطوم ، وهذه إجابة مشروعة وصحيحة فالحركة الشعبية لا يمكنها أن تقيم حكومة في الخرطوم . وإن قلنا حزب الأمة أو الاتحادى الديموقراطى فيكون الرد : ولكن هؤلاء قد حكموا بالأمس ويفتقرون إلى القدرة المطلوبة ، وإن قلنا القوى الحديثة فيثار السؤال : ومن هم هؤلاء ؟ وينطبق هذا على الحزب الشيوعى وعلى أى تنظيم سياسى آخر . وهكذا ، يعتار العقل ، فالحل لن يكون عن طريق كل مجموعة بمفردها ، مهما كانت تعتقد في نفسها ، هذه المجموعات ضرورية ولكن ليست هنالك فعالية واحدة تفي بالغرض بمفردها .

وهكذا ، فمهمتنا إذن هي تطوير التجمع ، ليس فقط من ناحية الكم كمجموع حسابي لعضويته كما بدأ في يونيو ١٩٩٥ في أسمر ، بل ككيان عضوي له القدرة على استبدال نظام الجبهة نحن هي حاجة إلى هيكل مقنع لكم (للشعب السوداني) إذ هنا يكمن السبب في إحجام السودانيين عن دعم التجمع مادياً . يجب أن تدنموا مقابل حريتكم ، فالحرية لا توهب مجاناً . ولكن أعلنا بحجمون عن الدفع لأنهم ليسوا بمقتنعين بأن هذا هو الهيكل الذي يشكل بديلاً لنظام الجبهة ويقود الناس إلى الأمام . فإن فعلنا ذلك فإن الشعب السوداني سيقوم بتمويله وذلك لأن أي حركة تحتاج إلى تمويل . لدينا ملايين السودانيين الذين يعملون بالخارج ، فإن استطعنا أن نخلق مثل هذا التجمع الذي يشعر السودانيون بالانتماء إليه ، واقتنعوا بأنه يمثل المستقبل ، فإنهم سيدفعون آخر قرش يملكونه لاقتلاع نظام الجبهة وإقامة نظام حكم سياسي سوداني جديد . هذه هي المهمة الأولى ، وهنا يكمن التحدي : تطوير وتعزيز التجمع وتحويله إلى تنظيم يفخرون به وتمولونه بدون ارتياب لكي يسقط نظام الجبهة وحتى يتمكنوا من الرجوع إلى الخرطوم . هذه هي إحدى المهام ونحن في التجمع مصممون على القيام بها .

والمهمة الثانية هي تطوير آلية مناسبة لإزالة النظام . نحن أيضاً نعمل على استحداث هذه الآلية . تتصور أن تكون هذه الآلية من الأساليب المعتادة ، الانتفاضة في الخرطوم ، التحرك داخل الجيش ، إضافة إلى الضال المسلح في الجنوب ، في جبال

النوبة ، في الآنفسنا^(١) والآن في شرق السودان . يمتد القتال حالياً من عقيق^(٢) على البحر الأحمر ، فقوات التجمع حقيقة تسيطر على الميناء ، فإن كان لبعضكم أشياء يرغب في إرسالها إلى السودان يمكن أن تمر عبر عقيق ، لدينا ميناء للتجمع الوطني الديموقراطي . ويمكنكم أن تصورا ما تلاقبه الحكومة من صعوبة بالغة لهزيمة قوات التجمع . هذه القوات موجودة في منطقة بورتسودان ، هم في منطقة همشكوريب^(٣) ، هم في منطقة كسلا ، ومثلك القدرة ، وأنا أتحدث إليكم الآن ، لتفجير طريق بورتسودان - هيا^(٤) ، وإن فعلنا ذلك ستقطع طريق الإمداد على الجبهة الإسلامية . نفس الشيء على جبهة جنوب النيل الأزرق حيث يتم توليد ٨٠ من الكهرباء التي تمدهم الخرطوم من خزان الروميسيرس . لدينا القدرة أيضاً على وقف هذا الإمداد الكهربائي . لدينا القدرة على القيام بعمليات عسكرية واسعة في الجنوب بما في ذلك الاستيلاء على جوبا . لكن ، يجب ألا ننظر إلى هذه الأمور بمعزل عن بعضها البعض . إن عطلتنا طريق بورتسودان فسنخلق معاناة لمواطنينا في الخرطوم . إذن ، نحتاج إلى أن نخطط بأسلوب يتيح لنا التخفيف من معاناة المواطنين . وهكذا ، إذا اعترضنا طريق بورتسودان وقطعنا الإمداد الكهربائي

(١) نلال الآنفسنا وننفع في جنوب النيل الأزرق .

(٢) ميناء صغير على ساحل البحر الأحمر

(٣) همشكوريب هي إحدى المناطق الرئيسية للجبهة في شرق السودان .

(٤) جزء رئيسي من الطريق البري الذي يربط بين بورتسودان والخرطوم .

، فحينها لا ينبغي أن نتأخر ، فوقيتها لا بد من التحرك نحو
الخراطوم ، وسويا مع المواطنين في الخراطوم نستولى على السلطة
في أقصر وقت ممكن . ذلك لأننا نضع مصالح أهلنا نصب أعيننا
ولا نريد اتخاذ أى خطوة من شأنها أن تتسبب في معاناتهم
ومضاعفة شقائهم . نحن نتحدث بصراحة وعلى المكشوف وأنا
أعلم أن البشير يستمع الآن ولكن ليس في يده شيء يفعل . لا
يستطيع أن يفعل شيئا حول وجودنا في الجبهة الشرقية ، وليس
هناك شيء يفعل حول تواجدنا بمنطقة الدمازين ولا حول وجودنا
في الجنوب وفي جنوب كردفان . وهكذا ، دعه يسمع كل ما قلته
، وإن كان هناك أحد الحاضرين هنا سيفهم بالتبني فدعه يبلغ .

قد نكبت أذهاننا في السودان تاريخيا بأن تغيير النظام القائم
في الخراطوم يتم عبر طريقتين : الانقلاب العسكى والانتفاضة
الشعبية (Popular uprising) . فقد استولى الجنرال عبود
على السلطة في ١٩٥٨ عن طريق الانقلاب العسكى ، وتم
إسقاطه بانتفاضة شعبية عام ١٩٦٤ ، واستولى نوري على الحكم
في ١٩٦٩ بانقلاب وسقط أيضا في ١٩٨٥ عن طريق الانتفاضة ،
كما استولى عمر البشير على السلطة عن طريق الانقلاب في
١٩٨٩ . وهكذا ، هناك حلقة مفرغة ، انتفاضة - انقلاب -
انتفاضة . . . وهكذا ، وبالتالي يسود التوقع بحدوث الانتفاضة
هذه المرة . هنا هو التكف . ما أود توضيحه هو أن ما حدث في
يونيو ١٩٨٩ ، مشرق الطرق كما بيته في الرسم البياني

(شكل ١) ، يختلف نوعيًا وكيفيًا عما حدث في المرتين السابقتين . فلم يكن انقلابًا بالمعنى التفلسفي للانقلاب ، انقلاب كاتقلاب ، عندما استولى الجيش على السلطة باسمه . أى عندما يستولى عبود على السلطة فى عام ١٩٥٨ ، كان هناك ، مثلاً ، حكام عسكريون فى كل المديرية ، وهكذا ، فنظام عبود كان نظاماً عسكرياً وليس أيديولوجياً .

أما فى عام ١٩٦٩ ، حينما استولى نمرى على السلطة ، كان انقلاباً باسم الجيش رغماً عن ميوله الأيديولوجية نحو اليسار . بدأ متحالفاً مع اليسار ، ثم سرعان ما انقلب عليهم عقب انقلاب ١٩ يوليو عام ١٩٧١ الشهير ، وبدأ يناور شمالاً ويميناً حتى خدع الأنبيانيا وأشركهم فى حكومته ، ثم صنع المصالحة الوطنية واستمر فى لعبه حتى انتهى به الأمر لينصب نفسه إماماً فى عام ١٩٨٣ .

صعوبة وقوع انقلاب

ومن ثم فإن ما حدث فى عام ١٩٨٩ لم يكن انقلاباً عسكرياً مجرداً ، أى متبعاً النمط المعهود ، فالانقلابات العسكرية فى السودان قد أصبحت أكثر أيديولوجية ابتداء من عام ١٩٥٨ . فالتحالف عام ١٩٦٩ كان أيديولوجياً نحو اليسار ، أما فى عام ١٩٨٩ فقد كان الانقلاب أيديولوجياً يمينياً . لم يكن انقلاباً عسكرياً بواسطة الجيش ومن أجل الجيش ، ولكنه كان انقلاباً عسكرياً باسم الجبهة الإسلامية . إنها الجبهة الإسلامية ، وهى

حزب سياسي له أيديولوجيته ورؤيته للمجتمع ، وهي التي استخضمت الجيش في الاستيلاء على السلطة السياسية . وهكذا ، فإن الترابي وحزبه هم الذين دمروا ونفذوا الانقلاب . وبالتالي فإن ما وقع عام ١٩٨٩ كان حدثاً خطيراً في تاريخنا يستلزم منا تقييمه وتقويمه حتى لا يتوقع الناس - على نحو غير ضروري - أكثر مما يمكن تحقيقه واقعياً ، وحتى نعرف جيداً ما يستوجب فعله لكن نحقق هدفنا وأن نشوخي الموضوعية في ذلك . فالجبهة الإسلامية هي التي استولت على السلطة عام ١٩٨٩ ، ومن وقتها شرعت في تحطيم الجيش السوداني بشكل مخطط ودهوب لأنهم يعلمون أنه ليس جيشهم . وهكذا ، استخضروا الجيش في الاستيلاء على السلطة ، ومن عجب أنه بمجرد أن أتم مأموريته أصبح من الواجب تحطيم هذا الجيش واستبداله بجيش الجبهة الإسلامية . ولأن الدولة صارت إسلامية فلا بد إذن من أن يكون جيشها إسلامياً ، وبذات الفهم والمنطق إذا رغبت في إقامة دولة شيوعية فيجب أن يكون هناك جيش شيوعي ، وعليه فإذا كنا بصدد بناء سودان جديد فلا بد أن يكون لنا جيش يناسب هذا السودان الجديد . فطبيعة الجيش يجب أن تتسق وتتنق مع طبيعة الدولة وهذا ما تدركه الجبهة الإسلامية جيداً ، فالذي يحدث الآن هو أن «سودان الجبهة الإسلامية» ، (التي أرمز إليه بالخط المنحنى الأقل سمكاً السابق الإشارة إليه) يعمل بانتظام على تحطيم السودان القديم - سودان ما قبل ١٩٨٩ - ، فالجبهة الإسلامية

تعتبر أحياناً السودان القديم أكثر عداء لها حتى من الحركة الشعبية والجيش الشعبي لأنها ترى هذا السودان كمنافس لها أكثر من الجيش الشعبي الذي تتصور أنه ما زال بعيداً عنها في الجنوب .

عندما استولت الجبهة الإسلامية على السلطة في عام ١٩٨٩ كانت تدرك جيداً الأخطار التي تواجهها وقد حددت هذه الأخطار حتى قبل وصولها للسلطة . كانوا يعلمون بأن الجيش يمكن أن يقوم بانقلاب ضدهم ، وأنه يمكن إسقاطهم عن طريق الانتفاضة ، بجانب أن هناك عامل آخر مساعد هو الحرب في الجنوب . لذلك فقد عملوا على تطوير - ويجب أن ننصف الشيطان - استراتيجية متماسكة لمعالجة هذه الأخطار ، وهي في متهى البساطة : حدد الخطر ، استحوذ عليه ، استصه ، واستخدمه في خدمة أغراضك ، ثم اقضِ على عناصر الخطر التي لم تتمكن من الاستحواذ عليها .

لقد عملوا هذا حتى مع الجيش الشعبي لتحرير السودان . الخطر هو الكفاح المسلح في الجنوب ، إذن استحوذ على المتمردين ، فهم شديدي الطموح ، وهذا بالضبط سبب وجود رباك مشار ولام أكول في الخرطوم . فقدم الاستحواذ عليهم . استحوذ على المتمردين الذين يمكنك «مصادقتهم» واقضى على هؤلاء الذين لا يمكنك الاستحواذ عليهم . نفس الشيء ينطبق على الجيش ، فقد استولوا على الجيش السوداني ، بعد أن

استخدموه في الوصول إلى السلطة ، ثم استرعبوه بأن أجهزوا على العناصر في داخل الجيش التي لم يتمكنوا من الاستحواذ عليها ، وهذه العملية مستمرة بشكل متصاعد منذ عام ١٩٨٩ . وهكذا ، يتم تحطيم السودان القديم - مثلاً في الجيش - بصورة منتظمة ، أي تحطيم الجيش القديم . كانت المفارقة عندما حضر إلى وفد القيادة الشرعية في عام ١٩٩١ ، في مقر رئاسة الجيش الشعبي في جنوب السودان ، وكانوا خمسة ، الشهيد الفريق فتحى أحمد على ، الفريق عبد الرحمن سعيد ، الهادي بشرى والدي عاد إلى الخرطوم ، وضابطين آخرين . كانت الصورة واضحة أمامهم حول ما تفعله الجبهة الإسلامية بالجيش ، وذلك بعد هام واحد فقط من الانقلاب . كانوا يريدون التحالف مع الجيش الشعبي . قلت لهم آنذاك : «ما هو هدفكم ؟» ، قالوا : «نحن نريد أن نتخذ الجيش السوداني من معول تحطيم الجبهة الإسلامية» .

كان ذلك تحولاً مشيراً للأحداث ، وهو يعبر بصدق عن الصادقين في تأسيس السودان الجديد ، فهذا يعني إزالة نفس هذا الجيش الذي جاءت القيادة الشرعية إلينا بعرض إنقاده ، حتى نستبدله بجيش السودان الجديد ، وأراه أمراً ضرورياً ومحمورياً ولذلك ندهش أن القيادة الشرعية تأتي إلنا لمساعدتها على إنقاذ الجيش السوداني الذي نحاول نحن أنفسنا أن نحطمه . ولكن هذا كلام مفهوم ومعقول في سياق الوضع الحالي في السودان ، بمعنى

————— ■ التجمع الوطني الديمقراطي : المهام والتحديات —————

أن الجبهة الإسلامية تمثل خطراً أكبر ، ونظرنا إلى الموضوع بهذا الفهم ، ومن ثم قبلنا التحالف مع القيادة الشرعية لنتخذ الجيش السوداني من هدم الجبهة الإسلامية له . هذا التناقض سيدفعنا بالاتجاه نحو السودان الجديد إن حالفنا التوفيق واستطعنا أن نزيل نظام الجبهة الإسلامية ، لأننى لا أرى أن نظام الجبهة الإسلامية سيزول خارج إطار قوى السودان الجديد ، ودون ذلك ، فسيكون هذا النظام قد تخلق بما فيه الكفاية وسيستمر ملازماً لنا .

وفى هذا الإطار لأننى ، أرى أنه من الصعوبة بمكان أن يحدث انقلاب ، وذلك لأن هناك جيشين تحت معنى الجيش السودانى ، فالجبهة الإسلامية تبنى فى جيشها الخاص وقد شرعت فى إعداد هذا الجيش منذ اليوم الأول فى ٣٠ يونيو ، ١٩٨٩ . أما جيش السودان القديم فهو يتعرض إلى تآكل منظم من طريق عمليات الإحالة إلى التقاعد ، الفصل من الخدمة ، والحرب فى الجنوب ، بينما لا تتجدد قاعدته . وفى ذات الوقت فإن جيش الجبهة الإسلامية هو الذى يجدد نفسه عن طريق «المجاهدين» وعن طريق «نوات الدفاع الشعبى» ، فهذه العناصر الهلامية المسلحة ستندمج فى آخر الأمر فى جيش الجبهة الإسلامية ، والترابى يعرف هذا جيداً وهو ما يهدف إليه . ومع ذلك ، فهناك عناصر وطنية ، ما زالت داخل الجيش ، يمكن أن تقوم بانقلاب ولكن فرصتها ضعيفة . ما أراه هو أن يحدث نزاع بين جيشين إن كانت هناك محاولة جادة للانقلاب . لذا ، فإن القيام بانقلاب فى الخرطوم

ليس أمراً سهلاً ، يمكن أن يحدث ولكنه ليس بالأمر الهين .

صعوبة حدوث الانتفاضة الشعبية

أما فيما يتعلق بالانتفاضة ، فأنا أعطيها فرصة أفضل لأنني أعتقد بلغة الاحتمالات . هناك احتمال الانقلاب ، أيضاً فلنعطه نسبة ، فلنقل ، مثلاً : أن فرصته ١٠ / ١ ، والذي يعني أن محاولة واحدة قد تنجح من عشر محاولات . وهكذا فإن وقع انقلاب غداً لا تقولوا أن د. جون ضللتنا بتحليل خاطئ ، فهناك ١٠ / ١ على الأرجح لحدوثه . مرة أخرى - بلغة الاحتمالات - فإن كان تقديرنا لوقوع الانقلاب هو ١٠ / ١ فللانتفاضة فرصة أفضل ، دعني أفسرها بـ ١٢٥ . أضع للانتفاضة هذه النسبة الضئيلة ، بالرغم من التوقعات ، لأن هناك ثلاث مشاكل تتعلق بإمكانية حدوثها :

١ - المشكلة الأولى . هي المظنون أنفسهم . فالانتفاضة ، بحكم تجربتنا التاريخية كانت دائماً تنظمها الحركة النفاية والأحزاب السياسية ، أي انتفاضة شعبية ضد الحكم العسكري ، غير أن ما يحدث في الجيش يحدث أيضاً في الأحزاب السياسية وفي الحركة النفاية ، فهناك نزاع وصراع داخل النقابات إذ تحاول الجبهة الإسلامية تحطيم الحركة النفاية واستبدالها بحركة تابعة لها وتحويلها كرافد لنظامها . وتحاول الجبهة الإسلامية ، باتباع أسلوب عمائل ، اختراق الأحزاب السياسية ، كما اخترق النقابات ، واستمالت

قياداتها وأجزاء من عضويتها . الجبهة الإسلامية لموفق جديد ، تكوين اجتماعي سياسي جديد . فهي تأخذ من حزب الأمة ، من الاتحادى الديموقراطى وحتى من الحزب الشيوعى ، فقد صمرت هذه الأحزاب نتيجة لتمو الجبهة الإسلامية . إذن ، هناك مشكلة المنظمين . فقد تعقبتهم الجبهة الإسلامية ووضعت كافة أنواع المراقيل فى طريقهم ، وبالطبع هذه هى طبيعة النضال والنضال مصاعبه . فقد حرم أعضاء الاتحادى الديموقراطى أو حزب الأمة من الرخص التجارية للاستيراد والتصدير (التي تمنح عادة للتجار ورجال الأعمال من الأعضاء والموالين للأحزاب الحاكمة) إلا إذا رضخوا للجبهة الإسلامية . وهم يلاحقون حتى التازحين الذين يفتنون المناطق العشوائية حول الخرطوم ويحرمونهم من الإغاثة إلا إذا انضموا للجبهة الإسلامية . وهكذا ، فإن معظم أعضاء الجبهة الإسلامية هم أصلا من الاتحادى الديموقراطى أو حزب الأمة . هناك حتى من كانوا أعضاء سابقين فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى وأصبحوا من الأعضاء البارزين بالجبهة الإسلامية . إذن ، كبت الجبهة إلى صفوفها أعضاء من كافة التنظيمات السياسية فى البلاد والتي ، بدررها ، هنت وهزلت ، ولكنها تناضل . ولهذا السبب رمزت لهم بالخط المتقطع ، فهذه التنظيمات فى حالة انحسار ولكنها تصارع . هذه هى الصعوبة الأولى .

٢ - وهذه العقبة تتعلق بال جماهير . فالملاحظ فى الانتفاضتين

السابقتين ، ١٩٦٤ و ١٩٨٥ ، أن الشعب السوداني كان موحدًا ، بما في ذلك المنتظمين في الأحزاب إضافة إلى غير المتدين حزبياً ، بينما الوضع الآن مختلف إذ للجبهة سند شعبي له وزته وسط الجماهير . لنقل - على ميل التقدير - الرئى الجزافى - إنه ١٠ / فقط ، إذن دعنا نفترض أن من بين كل ١٠٠ متظاهر هناك عشرة من مؤيدى الجبهة الإسلامية ، دعنا نفترض ، علاوة على ذلك ، أن اثنين من هؤلاء العشرة مسلحين ، فقد دأبت الجبهة على تسليح مؤيديها ، أى أن للجبهة الإسلامية آلية مبيتة (built-in) لتفريق الانتماءة الشعبية . هؤلاء العشرة سحاولون عرقلة المظاهرة أما الاثنان المسلحان فيقومان بإطلاق الرصاص على المتظاهرين . أما التسعون المعارضون للنظام ، فهم غير موحدين ويعتقرون إلى الانضباط لأنهم لا يتمكنون لتنظيم سياسى واحد ، وليست لهم رؤية موحدة للسودان الجديد إذ لم تتلور لديهم بعد رؤية مشتركة . ذلك إضافة إلى أن العشرة المؤيدون للجبهة الإسلامية لديهم رؤية واضحة ويجمعهم تنظيم ، بينما التسعون الموالون لنا بينهم الاتحاديون ، والمناصرون لحزب الأمة ، والشبوعيون ، والجنوبيون ، وحتى الذين دفعهم مجرد عيظهم من النظام وسخطهم على الجبهة إلى المشاركة فى المظاهرة ، أى يفترق هؤلاء التسعون إلى التماسك . إذن ، العشرة الموالون للجبهة لديهم الندرة على تشتت التسعين المناصرين لنا .

وقد حدث هذا بالفعل أبان المظاهرات الأخيرة في سبتمبر ١٩٩٦ ، والتي تعرض فيها المتظاهرون للضرب بالرصاص ، وخذعت الجبهة الرأى العام إذ وجهت الاتهام لقوات البوليس والذين أنكروا هذا الأمر الكاذب وطالبوا بالكشف على مخارن بنادقهم إذ لم يستخدموا ذخائرهم التي ظلت باقية كما هي ، فما هي الجهة التي أطلقت النار إذن ؟ . إنها ، دون شك ، مليشيات الجبهة التي اخترفت المتظاهرين .

٣ - العقبة الثالثة لحدوث الانتفاضة تتعلق بموقف الجيش إذ يمكن للمظاهرات أن تستمر لمدة أسبوع أو لمدة شهر ، أو حتى لفترة ثلاثة أو ستة أشهر ، ولكن في نهاية الأمر لابد أن تسقط الحكومة ، فكيف تسقط ؟ ، إذ لابد من أن تكون هناك وسيلة لتغيير الحرس ، فالجسم لابد في نهاية المطاف من أن يتخذ الجيش . ففي عام ١٩٦٤ ، مثلاً ، أعلنت حكومة عبيد بأنها لن تسمح بإراقة الدماء في شوارع العاصمة وأمرت الجيش بالرجوع لشكاته وكانت تلك هي الطريقة التي سقطت بها الحكومة . وفي عام ١٩٨٥ أعلن سوار الذهب (القائد العام) ، في الراديو والتلفزيون ، أن القوات المسلحة انحازت للشعب ، ولم يكن هذا الأمر صحيحاً كما هو معروف ، ولكنها كانت الطريقة التي سقطت بها حكومة نميري . ولو لم يتخذ الجيش موقفاً واضحاً لما سقطت الحكومة . سأستشهد بمثال من زائير ، فقد كانت هناك

انتفاضة في كينشاسا ، مظاهرات لم تشهدها الخرطوم أبداً
ولكن الحكومة لم تسقط لأن الجيش وقف بجانب موبوتو
حتى النهاية ، ولذلك لم تنجح الانتفاضة .

في الوقت الراهن في السودان هناك جيشان ، في داخل ما
يطلق عليه اسم الجيش السوداني ، وهو في الواقع جيش الجبهة
الإسلامية ، من جهة ، ثم هناك العناصر الوطنية المتبقية من
الجيش القديم من جهة أخرى . وفي ظل حالة المواجهة الراهنة بين
هذين المكونين ستكون الغلبة لمكون الجبهة إذ يتمتع بميزات نسبية
أفضل . فعالية الضباط الصغار حالياً هم من كادر الجبهة
الإسلامية وهناك ست أو سبع دفعات تخرجت من الكلية
الحربية ، منذ عام ١٩٨٩ وهم الآن يربتية ملازم ، ملازم أول ،
نقيب وحتى رائد .

توحيد أشكال النضال

من كل ما سبق ندرك صعوبة حدوث انتفاضة ، كما يمكننا أن
ندرك صعوبة وقوع انقلاب عسكري ، فالسؤال الذي يفرض
نفسه هنا هو : ماذا نحن فاعلون ؟ إن هذه هي إحدى المهام
الرئيسية للتجمع الوطني الديمقراطي ويكون ذلك باستحداث
وتطوير آلية ملائمة لإزالة النظام . وينبغي أن نتفهم أن ما نقوم به
في التجمع هو استحداث آلية جديدة لم تعدد عليها الجبهة
الإسلامية وهي مؤلفة من مجموعة الآليات ، تتمثل أولاً في

تكامل الكفاح المسلح في جنوب السودان ، وفي جبال النوبة ، وفي جنوب النيل الأزرق ، بالتسيق مع العمل العسكري لفصائل التجمع في شرق السودان . إن هذا هو أحد أشكال النضال الأساسية ، أما الشكل الآخر فهو الانتفاضة نفسها . الانتفاضة لم تفقد مصداقيتها ، فهي ما زالت ناجحة ولكنها ليست كافية بمفردها ، وعليه فنحن في حاجة إلى أن نمزج مع الانتفاضة مع الكفاح المسلح على كافة الجبهات ، علاوة على تحريك العناصر الوطنية داخل الجيش والتي لها دور تلعبه . وذلك لأن الجيش السوداني القديم لم يتحطم تماماً ، فهناك جزء ما زال باقيا وفي واقع الأمر يتناضل كما تناضل نحن تماماً ، وهذا الجزء يشعل حتى أولئك الذين جندتهم الجبهة الإسلامية ولكنهم تغيروا . فهم بشر وسودانيون . فحتى كواد الجبهة الإسلامية يمكن أن تتغير .

المرحوم داوود يحيى يولاد كان قياديا بارزا في الجبهة الإسلامية عندما كان طالبا ولكنه تغير ، وجاء إلينا وانضم للجيش الشعبي واستشهد في دارفور في إحدى العمليات ، فحتى الأعضاء القياديين في الجبهة الإسلامية لن نياس منهم . الأمر المهم هو أن يكون لدينا رؤية واضحة ، رؤية علمية تهذب الشعب السوداني بمختلف ألوان طيفه وأحزابه وخلفياته . إذن ، فإن مهمتنا تتلخص في اجتذاب هذا المكون من الجيش ، الذي ظل وطنيا ، توحيد مع الانتفاضة ، توحيد مع الكفاح المسلح ، لكي نخلق آلية نسقط بها نظام الجبهة الإسلامية . هذا هو الأسلوب الذي

أعتقد أنه سيقود إلى انهيار نظام الجبهة وهذه هي الآلية التي نحتاج إلى تطويرها . وتخلص من ذلك أن أمام التجمع تحديين : تحويل التجمع إلى كيان عصوي ، إلى تنظيم سياسي يمتلك القدرة على إقامة البديل لنظام الجبهة ، وأهم من ذلك كله القدرة على بناء السودان الجديد لأننا لا نرغب في العودة إلى الحرب مرة أخرى . هذا هو وضعنا الراهن وهذه هي مهامنا .

نظام الجبهة الإسلامية ضعيف والتصور مؤكد

قبل أن أنتقل إلى موضوع آخر ، أود أن أشدد على أنني لا أهدف من عرضي هذا تثبيط الهمم ، فعندما نعرف من هو العدو سيكون استعدادنا أفضل لمواجهة بتجهيز الأدوات الضرورية لمعالجة المهمة المطروحة أمامنا . وهكذا ، أرجو ألا يصيبكم الإحباط ، فعندما لا نوزن الأمور وزناً علمياً دقيقاً ، ثم نحاول وتكون النتيجة الفشل ، وعندئذ ستوصل إلى نتائج خاطئة كأن نخلص إلى أن الجبهة الإسلامية قوية العود أو أن المعارضة ضعيفة . نقول لا ، إن هذا ليس صحيحاً ، فالجبهة الإسلامية ليست قوية ، خير أننا في حاجة لتطوير آلية إسقاط النظام ، فالجبهة ضعيفة إلى حد بعيد . ويمكن أن تستدلوا على ذلك بما تفعله الجبهة الإسلامية الآن . لقد جمدوا هذا العام (١٩٩٧) القبول في الجامعة وقرروا تجميد كل الطلاب إلزامياً . فعندما يبلغ بنظام الجبهة الجراءة إلى حد إرسال طلاب المدارس الثانوية إلى الحرب ، فهل نعد هذه قوة أو

مقدرة ؟ ، هذا ضعف لا تخطئه عين ، وانظروا إلى ما حدث . من المفترض أن يأخذوا ٨٠٠٠٠ طالب للتدريب العسكري ، ولكن عدد الذين وصلوا فعلاً إلى مراكز التدريب ٦٥٠٠٠ ، بمعنى أن ١٥٠٠٠ اختفوا ولم يبلغوا في أي من المراكز . وأثناء نشر الـ ٦٥٠٠٠ ، الذين تم تدريبهم على مواقع القتال المختلفة ، اختفى نحو ٢٥٠٠٠ آخرين ، أي لم يبق إلا ٤٠٠٠٠ ، وهؤلاء يقاومون ويختفي ويهرب منهم من استطاع حتى الآن . وشاهد مطار الخرطوم يومياً أعداداً من الطلاب الفارين ، وهم يرتدون ملابس الكاكي ، ركضا وهلعا من أخذهم إلى الطائرة . ومع ذلك وصل بعضهم إلى جوبا وفور وصولهم إلى هناك دخلوا في إضراب عن الطعام . ولا يوجد بلد آخر في العالم بخلاف السودان يدخل الجيش في إضراب عن الطعام ، فهذا سلوك دخيل على أي جيش . إذن ، هم في الحقيقة ليسوا إلا مجرد طلاب ينصرفون بعقلية الطلاب ، فهل تعتقد الجبهة الإسلامية بأنها ستظل محتفظة بالسلطة تحت حماية مثل هذه القوة ؟ ، لا ، بالكاد . وهكذا ، فإن هذا البرنامج الطموح لبناء جيش من ٨٠٠٠٠ طالب ، لم يتمخض إلا عن تجهيد نحو ١٠٠٠٠ طالب من أصل ٨٠٠٠٠ كان من المفترض تدريبهم . إذن ، الجبهة الإسلامية نفسها ليست قوية عضوياً . فهم يعيشون ، بلغة من يتقاضون مرتبات ، يعيشون كما يقول المثل الإنجليزي من اليد إلى الفم ، فهم يكذبون ويكذبون ويكذبون ليبقوا على قيد الحياة . هم الآن يرمعون شعار «السلام

من الداخل» ، مع ريك مشار وآخرين ، ولكن ، في هذا المناخ يتساءل المواطنون : إن كنت قد بلغنا السلام ، فلماذا تجنون أطفالنا والذين يثنى الأنفس أكملوا الدراسة الثانوية ، لماذا تأخذونهم للحرب بدلا من الجامعة ؟ . فضلا عن ذلك فإن الشعب السوداني معترض على هذه السياسة كما عبرت عنه مظاهرات أمهات الطلاب . لقد علمت أنهم شرعوا في حملة أخرى لتجنيد الطلاب وأقاموا نقاط تفتيش في كل مكان بغرض القبض على الشباب وإعادة شحنهم إلى ميادين القتال . هذا هو الضعف الذي يؤكد أن النظام يعيش أيامه الأخيرة وسنقطه من طريق توحيد أشكال النضال .

وهكذا ، يمكننا أن ندركوا أن الجبهة الإسلامية تخلق أمورا كل يوم . هم يشغلون الآن زيارة الزبير^(١) الأخيرة إلى مصر ليقولوا للناس أن هناك مصلحة مع مصر فاصبروا إذ أن الأحوال ستصبح أفضل قريباً . ثم هناك قضية إنتاج البترول ، سنبيع ٥٠٠٠٠٠ برميلا يوميا بعد عامين . هم يختلفون كذبة تلو كذبة ، وحيثما تستنفذ الكذبة أغراضها يلقوا بها بعيداً ويأتوا بواحدة أخرى . فالجبهة الإسلامية ليست قوية ، إنه ضعفنا نحن ، ضعف موقفنا وافتقارنا إلى الرؤية الصحيحة ، احتياجنا لتعزيز التجمع الوطني الديمقراطي باستكمال تطويرنا لألية إزالة النظام ، فهم

(١) الزبير محمد صالح هو النائب الأول لرئيس الجمهورية وقد كان في زيارة للقاهرة في نوفمبر ١٩٩٧ قبل قدوم د. جون فرنق إلى مصر .

يستثمرون كل هذه الأشياء لصالحهم . يجب ألا نستسلم للسلبية وأن نشرع في تعزيز التجمع وفي تطوير الآلية الكفيلة بإزالة هذا النظام . فإذا تبيننا هذا الموقف واقتنع الشعب السوداني بجدواه ، فإنهم سيدعمون النضال وسيمولونه ، وفي خلال أشهر فقط سيذهب نظام الجبهة الإسلامية .

ولسوف نطور بالفعل آلية إسقاط النظام ، ومحورها هو دعم الانتفاضة لأنها ستظل بندا رئيسيا على جدول أعمالنا ، طالما أن النظام سيتم تغييره من تحرك داخل الخرطوم ، ونهدف من تعظيم فرصها أي رفع احتمال حدوثها من ٢٥٪ وهو الرقم المفترض حالياً لنصل بها إلى ٩٠٪ وصولاً إلى ١٠٠٪ ، ويكون ذلك بالتكامل مع الكفاح المسلح ، من جهة وبالتشيق مع العناصر الوطنية المتبقية داخل الجيش من جهة أخرى . فالوضع كما قد يبدو ليس بميثوس منه ، بل بالعكس فهناك عدة إيجابيات ، نذكر منها :

أولاً : أكرر ، إنني أرى أن استيلاء الجبهة على السلطة في يونيو ١٩٨٩ كان نعمة متخفية . فالشعب السوداني ، خاصة في شمال السودان ، قد خبر بنفسه خلال السنوات الماضية كيف أن حكم الجبهة الإسلامية لعنة كبرى ، ولو لم يحدث ذلك الانقلاب لظل التراخي يردد أن أجندته الإسلامية لها الكثير الذي يمكن أن تقدمه للسودان ، ولكن بعد ثمان أو تسع سنوات من حكم الجبهة ، فإن الغالبية العظمى من الشعب السوداني ، أي أكثر من ٩٠٪ ، قد باتت مقتنعة أن نظام الجبهة لا يخدم مصالح السودان

ولابد أن يذهب . هذا شيء إيجابي ، فقد تعلمنا من تجاربنا .

ثانياً : في عام ١٩٩٥ شكلنا ، أو على الأصح ، أعدنا تشييط التجمع الوطني الديمقراطي واتفقنا على تجميع كل السودانيين في تنظيم واحد للمعارضة . وأستطيع القول أنه لأول مرة أصبح السودانيون من كل أجزاء القطر ، جنوبيين وشماليين ، من الشرق ومن الغرب ، الكل يقاتل في ذات الخندق ضد الحكومة القائمة في الخرطوم . هذا لم يحدث مطلقاً من قبل . فمثلاً ، لحزب الأمة جيش ، جيش تحرير الأمة ، وللاتحادى الديمقراطى قوات الفتح ، وقوات لواء السودان الجديد ، قوات التحالف السودانية ، قوات مؤتمر البجا ، قوات التحالف الفيدرالى الديمقراطى ، قوات الجبهة الديمقراطية ، وغيرها إذن ، هناك كفاح مسلح فى الشمال مما يشكك فى أجنحة «الجهاد» المقلعة من الجبهة الإسلامية ، ويفقدها المصداقية . ذلك ، لأنه حتى الجندى الذى يقاتل فى صفوف الجبهة ضد قوات التجمع سيأى نفسه (أو تسأل نفسها فهناك «مجاهدات») : «ما هو هذا الجهاد الذى نقوده ضد حزب الأمة ، ضد الأنصار وهم مسلمون مثلنا على حد سواء ؟» . فالصادق المهدي يملك مؤهلات إسلامية لا يتطرق لها الشك ، ومولانا محمد عثمان الميرغنى له تاريخه وارتباطاته الإسلامية ، بل أقول أنه أكثر تأهيلاً من الترابى نفسه . الجهاد ، إذن ، أمر غير مفهوم ولا معنى له . فهؤلاء المقاتلون ليسوا بأغبياء وبالتالي يناقشون مثل هذه الأمور فى عقولهم . تكوين التجمع كان شيئاً إيجابياً ورائعاً ومناشدتى لتعزيزه وتقويته ودعمه شيء طبيعى

ومتطقي .

مناشدة إلى الشعب والشباب السوداني

قبل أن أختتم حديثي حول هذا الموضوع ، أود مجدداً أن أؤكد ثقة التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية والجيش الشعبي في أن النصر حليفنا وفي حتمية القضاء على نظام الجبهة الإسلامية . ليس هناك شيء على الإطلاق تستطيع الجبهة أن تفعله لمنع ذلك ، لأن الشعب سيتصر في نهاية المطاف غير أنني أناشدكم ألا تنظروا إلى النضال بشكل غامض وكأنه مكتنف بالأسرار . ليس هناك أحد سيأتي لتحريركم ، فالشعب السوداني هو الذي يحرر نفسه بنفسه لأن هذا مهم إذ أنه حتى لو كان هناك فرد ، أو قوى تستطيع تحريرنا ، حتى وإن كان ذلك بشكل معجزة ، فإني سأرفض لأن ذلك يحرم الشعب السوداني من تجربته لتحرير نفسه . قالوا أنه ليس هناك شخص غامض سيأتي من مكان ما ليقوم بهذه المهمة ، ولكننا نحن الذين نحرر أنفسنا . إذن ، أناشدكم أن تعتبروا أن التجمع الوطني الديمقراطي هو تنظيمكم ، ومهما كانت عيوبه ، ومهما شابه من أخطاء ، ثابروا واعملوا على إصلاحه ، أنتم بأنفسكم ، حتى يصبح التجمع تنظيمًا شعبيًا حقًا حيث الديمقراطية وحيث الجميع مشاركون ، حتى يتطور إلى ذلك التنظيم الذي يمتلك القدرة ، ويكون مقنعا للشعب السوداني

فيلتف حوله ويعمل على التخلص من نظام الجبهة الإسلامية .

كذلك ، أناشد الشباب الذين أكملوا دراستهم ولا يعملون شيئاً هنا أو هناك أن يأتوا إلينا . تعالوا لنا فى أى مكان ، فى أسمرات ، فى كمبالا ، فى نيروبي ، أينما استطعتم أن تذهبوا ، ومن هناك ستقلكم إلى الأراضي المحررة . فالبنديقية ليست وحدها هى التى نحتاج إليها هناك ، نحن منفتحون على الكل وفى حاجة إلى كل يد تمتد إلينا ، فهى مفيدة ، وكذلك الذين يرغبون فى الانضمام للجيش مسلحينهم به ، لكن لدينا مجالات أخرى . الزراعيون ، مثلاً ، سيعملون فى الزراعة والمعلمون سيقومون بالتدريس . نحن نسرعنا فى فتح كل المجالات والمؤسسات مثل تلك المتصلة بالصحة والتنمية والتعليم والإدارة ، لكى ينمو السودان الجديد شيئاً قشياً على أرض الواقع . سنبنى ونحن نحرر ، سنبنى ونحن نخطو إلى الأمام . إذن ، هناك مكان للجميع وإذا رغب أحدكم أن يذهب ويبنى لنفسه بيتاً ويعيش فى الريف فيجد ترحيباً ومساعدة .

مناشدتى الخاصة لكم هى ألا تنظروا إلى التحرير بشكل عامض ، يجب ألا تحول التحرير إلى لغز ، نحن نقف ضد تعمية التحرير (mystification of liberation) . إنكم ، أنتم الشعب ، الذين ستحررون السودان . ومن ثم ، عندما يقول بعضكم : اتاس التجمع ما شغالين ، ده أنتم فاتكم التجمع ، أنتم تتحدثون إلى أنفسكم ، أنتم ما شغالين .

الفصل

الثالث

3

مبادئ

الإيقاد للسلام

تقرير المصير حق ديموقراطي:

الموضوع الآخر الذي أود أن أتناوله يتصل بالقضايا الجارية مثل مفاوضات السلام الأخيرة (أكتوبر - نوفمبر ١٩٩٧) التي أجريتها في نيروبي مع النظام - تحت رعاية دول الإيقاد^(١) وذلك لأنني أعلم أنها تهم الكثيرين . لقد تحدثت الناس عن تقرير المصير

(١) «الإيقاد هي المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف Inter-governmental

Authority on Development (IGAD) لتقسم في عضويتها سبعة من

دول منطقة القرن الأفريقي هي : كينيا ، بوركينا ، إثيوبيا ، إرتريا ،

الصومال ، جيبوتي والسودان ، وقد شكلت الإيقاد ، في نوفمبر ١٩٩٣

، لجنة من أربعة دول أعضاء (كينيا ، بوركينا ، إثيوبيا وإرتريا) للبحث في

تسوية سلمية للنزاع السوداني ، وقد توصلت اللجنة إلى وثيقة أطلقت

عليها «إعلان المبادئ» كأساس للتفاوض . لم تقبل حكومة الخرطوم

هذه المبادئ وانسحبت من المفاوضات في عام ١٩٩٤ ، ثم عادت

ورافقت عليها في يوليو من عام ١٩٩٧ . وفي ضوء ذلك انعقدت جولة

المفاوضات الأخيرة في نيروبي (أكتوبر - نوفمبر ١٩٩٧) .

، عن الكونغرس الفيدرالية والتي طرحناها في هذه المعاهدات كما سبق وأن قلعتنا بها في أبوجا ١٩٩٣^(١) . وقد تعرضنا لها في المناقشات التي أدناها مع المستولين ومع مختلف التجمعات هنا في القاهرة . أنا شخصيا لا تقلقني هذه المواضيع . كما قلت بالأمس (اللقاء الجماهيري مع السودانيون في قاعة المؤتمرات الدولية ، ٢ ديسمبر ١٩٩٧) إنه إن أخذنا قضية تقرير المصير بجدية ، سأقع في تناقض مع نفسي إذا اعتقد البعض أنه بطرحنا لها في المفاوضات كنا نقصد مطالبة نظام الخرطوم بمنحنا هذا الحق . فإذا قلنا في الكلمتين تقرير - مصير self-determination - مترجمة في الإنجليزية - فالكلمة الأولى self تعني النفس ، أي الذات ، هي التي تقرر .

(١) أبوجا هي العاصمة السياسية لتيجيريا ، وقد استضافت تحت رعاية الحكومة التيجيرية جولتين من المفاوضات بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان في مايو - يوليو ١٩٩٢ وأبريل - مايو ١٩٩٣ .

ولكن ، إذا أحلنا المسألة إلى البشير وقلت إننى سأذهب للبشير أو الجبهة الإسلامية للتفاوض معه أو معها حول تقرير المصير ، فيكون هنا تناقضا أساسيا ، لأننى بذلك أكون قد تازلت عن هذا الحق والذي قلت إنه للنفس ويرجع للذات . فكأنك تقول ، من جهة ، إن النفس هي التي ستقرر ، بينما تقول ، من جهة أخرى ، سأفاوض حول هذا الحق مع الجبهة الإسلامية ، فهل هذا معقول ؟ إنه تناقض . ومع ذلك فهو موقف تفاوضي ، لأن العملية السياسية لا بد وأن تتحرك . لا يمكنك أن تشرخي ولا تفعل شيئا ، وكتنظيم سياسي له قاعدة جماهيرية يصبح من الضروري لنا مخاطبة قضايا هذه القاعدة . فإن اعتقد البعض أن تقرير المصير شيء خاضع للتفاوض فقد فاتهم أن يدركوا أو يفهموا الأمر .

تقرير المصير هو حق ديمقراطي وسياسي . فإن كان هو حق إنساني ، فمن هو «الإنسان الآخر» الذي سيمنحك هذا الحق ؟ البشير ؟ إذن هو أكثر إنسانية منك . لذلك ، عندما نتحدث عن تقرير المصير ، حتى في موائق التجمع الوطني الديمقراطي ، فإننا نتناوله بفهم عميق مفاده أن وحدة البلاد ، السودان الجديد نفسه ، يجب أن تتحقق عبر تقرير المصير . ومن يقرر ذلك ؟ ، إنه الشعب السوداني بنفسه . وهكذا ، حينما يتحدث الناس بصورة عاطفية عن أن وحدة السودان في خطر ، يصاب المرء بحيرة هل هم حقيقة يقصدون ما يقولون أو أنهم يدركون ما يقولون ؟ فأى وحدة

نتحدث عنها ؟ ، أى وحدة تلك التى تدافع عنها ؟ ، فإن كانت هى الوحدة التى يعنيها البشير ، وحدة السودان القديم ، إذن كيف يتوقع منى أن أدافع عنها ؟ ، لماذا يتوقع منى أى شخص أن أدافع عن الوحدة التى تمردت ضدها ؟ . كما قلت البارحة (قاعة المؤتمرات الدولية ، ٢ ديسمبر ١٩٩٧) ، الوحدة التى نقصدها هى نوع جديد من الوحدة والتى لم نخلقها بعد . نعم ، السودان موحد رسمياً وأصبح مستقلاً رسمياً فى عام ١٩٥٦ ، ولكننا ارتدنا على أعقابنا . قانون علم الطبيعة ، قانون نيوتن ، يفيد بأنه إذا اندفع ثقل فى اتجاه ما فإنه سيستمر مندفعاً فى ذلك الاتجاه ما لم توقفه قوة مساوية له أو أعظم منه ثقلًا . فالسودان منذ عام ١٩٥٦ يندفع فى الاتجاه الخاطئ ، وسيستمر يتنقل فى ذلك الاتجاه ما لم توقفه قوة مساوية أو أكبر . لا يمكننا تغيير هذا القانون . إذن ، حينما ندافع عن وحدة السودان ، هل نحن ندافع عن الوحدة فى هذا الاتجاه (اتجاه السودان القديم) ؟ ، أم نحن نفترض أننا أوقفنا الاندفاع ؟ أى قد غيرنا الاتجاه ونحن الآن متوحدون وندافع عن الوحدة فى الاتجاه الآخر .

الكونفدرالية ضرورة سياسية

هناك موضوع الكونفدرالية ، هل هو تكتيكى أم مقصود ، وهو أيضاً موضوع يلهب المشاعر . ومرة أخرى ، أعتقد أن ذلك سببه الاقتدار إلى الوضوح حول ما نعنيه بالوحدة التى نتحدث

عنها . إذا كانت هي الوحدة القائمة على نموذج الجبهة الإسلامية والنظام القديم ، يكون من المستحيل على أي فرد في الحركة الشعبية أن يدافع عن تلك الوحدة ، وبهذا الفهم فإن الترتيبات الكونفدرالية ، بما شابهها من تشوش ، تصبح مسألة تفرض نفسها على الواقع ذلك لأن السودان القديم ، الذي نتفاوض معه ، يصر على الاحتفاظ بقوانين الشريعة وبأن الدين والدولة لا يتفصمان . ومن ثم ، يمكن أن نجد عدة احتمالات أو أمور ، فيمكنك أن تنفض للمحادثات على الفور ، تخلص نفسك وتنصرف جانباً ، ويمكنك أن تتقدم بمبادرات واقتراحات تبدو معقولة . وكما يعرف الكثيرون ، انعقدت في نيروبي (أكتوبر - نوفمبر ، ١٩٩٧) مفاوضات إيقاد للسلام والتي توقفت منذ عام ١٩٩٤ ، فقد انقضت وقتها للمحادثات على وجه التحديد ، انهارت المحادثات بسبب الخلاف حول إعلان مبادئ الإيقاد^(١) . يشتمل إعلان المبادئ ست نقاط على وجه التحديد ، انهارت المحادثات بسبب الخلاف على

- (١) أكد الإعلان على المبادئ التالية : (١) التزام الطرفين بالوسائل السلمية لحل النزاع ، مع تأكيد حق تقرير المصير لجنوب السودان لتحديد مستقبله عن طريق الاستفتاء . (٢) إعطاء أولوية لإيجاد حل يبقى على وحدة السودان وفق مبادئ معبنة في الإطار السياسي والقانوني والاجتماعي للبلاد . (٢) السودان مجتمع متعدد الأعراق ، الإثنيات ، الأديان ، والثقافات ، ويجب التأكيد التام على واستيعاب كل أشكال التنوع هذه . (٤) التأكيد على حق تقرير المصير على أساس العنصرية أو الحكم الذاتي ، إلخ . . لأهالي مناطق السودان المحتلة . (٥) الدولة السودانية تكون دولة ديمقراطية علمانية . يجب فصل الدين عن الدولة ، يمكن للمسلمين =

موضوعين : ١) مسألة تقرير المصير و٢) مسألة العلاقة بين الدين والدولة .

ومن ثم انسحبت حكومة الجبهة من المحادثات في سبتمبر ١٩٩٤ ، وفي هذا العام (١٩٩٧) ، أعلنوا عن رغبتهم في العودة إلى المحادثات . وبالطبع ، لا يمكننا أن نقول لا ، فهم الذين انسحبوا ، فنحن لم نترك مكاننا في المحادثات ، فقد ظلنا جالسين على طاولة المفاوضات وعادوا هم ووجدونا في مكاننا .
رسألناهم : ماذا يحملون معكم هذه المرة ؟ . قلنا لهم صراحة : إن كنتم حقاً راغبين في العودة إلى الإيقاد ، فعليكم إعلان المبادئ ، وأرغمنا الشير على توقيع إعلان المبادئ في يوليو ١٩٩٧ .

تلك هي أسس المحادثات ، والأشياء التي تهتم البعض هي المقترحات التي تقدمنا بها أثناء المفاوضات فقد تقدمنا بحزمة من المقترحات إلى لجنة الإيقاد ، وفي هذه الحزمة قنا . لدينا أولويات ، نحن نقف مع وحدة بلدنا ، تلك كانت النقطة الأولى . غير أن هذه الوحدة يجب أن تقوم على مبادئ محددة ، وما ذكرته لكم في حديثي هذا هو على وجه الدقة ما قلناه في نيروبي كما قلت لكم ليس هناك شيء مجهول ، التحرير لا تكتنفه

والعرف أن يكونا أساساً لقوانين الأحوال الشخصية . (٦) إذا استحال الاتفاق على الدولة السودانية المرحلة التي تحكمها تلك المبادئ . يكون للطرف للنس حق تقرير المصير ، للاختيار بين الوحدة والاستقلال عن طريق الاستفتاء (النص الكامل لإعلان المبادئ ، انظر مبحث (VIII)

الأسرار ، نحن نتحدث عن الوضع المائل كما هو تماماً . الكتاب المقدس يقول : الحقيقة ستجعلكم أحراراً ، وهكذا فالحقيقة هي التي ستمكننا من الحرية . التقيض للحقيقة ، الكذب ، مبيقتنا في الاسترقاق . وهذا ما قلناه بالضبط في نيروبي هو أن الوحدة التي نرغب فيها يجب أن تؤسس على المبادئ التالية ، واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة وهلمأنا رفضت الجبهة الإسلامية أحد هذه المبادئ هو ضرورة فصل الدين عن الدولة وإقرار حرية لأديان وعند هذه النقطة انهارت المحادثات ، والتي شكلت واحدة فقط في حزمة المقترحات ، حتى قبل أن نصل إلى النقاط الأخرى . الاقتراح الثاني الذي تضمنته الحزمة هو : إن تمسكت برفض فصل الدين عن الدولة ، دعونا نتفق على ترتيبات كونفدرالية لكي نطل بلنا واحداً .

الكونفدرالية: استجابة مباشرة لرفض الجبهة الإسلامية مبدأ فصل الدين عن الدولة

إن تقرير المصير والكونفدرالية هما معاً ضرورة سياسية استوجبتها أوضاعنا ، لقد طرحنا الكونفدرالية في نيروبي كاستجابة مباشرة لرفض الجبهة الإسلامية فصل الدين عن الدولة وهذا هو الوجه الآخر للعملة ، فلا يمكنك أن تحتفظ بالكمعة وتأكلها في نفس الوقت كما تقول الأمثال . وهكذا ، فالترتيبات الكونفدرالية والملاقة بين الدين والدولة هما وجهان لعملة واحدة ، لا يمكنك

النظر إلى واحد منهما بمعزل عن الآخر . عاجلتنا هذه المشكلة في أسمر ، ولذلك لم تطل هذه المسألة برأسها هناك ^(١) .

في الواقع ، ووفق مقررات أسمر اسمينا هذه الترتيبات «كيانات» ونجنبنا الحديث عن كونها رالية أو قدرالية ، بينما ناقشنا مستوى السلطات التي يجب أن يحتفظ بها المركز ، وتلك التي يجب أن تزول إلى «الكيانات» . لم يكن هناك أدنى مجال للمناقشات حول وحدة بلدا ، فقد تم التأكيد عليها . عممتنا حق تقرير المصير ، وفق مقررات أسمر ، ليشمل كل مناطق البلاد ، فحتى الوحدة نفسها يمكن أن تتحقق عبر الإرادة الحرة للشعب ، وهذا هو المعنى الحقيقي لتقرير المصير . إذن ، الأمر المهم هو في التزامنا المبدئي بوحدة بلد ، سواء كما ناقش ذلك في أسمر ، أو في أبوجا ، كما تم بالفعل في نيجيريا ، أو إن كنا لناقش ذلك في

(١) عقد التجمع الوطني الديمقراطي مؤتمر الخامس ، بمدينة أسمر العاصمة دولة إرتريا ، تحت شعار مؤتمر القضايا المصرية وذلك في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ . شاركت في المؤتمر كدة الفعاليات والقيادات السياسية والعسكرية والتجارية والشخصيات الوطنية للنضوية تحت لواء للتجمع الوطني الديمقراطي وهي : الحرب الاتحادى للديمقراطى ، حزب الأمة ، اتحاد لأحزاب الأفريقية السودانية ، الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ، الحزب الشعبى السودانى ، القبايات ، القيادة الشرعية ، مؤتمر البجة ، نوبت التحالف السودانية ، وشخصيات وطنية مستقلة . ولقد تناول المؤتمر في قضايا المرحن الأساسية وتوصلت القوى المشاركة إلى اتفاق بشأنها وخرجوا بمقررات مصرية حول حق تقرير المصير ، علاقة الدين بالسياسة ، شكل الحكم خلال الفترة الانتقالية ، آليات إسقاط نظام الجبهة الإسلامية ، ترتيبات ومهام الفترة الانتقالية ، مقررات سودان المستقبل ، هيكلية التجمع ، والقضايا الإنسانية

نيروبي ، نحن دائماً واضعون منذ البداية ودائماً نؤكد على وحدة بلدنا . لهذا ، طرحنا الكونغرسالية أثناء المفاوضات وكما فصلنا سابقاً .

الكونغرسالية: فضح أكاذيب وخداع الجبهة الإسلامية

لماذا فعلنا ذلك ؟ البعض قد يحتج بأن هذا الطرح يتناقض مع موقف الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان ، أود أن أوضح لكم أنه ليس هناك تناقضاً ، فعندما ذهبنا إلى نيروبي كنت أضع على رأسي قبعتين إحداهما قبعة التجمع الوطني الديمقراطي ، والأخرى قبعة الحركة الشعبية والجيش الشعبي ، وكان هدفنا أن نفى بمطالبات القبعتين معاً ولقد أشبعنا حاجة القبعتين معاً ، بالنسبة إلى قبعة الحركة الشعبية والجيش الشعبي ، خصوصاً فيما يتصل بقواعدها داخل ما نطلق عليه السودان الجديد في الوقت الراهن ، الأقاليم الجنوبية الثلاثة ، جبال النوبة ، والأنقسا في جنوب النيل الأزرق ، فهناك حرب استغرقت حتى الآن أربعة عشر عاماً ، وبالتالي ، نحن نتصدى لما تروجه الجبهة الإسلامية من دعايات وشائعات ، فالجبهة ، وهي تستغل لمصلحتها رباك مشار ولام أكول وغيرهم ، تقول لهم : «إننا سنعطيك ، أنتم الجنوبيين ، أي شيء تطلبونه ، المشكلة هي جون قرتق ، فهو العائق ، نحن سنعطيك كل ما تطلبونه بما في ذلك الاستقلال » . هذه بالطبع كذبة ، فالجبهة لا تستطيع أن تمنح

استقلالاً . هم ، فى المقام الأول لا يملكون الحق فى أن يفعلوا ذلك . ثم كيف سيمنحون الاستقلال لرياك مشار ومن معه ؟ فى «قفة»^(١) هذا هراء ، إنها دعاية ، فهم يحاولون أن يحطوا من شأننا ويشرهوا سمعتنا فى الجنوب . هم يقولون : «د . جون ، يعتقد «مشكلة الجنوب» بعنصرية فى التجمع الوطنى الديمقراطى ويأصراره على وحدة البلاد . وهكذا ، فإذا تخلت الحركة الشعبية عن التجمع ، ولم تصر على هدف الوحدة ، نستطيع أن نصل إلى حل للمشكلة مع الجنوبيين» . هذا تضليل وتهميش ، فهم يعاملوننا باعتبارنا «جنوبيين» . هذا المدخل للمشكلة وكأنها «مشكلة الجنوب» فكر خاطئ ، علاوة على أنه محضوف بالمخاطر فهو خطر لأنه - أولاً - يعنى أنك تعامل الجنوبيين على أنه مواطن من الدرجة الثانية ، ثم ثانياً وكأن الأجزاء الباقية من البلاد تخلو من المشاكل وأن المشكلة فى الجنوب فقط . إذن ، ستجبه الأبطال الآن لحل «مشكلة الجنوب» وستلتفت الناس بالتالى هنا وهناك ويقولون : «ماذا تطبون ؟ فيدرالية ، حكم ذاتى ، وأى اقتراحات أخرى» . وهكذا ، انطلقنا بعيداً عن «مشكلة الجنوب» ، فهى ليست كذلك وإنما مشكلة السودان ككل ، فالناس عانوا ما فيه الكفاية ، فإن دعاية بمثل هذه المقولات : «إننا على استعداد لمنحكم ما نريدونه» ، تربك البعض .

(١) «القفة» هى صلة منسوجة من الصف ، ومعروفة بذات اللفظ فى مصر وربما فى بلدان عربية أخرى .

أما السبب الثانى لطرح اقتراح الكونفدرالية هو أننا قصدنا أن نضع الجبهة الإسلامية تحت المجهر . نحن تنظيم سياسى ولا يمكننا أن تناضل فى فراغ إذ يجب أن يكون هناك تحرك سياسى للأفكار ، أى لكل من الاستراتيجيات والتكتيكات . فالحكومة ويانتهازية مسافرة استغلت لصالحها هؤلاء الذين انشقوا عن الحركة فى عام ١٩٩١ وتوصلت إلى اتفاق معهم . فالجبهة ، كما ذكرت سابقا ، تقول لهم : «سنعطىكم كل شيء بما فى ذلك استقلال الجنوب والعقبة الوحيدة شخص يدعى جون قرنق» . هذه بالطبع ، مخادعة فجة لأنه من الصعب أن يستوعب الشخص العادى فى الجنوب مثل هذا الكلام ، ويقتراحنا للكونفدرالية - وهى أقل درجة من الانفصال الذى اتفقوا حوله مع ريك مشار - فقد فضحنا برنامج حكومة الجبهة فى أعين الناس فى الجنوب ، فالتاس ليسوا بأغبياء بل سيقبلون كل هذه الأمور فى عقولهم وسيستاءلون : لماذا تقبل الجبهة الإسلامية منع الانفصال لريك مشار ، بعد أربع سنوات ، بينما ترفض أن تتفق على الكونفدرالية مع الحركة الشعبية والجيش الشعبى ، وهى أقل درجة من الانفصال ؟ هناك شيء غامض ومشكوك فيه . إذن فقد فضحنا أكاذيب الجبهة الإسلامية ، إلا لأولئك الذين تعوزهم الرغبة فى أن يصبروا وينطبق عليهم القول : لهم أعين ولكنهم لا يبصرون . إن فكرة منع الجبهة الإسلامية الاستقلال لجنوب السودان تعتقر إلى الصدق ، لكن لكى نوضح للناس فى الجنوب أنها ليست صحيحة ،

اقترحنا الكونفدرالية لإخراج الجبهة حتى ترفضها ، وهذا ما فعلوه ، فقد رفضوها . ومع ذلك ، فقد يتساءل المرء : ما هو الفرق بين الاستقلال ، الذى اتفقت حوله الجبهة الإسلامية مع ريك مشار ، والكونفدرالية التى رفضوها ؟ هنا تساؤل وجيه .

لقد اقترحنا الكونفدرالية لسببين . أولهما إنها كانت رد فعل لرفض الجبهة الإسلامية أن تقبل بفصل الدين عن الدولة ، إذن ماذا يريدون ؟ إن كانوا لا يريدون فصل الدين عن الدولة ويدعوننا إلى الوحدة فى نفس الوقت ، فهم إذن يقولون لنا بعبارة أخرى : استسلموا لنا ، وهذا بالطبع غير مقبول . نحن نقول : يجب أن نكون متساويين إذ ليس هناك إنسان سيكون تحت نير وفيد إنسان آخر ، « فى شنو بطل فى الكلام ده ! » . الجبهة الإسلامية أيضاً تقول : سنعطيك حق تقرير المصير ، وهذا ما ظلت تردده الجبهة . كما نوهت سابقاً ، تقرير المصير يرجع للنفس كما تعرفه اللغة الإنجليزية . النفس هى التى تقرر . وهكذا ، عندما يقول البشر : سأعطيك حق تقرير المصير ، هذا تناقص فى المعنى . ولذلك سألت من قبل : كيف سيتمنع البشر الاستقلال للجنوب ؟ فى قمة !! وهكذا ، تقرير المصير يرجع عضواً للنفس ، لذا لا يمكن أن نقبل بوضع يأخذ فيه البشر الأمر بيده ليذهب لبرلمانهم ليناقش تقرير المصير ومن ثم يجيزه ، أى يجيز تقرير المصير !! ولذلك فقد عممنا فى التجمع الوطنى الديمقراطى ، مبدأ تقرير المصير كحق لكل الشعوب ، ولا يقتصر على جنوب السودان . حتى وحدة السودان

محادثات الإنقاذ للسلام

ذاتها مستعمر من خلال الإرادة الحرة ، أى عبر تقرير المصير ، أن يحقق السودان ذاته ، ولهذا ذكرت لكم من قبل أنكم أستم ، الشعب ، الذين مستحرون أنفسكم . ولذلك أبصا ذكرت لكم أنه إذا جاء أحد ليحررنى سأقول له : لا ، شكرا . هذا ليس بتحرير ، كيف يمكن لأحد أن يحررنى ؟ إذا حررتنى فهذا يعنى أنك تملئ على إرادتك الكتاب المقدس يقول : الرب يعطينا والرب يأخذ منا ، والنص هذا «الرب أعطى والرب أخذ» .

إذن ، إن أعطاكم البشير ، مع أنه ليس بكم ، فإنه سيأخذ أيضا . هذه حقائق . إذن ، فى محادثات نيروبي أوفينا بشروط قبعة الحركة الشعبية والجيش الشعبي التى تمثل مناطق القتال فى الأجزاء الجنوبية من القطر . فصلنا ألا تنجح الجبهة الإسلامية فى تصويرنا كتجار حرب . ذلك لأن المواطنين فى الجنوب يعانون ويكابدون الشقاء فإذا كان هناك أمل لتحقيق السلام سيتساءل المواطنون : لماذا رفضتم الاتفاقية التى توصلت لها الحكومة مع ريك مشار والآخرين ؟ وهكذا ، بطرحنا للكونفدرالية كشفنا أن هذه الاتفاقية مجرد خدعة وأنها كذبة . هذا هو السبب الثانى .

الكونفدرالية كموقف تفاوضى

السبب الثالث لطرح الكونفدرالية فى نيروبي هو أنها كانت موقفا تفاوضيا مع حكومة الجبهة الإسلامية . ليست هناك مشكلة مع التجمع الوطنى الديمقراطى وذلك لأننا قد عالجتنا القضايا

المصرية في أسمرأ وكان الخيار بالنسبة لنا أن نتفق أولاً نتفق مع نظام الجبهة فيما يخص القبيلة الأخرى ، قسمة التجمع ، فإن موقتنا في التجمع هو ألا نتفاوض أو نتفق مع حكومة الجبهة ، وأن هذه الحكومة يجب أن تذهب . واجتمعت هيئة قيادة التجمع وناقشنا هذا الموضوع وأكدنا للتجمع (أعني باقي قوى التجمع) بأننا لن نتفق مع حكومة الجبهة . وهكذا ، كان التفويض الذي حملناه إلى المحادثات هو أن نحترم موقف التجمع الوطني الديمقراطي ، وقد فعلنا ذلك ، أي لم نتوصل إلى اتفاق مع الجبهة الإسلامية سواء كان ذلك حول الكونغرسالية أو حول فصل الدين عن الدولة ، أي لم نتوصل إلى أي اتفاقية مع الجبهة الإسلامية ومن ثم لم موقع على أي شيء مع الجبهة الإسلامية . ولزيد من التوضيح وحتى لا يساء فهم موقفنا ، فإن الجبهة لو كانت مستعدة لفصل الدين عن الدولة ، ثم قابلة للإلغاء كل القوانين التي شرعوها ، ثم لرفع الحظر عن الأحزاب السياسية ، لما كان هناك سبب لأن نرفض . وهكذا ، لم نتوصل إلى اتفاق مع الجبهة في نيروبي ، بالتالي ، أرفينا بوعدتنا لقبيلة التجمع نحن ، إذن ، نتوقع حالة من الرضا لدى كل من التجمع فضلاً عن قواعد الحركة الشعبية بدلاً من الانتقاد ، فقد أشبعنا رغبات الاثنين . لذا ، أود أن أؤكد أيضاً أن شعار الكونغرسالية ، الذي تقدمنا به في نيروبي ، لن يقود إلى الشقاق ، كما لا يمكن أن يقود إلى عدم الوحدة لأننا نحمك بزمنا الأمور . دعونا نصنع محادثات نيروبي خلف ظهورنا ولنخطو متضالاً في التجمع الوطني الديمقراطي إلى الأمام لكي

محادثات الإيفاد للسلام

نزول نظام الجبهة الإسلامية .

حكومة وحدة وطنية

تقدمنا أيضا خلال المحادثات في نيروبي باقتراح ثالث - لا يتحدث عنه الناس كثيرا - إذ قلنا : دعونا نكون حكومة وحدة وطنية تشتركوا فيها أنتم ، الجبهة الإسلامية ، ونحن الحركة الشعبية والجيش الشعبي ، فضلا عن باقى القوى السياسية فى التجمع الوطنى الديمقراطى . وحينما أقلب هذا الشعار فى مخيلتى ، حكومة وطنية ، له رنين مقنع ومثير للعاطفة ، لكن ، عن أى وحدة نتحدث ، هل هو الاتجاه الذى تبعناه منذ عام ١٩٥٦ ، أم نحن نفترض أن لنا مسلكاً آخر ؟ . . مرة أخرى ، التجمع لا يقر المفاوضات مع حكومة الجبهة ، لكن نحن أعضاء فى التجمع ونقترح حكومة وحدة وطنية ، كيف نوفق بين هذا وذاك ؟ فحكومة الوحدة الوطنية التى نعيها ، عندما طرحناها فى نيروبي ، نفترض بها عدة أمور ، أولا : فصل الدين عن الدولة لأنه لا يمكن أن تكون هناك حكومة وحدة وطنية إذا لم نفصل الدين عن الدولة ، وهذا مطلب أساسى للحركة الشعبية ، ثانياً : رفع الحظر عن الأحزاب السياسية ، مما يفترض بدوره التعددية الحزبية .

إذن ، قبول حكومة الوحدة الوطنية يقتضى من الجبهة الإسلامية أن تلتقى كل القوانين ذات الصبغة الدينية التى فرضها عميرى وتلك التى مستها الجبهة الإسلامية نفسها . خلافاً لذلك ،

لن تكون هناك حكومة وحدة وطنية لأننا الآن نتحدث عن الوحدة التي نعنيها نحن وليست وحدة السودان بمفهوم وفكر الجبهة الإسلامية ، فعندما نتحدث عن حكومة وحدة وطنية فإنها لا تعني الوحدة التي تمكنهم من الاحتفاظ بكل خياراتهم كالشريعة والمؤتمرات كنظام للحكم . هذا هو شكل الحكومة التي اشركوا فيها رفاق مشار ، فهي حكومة وحدة وطنية بالنسبة لهم ، في ظنهم . ربما بالنسبة لنا نحن - إن كنا منسجمين مع رؤيتنا - حكومة الوحدة الوطنية التي نعنيها نفترض أنها مختلفة تماماً .

إذا قبلت الجبهة الإسلامية هذا المفهوم ، فليعملوا على إلغاء كل القوانين المستمدة من الدين ، إضافة إلى الأمر الدستوري الثاني والثاني عشر والثالث عشر^(١) وكل الأوامر الأخرى التي لها صبغة دينية . هل باستطاعتهم أن يفعلوا ذلك ؟ فضلاً عن ذلك ينبغي أن يرفعوا الحظر عن الأحزاب السياسية ، ومعاودة جميع الأحزاب بما فيها حزب الأمة والاتحادى والشيوعى وحققها فى مزاوله نشاطها والترويج لأفكارها بحرية وسيكون نظام الحكم ديمقراطياً متعدد الأحزاب . وعلى ضوء ذلك ستتشكل حكومة انتقالية تقود إلى

(١) هذه مراسيم أصدرها رئيس الجمهورية ولها سلطة الدستور الأمر الثانى هو الذى تم بموجبه حل الأحزاب السياسية والتمثيلات وكافة تنظيمات المجتمع المدنى القائمة حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ ، والأمر الدستوري الثانى عشر هو الذى أرسى قواعد نظام الجبهة الإسلامية وحدد إجراءات انتخابات رئيس الجمهورية والمجلس الوطنى ، والأمر الدستوري الثالث عشر هو الخاص بالنظام الاتحادى والترتيبات الفيدرالية ونظام الولايات .

انتخابات عامة . هذا هو معنى حكومة الوحدة الوطنية التي اقترحناها في نيروبي . بالطبع لم تقبل الجبهة الإسلامية هذا العرض ، فقد رفضته لأسباب لا تخفى على أحد ، وإذا كانوا قد قبلوا ذلك ، لما رأينا سببا يجعل أعضاء التجمع الآخرين يرفضون ، طالما أن الديمقراطية قد تم قبولها ، وأن قوانين «شريعة نيمري» قد ألغيت فضلا عن كل القوانين الأخرى المقيدة للحريات ونكون قد عدنا إلى دستور ١٩٥٦ المعدل في ١٩٧٤ ، ومن الناحية العلمية البرجماتية (Pragmatic) نكون قد طالبنا حكومة الجبهة الإسلامية أن تستقيل ولكن بدون أن نذكر هذه الكلمات صراحة ، فأتت لا تطلب من الحكومة أن تستقيل ، فهذا ليس تفاوضا . ومن ثم فقد رفضوا بالطبع حكومة الوحدة الوطنية كما رفضوا الترتيبات الكونفدرالية ، وهكذا فالمواطنون في الجنوب والذين تحاول الحكومة تضليلهم سيدركون الحقيقة بأنفسهم ، إذن ، قد أوفينا بمتطلبات قواعدها . بالإضافة إلى أن المجتمع الدولي سيفهمنا وسيقنع بأننا مرنون ، ونحن حقيقة كذلك .

تقرير المصير والكونفدرالية لا يتناقضان مع مقررات التجمع

والآن ، يمكن أن يثار سؤال : هل هذا الطرح مناورة تكتيكية أم مقصودة ؟ لكم أن تختاروا ما شئتم ، إن كان ذلك تكتيكا أم مقصودا ، فإن الأمر المهم هو أن أتمسك بأهدافي ، أتمسك برؤيتي . هذه المناورات (تكتيكية أم فعلية) هل يمكن أن تعود إلى رؤيتي

وأهدافي أم قد لا تقود إليهما؟ هذه هي مجرد آليات ، أى أدوات ، وأسلحة للضال . إذا كان هذا السلاح لا يعمل ، استبدله بسلاح آخر ، وهلم جرا ، فأنت تستخدم هذه الأسلحة من أجل تحقيق أهدافك . إذن ، الشيء المهم هو وضوح الهدف ، إذا كان هدفك متعسكا يمكنك أن تستخدم كل أشكال الضال .

إذن الاهتمام بتقرير المصير والكونفدرالية ، يجب ألا يتحول إلى هاجس أو شكوك وكأن الأمر سيقود إلى الشقاق أو إلى تمزق بلادنا . بالعكس ، نحن نناقش هذه القضايا ونتناولها بصراحة شديدة وذلك لكي نرسخ وحدتنا .

لقد جلسنا عام ١٩٩٥ في أسمر ، في إطار التجمع الوطني الديمقراطي وتناولنا هذه المواضيع بصراحة شديدة وخلصنا إلى ضرورة أن يكون السودان موحدا وإلى ضرورة فصل الدين عن الدولة ، وهو أمر ضروري في مجتمع متعدد الأديان ، ذلك لأنه لا يمكن أن تختار دينا للدولة من بين هذه الأديان . ناقشنا أيضا ضرورة تطوير رابطة سودانية لا تميز بين مواطنيها حتى يصبح مدانا الموجه هو أن يكون كل منا مواطنا سودانيا . هنا في مصر ، أنتم قد عالجت هذه المسألة ، أنتم لا تشعرون بمشكلة ، فقد قبلتم أنفسكم كمصريين في المقام الأول ، ثم بعد ذلك تتمون لأي شيء آخر . نحن في السودان نرغب في أن نخلق هذا التوجه نحو «مواطنة سودانية لكل منا» فنحن لم نصل بعد إلى المرحلة التي نقبل فيها بعضنا بعضا كسودانيين . كنت أتحدث اليوم - هذا الصباح - إلى بعض الأشخاص وقلت لهم : «نحن السودانيون نصبح سودانيين

خارج السودان أكثر مما تكون داخل السودان . هذه هي اللحظة التي نقل فيها بعضنا البعض . نحن في الواقع نذهب ونكتشف ، خارج بلادنا ، أننا سودانيون أكثر مما نكون داخل بلادنا . دعونا نقل هذا الإحساس إلى داخل بلادنا ، نقل أنفسنا كسودانيين بدون تمييز وبغض النظر عن العرق أو الدين . بعد ذلك - بعد أن نكون قد قلنا بعضنا بعضا - يمكن أن نطمح إلى وحدة أرحب ، مجتمع أوسع ، أي وحدة مع مصر على سبيل المثال ، وبعد ذلك تشمل كل وادي النيل ، لكن يجب علينا أن نرتب بيتنا من الداخل في السودان أولا .

الحركة الشعبية لم تغير موقفها من وحدة السودان

هذا فيما يتعلق بمحادثات نيروبي . ومع ذلك ، يتساءل البعض : ماذا تعنى هذه الخريطة ؟^(١) . شاهدت على عثمان طه (وزير الخارجية سابقا والثائب الأول لرئيس الجمهورية حاليا) . يتحدث ، في تليفزيون السودان ، بازدواء وتعجرف شديدتين : «شوفوا! خريطة جون قرنق تضم السوكي وتصل قريبا من كوستى وجنوب الأبيض والدمازين»^(٢) . إنها ليست بخريطة ، إنها خريطة السودان ، وعلى أى حال ، فإذا تقدمنا بشرتبيات كوندراية فلا بد من أن يكون لدينا خط للحدود في مكان ما .

(١) الإشارة هنا إلى خريطة تبين حدود الدولتين الكونغوليتين المقترحتين ، والتي تقدمت بها الحركة كملحق لاقتراح الكونغولالية الذى طرحته في المفاوضات .

(٢) هذه كلها مدن في وسط وغرب وجنوب وشرق السودان وتقع في نطاق شمال السودان التقليدي كما هو معروف جغرافيا إدلوا .

لقد شملت الحدود مناطقاً (المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية والجيش الشعبي) في جنوب النيل الأزرق ، في جنوب كردفان ، أنا لست متزعجاً لهذا ، فنحن نتحدث عن وحدة بلدنا ، فالجبهة الإسلامية تحاول أن تفرع الناس ، وفي واقع الأمر سأرتعب فقط إذا ضم هذا الخط الجنوب فقط ، ساعتها سينزعج أولئك الذين يقفون مع وحدة البلاد لأن ذلك يعني انفصالاً حقيقياً . لكن ، إذا اتجه هذا الخط نحو السوكي ، هذا ما قاله على عثمان ، ثم إلى الأبيض وكوستي ، وبعد حين إلى الخرطوم ثم إلى عطبرة وحلفا ، أليس هذه هي وحدة السودان ؟ لا نترعجوا بسبب هذه الخريطة ، فهي لا ترعب أحداً . هذه عملية تفاوضية ، نحن : تنظيم سياسي ولا يمكن أن نقف ساكنين . يجب أن نتحرك بما تسمح به أوضاع المفاوضات عن طريق تقديمنا لمثل هذه المقترحات . هذا لا يتناقض مع ما نقوم به في التجمع الوطني الديمقراطي ، ولا يتناقض مع أهدافنا الأساسية التي تتمثل في وحدة بلدنا على أسس جديدة ، وهذا ما أكدته عدة مرات من قبل .

هذا ما حدث في نيروبي ، ولم يكن جديداً ، بل هي عملية تفاوضية ومستمرة ، سنعاود المفاوضات مرة أخرى في إبريل ١٩٩٨ ، وذلك إذا ما ظل نظام الجبهة الإسلامية باقياً ، أما إن لم يبق نظام الجبهة حتى ذلك الوقت ، تكون المشكلة قد تمت

معالجتها^(١) . لقد أسهبت في الحديث عن محادثات نيروبي لأنها أحدثت ارتياكا للبعض الذي ظن أن الحركة قد غيرت موقفها وأنها أصبحت انفصالية لا . . الحركة لم تتغير ، إن نظام الجبهة الإسلامية هو الذي تحالف مع الذين يدعون إلى انفصال جنوب السودان ، من أمثال ريك مشار وآخرين . لكن ، الحركة الشعبية ظلت متسقة مع أهدافها منذ عام ١٩٨٣ ، وهي الأهداف التي لا تهدد أحدا بالخطر ، هي الأهداف التي ستحقق للسودانيين الجنوبيين ، وغيرهم من سكان المناطق المهمشة ، حريتهم ، وتؤمن لهم حقوقهم في إطار النموذج الذي اتفقنا عليه ، في سياق السودان الجديد . هناك مناطق أخرى تدخل في نطاق هذا التعريف . هذه هي المناطق التي سمينها السودان الجديد والذي سيمثلكم جميعا ، السودان الجديد الذي لا يتبعد أحدا ، الذي يضم الجميع ، الجنوبيين ، أهل الغرب ، أهل الشرق ، أهل الوسط وأهل أقصى الشمال . ما لم نطرق هذا الاتجاه لن يكون لنا مستقبل ، المستقبل الوحيد الذي اعتقد فيه ، أعتقد فيه بشدة ، يكمن في السودان الجديد . وهكذا ، فما تقوله حكومة الخرطوم ومؤيديها عن محادثات نيروبي ، وما يروجون له من شائعات ، ما هي إلا دعاية رخيصة . هذا طبعاً من حقهم ، فهم لهم الحق في أن يستخدموا وسائل الإعلام ضدنا ، لكن لا تسمعوا إلى ما يقولونه ، فهو زائف ، وهذه هي لغة العدو .

(١) هكذا . كانت رؤية وأمل جون قرنق في نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٧ .

الفصل

الرابع

4.

خوارزم

القوى الحديثة،

السودان القديم يفرخ سودانا جديدا^(١)

جوهريا ، نحن جميعا متفقون على أن السودان القديم ، السودان الذي ورثناه عند الاستقلال ، يتعثر الدقاع عنه ، فهو غير قادر على أن ينقلنا إلى الأمام . فالسودان القديم ، في رأي ، وكما وضحت في الرسم البياني (شكل ١) في الفصل الثاني ، انتق إلى اثنين في عام ١٩٨٩ ، ما أسميه السودان القديم

(١) هنا جزء من تعقيب د. جون على مدخلات المتحدثين في اجتماع موسع (٣ ديسمبر ١٩٩٧ بمقر إقامة د. قرني في فندق شيراتون الجعيرة) ضم هذا كبيرا من المثقفين والنشطاء السودانيين حول القوى «الحديثة» ، دررها في السياسة السودانية ، وعلاقتها بقوى الريف والحركة الشعبية ، من جهة ، والقوى «التقليدية» ، والتجمع الوطني الديمقراطي ، من جهة أخرى ، دعت لهذا الاجتماع مجموعة «لواء السودان الجديد» في مصر وأدار جلسة اللقاء محرر هذا الكتاب . كما قام بترخيص الأشرطة الأصلية وترجمة التعقيب إلى اللغة العربية وتحرير حديث د. قرني .

«الأصلى»، من جهة ، وسودان الجبهة الإسلامية ، من جهة أخرى ، وذلك بخلاف السودان الجديد الذى أشرت إليه من قبل . وهكذا ، يوجد الآن وفى وقت واحد ، ثلاثة «سودانات» ، السودان القديم «الأصلى» ، وهو ما يعبر عنه بأنه السودان بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٨٩ والذى استمر بهذا الشكل . ثم التحولات التى تمت داخل هذا السودان القديم فى هيئة الجبهة الإسلامية والتى وصفتها أمس - فى حديثى (قاعدة المؤتمرات ، ٢ ديسمبر ١٩٩٧) - بأنها تمثل ذروة ما كان يحدث منذ عام ١٩٥٦ ، ذلك أن أى شكل من أشكال الشرفينية ، إثنية أو دينية ، حتماً ستغود إلى «الفاشية» ، فالجبهة الإسلامية تمثل أحد أشكال الفاشية فى بلادنا والتى تمت كنتيجة لما حدث منذ عام ١٩٥٦ . ولكننا نتجه مجتمعاتنا نحو سودان جديد والذى تمثله كل أشكال المقاومة ضد السودان القديم وتشمل كل الانتفاضات ، الكفاح المسلح للحركة

■ حور مع «القوى الحديثة» ■

الشعية ، وحتى الحركات الانفصالية . وتحزن متفقون أيضا على أن الجبهة الإسلامية والسودان القديم معا ، اللذين أنتجا هذا الشكل من الفاشية ، غير قابلين للصمود ، ومن ثم يظل مستقبل بلادنا رهنا باختيارنا لاتجاه جديد ، أى ترتيب سياسى جديد ، وهو الذى أطلقنا عليه عبارة السودان الجديد ، وهو مفهوم لم تتضح محتوياته وتفاصيله بعد ، ولو أنها مبعثرة فى أذهاننا والتحدى الذى يواجهنا هو أن نجتمع سويا هذه الأفكار المبعثرة ، وعندئذ يتشكل السودان الجديد ، وتتضح محتوياته ومنهجه ، وهذا هو الدور الصعب ، لكن ينبغي أن تكون لدينا جميعا القناعة بأن السودان القديم والجبهة الإسلامية غير قابلين للاستمرار ، وأعتقد أن ذلك بات واضحا للكثيرين حاليا .

ميلاد لواء السودان الجديد

فى هذا السياق - وكما ذكر د. الوراق - أجرينا سلسلة من المناقشات داخل الحركة حول المصاعب والمشاكل التى تعترضنا ، فبين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤ كانت لدينا أزمة (داخل الحركة) وهذا موضوع مختلف قد يستغرق الحديث عنه وقتا طويلاً . ولكن ، جوهر الأمر أنه أثناء فترة الأزمة هذه ، عندما دعا ريباك مشار ومن معه إلى الانفصال والاستقلال ثم ذهبوا وكونوا تنظيمهم الذى أسموه «حركة استقلال جنوب السودان» ، بعض الشماليين فى الحركة الشعبية والجيش الشعبى مثل ياسر

عرمان^(١) وآخرون شعروا بأن هذه المفاهيم تهددهم بالخطر . هم كانوا يجادلون ويقولون : «نحن انضممنا إلى الحركة الشعبية وقدمنا تضحيات جساماً والآن نشاهد الناس يسلكون اتجاهها مختلفاً» . لذلك جلسنا ، خلال أشهر نوفمبر / ديسمبر ١٩٩٤ ، في مكان يسمى - ويا للمفارقة - [جبل أنيانيا (١)] ، لنبحث عن إجابة لهذا السؤال الذي تم طرحه كالآتي : إذا انفصل الجنويون ، ماذا نفعل نحن ؟ خلال هذه الفترة انبثقت فكرة لواء السودان الجديد كاستجابة لهذا الموقف . قد يكون اسم «لواء السودان الجديد» نفسه محيراً أو تموزه رشاقة التعبير . لكن ، كنا نفكر في ذلك الوقت في أنه لا يمكن لنا وحدنا أن نقرر بشأن الحركة السياسية للسودان الجديد ، لكن دعونا نبدأ من نقطة ما ، إن كنا حقيقة عازمين على بناء السودان الجديد ، ونحن جادون وملتزمين بالفكرة ، إذن لابد أن يكون لدينا جيش للسودان الجديد حيث طبيعة هذا الجيش يجب أن تتفق وتتفق مع طبيعة الدولة التي يدافع عنها .

وهكذا ، يمكنكم أن تبدءوا بفهم لواء السودان الجديد ، والذي نعتبره مساهمة فعالة في تكوين جيش السودان الجديد ، وبذلك ، نستطيع أن نفعل شيئين على الأقل من خلال هذا الهيكل . أولاً : البدء في تطوير هذا الجيش ، جيش السودان

(١) ياسر عرمان يأتي من منطقة الجزيرة بوسط السودان وقد انضم للحركة الشعبية منذ عام ١٩٨٦ ، وهو حالياً نائب متارب وممثل الحركة في دولة إرتريا .

الجديد ، ثانيا : استخدامه كعنبر لمناقشة المحتوى السياسى للسودان الجديد نفسه مما يقودنا فى آخر الأمر إلى تكوين حركة السودان الجديد السياسية .

إذن ، كان لدينا أمران يشغلان أذهاننا ، أولهما هو الشروع فى تكوين جيش للسودان الجديد إذ نعتقد أنه ينبغى ألا يكون هناك خلاف يذكر على هذا الأمر لأنه سلاح ، أى أداة . ثانياً - وهو موضوع خلاف وجدل - ما هو المحتوى السياسى لحركة السودان الجديد السياسية . هذا هو بالضبط ما قصدناه باللواء ، أن يكون مبراً للمناقشة والحوار حول محتوى السودان الجديد ذاته ، وظلت هذه الأمور تناقش فيما بيننا ، وفى خارج الحركة ، ولذا ، فإن الوثائق الأولى التى أصدرناها فى عام ١٩٩٤ تختلف عن تلك اللاحقة التى بحوزتنا الآن . فقد استمرت الأفكار فى التطور والنضج ، ودعونا الآخرين لاستخدام هذا المنبر مكاناً محايداً للحوار والنقاش الجاد ، وقلنا أن كل مجموعة ستحتفظ بهويتها لأن البعض عبر عن شكوكه فى أن اللواء قد يكون وسيلة تعتمز من خلالها الحركة الشعبية أن تستولى وتستحوذ على المجموعات الأخرى . نحن لم تكن بضمير مثل هذه التوايا ، ولذا قررنا أنه يمكن للناس استخدام هذا المنبر كأفراد أو كمجموعات ، وأن يحتفظوا بأسمائهم كأفراد وأن يحتفظوا أيضاً بأسمائهم كتطبيقات . ما يهمنا هو أن المنبر موجود وسيكون ملائماً لتحقيق أهدافنا ، كما ستحتمله القوى السياسية التى لا تسينه ، وذلك

لما لديه من حماية ، غير مباشرة وغير ملموسة ، توفرها الحركة الشعبية كعضو في هذا المنبر . هذه هي الخلفية التاريخية للواء السودان الجديد ، فهو صار بالفعل منبرا مفتوحا لتحصيل وصقل مفهوم السودان الجديد نفسه .

طبيعة قوى السودان الجديد

كان هذا هو أحد المواضيع التي أردت أن أوضحها وأطرحها . أما الموضوع الثاني فهو تعريف القوى نفسها التي ستشكل تنظيمها للسودان الجديد . من حيث التنوع المعاصر ، الذي نتحدث عنه ، فبلادنا تتكون من قوميات متعددة ، وعامل القوميات شديد الأهمية والحساسية خصوصا إذا وضعنا المناطق الريفية في الاعتبار . فهناك بعض التفكير لدى قوى الحضر لكي تتحالف مع قوى الريف ، على أن تكون المناطق الحضرية معبرا ، أى جسر للمناطق الريفية ، وقد يمكن أن يتحقق هذا إذا توافرت شروط معينة ، لكن الأمر يختلف في ظل أوضاعنا الحالية فغالبية شعبنا تعيش في الريف ، نحن ليس لدينا عمال في المناطق الريفية ، هناك فلاحتون ، رعاة ماشية ومزارعون وهؤلاء هم الناس الذين نعمل على تنظيمهم و«تسييرهم» ليفكروا على نهج السودان الجديد . بالأمس - في قاعة المؤتمرات - استمعنا إلى أغاني عن السودان الجديد ، هذا الإحساس معروس في مقاتلى الجيش الشعبى بعيدا عن انفصالية الماضي ، وهذا ليس بالأمر السهل ولكن ظللنا نشاهد

عليه طوال الأربعة عشر عاما الأخيرة . إذن ، عامل القوميات ، بالنسبة للسودان الجديد ، هو مكون هام حتى وسط سكان المدينة حيث تمتزج القوميات .

نحن نتميز - في العالم الثالث - بما أسميته تداخل الأنظمة . فهناك ، مثلا ، تمايز بين نظام إقطاعي ، مجتمع فلاحين ، عمال حضريين ، عمال صناعيين ، كلهم يعيشون جتبا إلى جنب ويقطنون غالبا في ذات الأحياء ، وعليه فحتى أولئك الذين يسكنون في المدن ، إذا هرشت جلدهم بأظافرك ، فإِنَّكَ ستلمس «ريفيتهم» ، إنها قرب السطح ، أولئك الذين يعملون في مصنع للنسيج ، مثلا ، ونعتبرهم عمالا ، ويشملون جتويين ، أو أهل الغرب ، أو أهل الوسط ، أو من كافة الاتجاه ، لكنهم في نهاية اليوم يرجعون إلى قواعدهم الاجتماعية وإلى علاقاتهم «البدائية» . ففي الانتخابات - على وجه المثال - المؤيد لحزب الأمة ، وهو عامل أيضا ، سيذهب ليصوب كحزب أمة ، والموالي للاتحادى الديمقراطى سيدلى بصوته كاتحادى ، والجنوى سيذهب ليصوت كجنوى . لكن ، فيما يخص رفاهية العمال وأحوالهم المعيشية تصح النقابة هامة جدا لهم ، فالنقابة تدافع عن مصالحهم ، تناضل من أجل تحسين أحوالهم المعيشية ورواتبهم ، شروط خدمتهم ، وما أشبه ، لكن عندما يتعلق الأمر بالسياسة ، فيما يتصل بالهوية ، فهم يرجعون إلى ما أسميته «قواعدهم البدائية» .

تحتاج كل هذه الأشياء لأن نضعها في الاعتبار عندما نتحدث

عن تكوين حركة السودان الجديد السياسية ، فمثل هذه الحركة لا بد أن تلبس عدة قبعات وتتقن اللعب بعدد من البرتقالات والتفاحات في آن واحد ، وذلك حتى تتقدم إلى الأمام تنظيميا وأيضا حتى تنجح في تطوير المحتوى السياسي للسودان الجديد نفسه . هذه هي عملية بناء شيء جديد غير مسبوق فليست هناك إجابات جاهزة ومعدة سلفا . وقد تكون الإجابات في أذهانكم وتبلور من خلال الحوار ، وستكون مهمة مثل هذا التنظيم ، أو هذا المنبر ، هو أن يجمع هذه الأفكار بعضها إلى بعض ، ومن خلال هذا التفاعل الذهني سيتمتع مفهوم السودان الجديد .

أيا ما يكون تنظيم السودان الجديد يجب ألا يتناقض مع التجمع

بلدنا ، كما ذكرت بالأمس ، تتشكل من نوعين من التنوع : التنوع التاريخي والتنوع المعاصر . هذه هي المادة الخام لمجتمعنا والتي بها سبنى السودان الجديد ، وبها سبنى أي تنظيم نريد أن يبنيه للسودان الجديد . ولذلك فمن أول القضايا التي أكلنا عليها في مناقشاتنا (خصوصا بعد عام ١٩٩٥) كانت ضرورة أن يكون لدينا جبهة عريضة تضم الجميع ، بما في ذلك الأحزاب «التقليدية» . وبشكل هذا الموضوع نقطة خلاف أساسية بيننا وبين البعض خصوصا أولئك الذين كانت لهم فكرة أنه يجب أن نشيء تحالفا بين الحركة الشعبية والجيش الشعبي ، من جهة ، والقوى الحديثة والمسماة أيضا الجديدة ، من جهة أخرى ، مع استبعاد الأحزاب «التقليدية» . وأجرينا هذا النقاش في التجمع نفسه ، في عام

١٩٩٥ ، واختلفنا مع هذا الخط ، فربما تكون الثقة في الأحزاب «التقليدية» قد اهتزت ولكنها لم تتلاش ، فهذه الأحزاب لها قواعدها الاجتماعية ولذا فإنه لن الخطورة بمكان أن نعزلهم ، أى أنه يجب أن نكون لدينا جبهة عريضة ولدينا «التجمع» . وهكذا - ونحن نتحدث هنا - لست قلقا لأننى لا أتنامر ضد أحد ، ونحن نرحب بالجميع ، كل أولئك الذين يعارضون الجبهة الإسلامية ، في التجمع الوطنى الديمقراطى ، فبرنامج الحد الأدنى للتجمع يهدف إلى إسقاط نظام الجبهة الإسلامية ، وبالتالي ، لدينا مساحة داخل التجمع للمناقشة ، كما نحن نناقش الآن ، نتناقش مع حزب الأمة ، نتناقش مع الاتحادى الديمقراطى ، إنه أمر مشروع أن نفعل هذا كله بدون أن نعمل على تقويض التجمع كتنظيم لأن أهدافه متفق عليها كبرنامج الحد الأدنى .

أخيراً ، أود أن أؤكد مرة أخرى على ضرورة بناء التجمع الوطنى الديمقراطى كتحالف عريض يسمح بداخله بهامش من الحرية حتى يمكننا القيام ببعض التحركات . غير أن الصبر قد نفذ لدى البعض ، كما أن البعض الآخر قليل الاحتمال ، ولذا فإن كثيرين يرون أن التجمع لا يتحرك بالقدر الكافى . أنا أنفهم ضيق الصدر بالتجمع ، يمكن تشبيه الأمر بتحريك جبل وإذا استطعت أن تحرك الجبل نصف مليمتر ، فهذا إنجاز كبير . فعلى كل حال ، هذا هو الاتجاه الصحيح . إذن ، القوى التى تؤمن بالسودان الجديد حقيقة يمكنها أن تعمل فى إطار هذه المظلة الواسعة ونحاول أن تحرك

الجبل ، أن تحرك الموقف برمته في اتجاه السودان الجديد . فالبعض قد لا يرغب في التحرك في هذا الاتجاه ، ولكن قوة منطلق الموقف قد تكون كافية لتحريكهم ، وفي بعض الأحيان ، الناس تتحرك ليس لأنهم يريدون أن يتحركوا ولكن لأن الوضع يدفعهم للحرك ، وهذا البعض قد يتحرك وهو يتن ، لكنه يتحرك على كل حال في اتجاه السودان الجديد .

العلاقة بين القوى الحديثة،^(١) وقوى الريف، القوميات،

بعد أن استمعت للمداخلات المختلفة ، أود أن أطرح رؤيتي فيما يتعلق بالوضع السياسي التقليدي للسودان ، فقبل أن يدخل

(١) «القوى الحديثة» هي القوى التي نشأت نتيجة لاستنهاج الدولة الاستعمارية من السودان عدة طرق للتحديث الجزئي لأساليب الإنتاج وإدارته بحيث تتجه مع توجه الإنتاج نحو السوق العالمية وكان من أهم آثار هذه السياسات على البنية الاجتماعية بالسودان ظهور فئات اجتماعية جديدة جاءت كنتاج لعملية الإنتاج التصديري الحديث . وظل وجود قوى الإنتاج الحديث من مزارعين ، عمال ، مهنيين ، فنيين ، موظفين ، مثقفين ، وضباط وجنود . ودورها يتعاظمان على كافة أصعدة الحياة في المجتمع السوداني والتي نشأت بونائر متتارعة بعد الاستقلال في عام ١٩٥٦ . وتتميز هذه القوى بتظيماتها النقابية التي مكنتها من أن يكون لها نفوذ سياسي مؤثر . وبالرغم من أن هذه القوى تعتمد وجودها ، وتكسب نفوذها السياسي هذا ، من موقعها في بنية الاقتصاد الحديث ، إلا أن مفهوم «القوى الحديثة» يستخدم سياسيا ليشير إلى الشرائح التي تشد إقامة دولة علمانية تقوم على حقوق المواطنة ، على أن الأمر الثير للتأمل هو أن معظم عضوية الجبهة الإسلامية تنسب إلى الفئات المختلفة من القوى الحديثة من ناحية الموقع الاقتصادي في بنية الإنتاج ، ولكنها سياسيا وفكريا تسرع نحو بناء دولة دينية استبدادية .

العامل الثالث وهو عامل «القوميات» في المعادلة السياسية ، كانت هناك قوتان : هما القوى «التقليدية» والقوى «الحديثة» والتي يشار إليها أحيانا بعبارة «القوى التقدمية» والقوى «التقليدية» ، عموما ، هي الأحزاب «التقليدية» ، التحالفات التي يقيمونها ، وقد ظلت هاتان القوتان في صراع مستمر منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ .

وبعدها فرض عامل «القوميات» نفسه على الساحة السياسية وهي أساسا من الريف - وهو الأمر الذي أشار إليه ياسر من قبل - وهكذا صارت الخريطة الاجتماعية غير معددة ، مما يجعل التحديد الدقيق لمن هم خلفاء الآخر أمرا فضفاضيا وملتبسا . وكان الأخ طه ، من البجعة ، طريفا عندما قال : «نحن لسنا راغبين في الديمقراطية وإنه بعد سقوط نظام الجبهة الإسلامية نحتاج لفترة انتقالية قد تمتد إلى نحو خمسة عشرة عاما ، وإن الديمقراطية بعد زوال نظام الجبهة لا تكفى ، فنحن جائعون وهكذا» .

إذا ذهبتم إلى الريف ، إلى يامبيرو أو ياي ، مثلا ، وتحدثتم إلى مزارع هناك ، والذي قد تم «تسييسه» ، عن القوى «الحديثة» في الشمال ، فهو لن يفهم عما تتحدثون . إذا تحدثتم إليه عن الديمقراطية سيقول : ما نوع هذا الحيوان . . . هذا هو الوضع الحقيقي في الريف ، الناس هناك واقعيون ، عمليون ، ويهتمون بالأمور التي تمس حياتهم مباشرة . لقد استقبلت وفدا من غرب السودان في وقت ما خلال هذا العام في ياي (جنوب مدينة جوبا بجنوب السودان) . كان الوفد يتكون من نحو أربعة وعشرين

شخصاً من مختلف القبائل وقد قطعوا مسافة طويلة وشقروا الأحراش ليصلوا إلى في ياي ، هؤلاء الناس لديهم مشكلة وهي مشكلة حقيقية ، تدفعهم لكي يشقون عرض البلاد ليحضروا إلى في ياي ، ومن ثم سألتهم : «ما هي المشكلة ؟» وبدءوا يروون مشاكلهم ، وهي تتعلق بالماء ، بالمراعى ، ضمان حرية الوصول إلى الماء والمرعى ، وهي تتصل بالمصاعب التي خلقتها لهم الجبهة الإسلامية ، مثل ما يسمى بالتهب المسلح ، بجانب العديد من المشاكل الأخرى . هؤلاء الناس متدينون بعمق ، لذا عندما كنت أود على تساؤلهم لم أعرف كيف أتجاوب معهم ذلك لأنهم كانوا يهتفون : الله أكبر ، الله أكبر ، وهذا موقف لم أعود عليه ، وفي أثناء ذلك خاطبني أحدهم معلقاً : «والله أنت يا دكتور جون مجاهد تمام» . هذه الأمور تحدث في بلادنا ، وقد كنت أتأمل وأفكر في ذلك ولسان حالى يقول : إذا كانت هذه القوى «الحديثة» في الشمال موجودة هناك لربما كان في إمكانهم أن يعالجوا الموقف .

ما أود قوله هو أن هناك بيئة صالحة الآن يمكنها الاستفادة منها ، فدعونا ننطلق لبناء السودان الجديد في هذه الأراضي للحررة ، فماذا يمنعنا من فعل ذلك ؟ . إذا كان لدينا في الأراضي للحررة مجموعة من الشباب من الشمال ، المتزمين بأفكار السودان الجديد ، مائة ، مائتان ، ثلاثمائة ، مهما كان العدد ، هنا من شأنه أن يحول قورا الوضع في الأراضي المحررة ، بما في

ذلك وحدة البلاد التي يشفق عليها البعض . سيخلق هذا وضعاً جديداً ، فهنا تحول ، هذا تغيير أساسي ، في داخل هذه المناطق . حركات التحرير والثورات الناجحة ، تجربة كوبا مثلاً ، بادربها مجموعة من المثقفين الذين قرروا الذهاب إلى الأحرار تحت قيادة فيدل كاسترو واستطاعوا أن يحدثوا تحولاً في الريف كما شكلوا خلايا في المدن ، وهكذا كانت هناك حركة في الريف وأخرى نظيرة لها في المدن . ارتبطت حركة الريف عضوياً بالحركة في المدن حتى استطاعوا في نهاية الأمر الاستيلاء على هافانا وكوبا كلها ، بينما في تجربتنا النضالية ، ظلت حركة القوى «الحديثة» منعزلة ومنفصلة عن المناطق الريفية .

لذلك ، عندما يتحدث أحدكم عن «السودانات المتعددة» بما يعني أن ما أطلقنا عليه «السودان الجديد» في الأراضي المحررة يقف في مواجهة «السودان القديم» في الشمال ، يصبح الأمر مربكاً ما إذا كنا حقيقة نعني نفس الشيء ونحدث عن نفس السودان الجديد . ذلك لأن قوى السودان القديم تتنافس مع القوى «الحديثة» في الشمال . والآن ، يبدو هذا وكأن وحدة السودان ، وكان ذلك السودان ، مقسم بين القوى «الثقيلية» والقوى «الحديثة» وإن الاثنين يتصارعان حول نفس بنية الدولة من أجل السيطرة عليها . فمن جانب كانت القوى «الثقيلية» تسعى للتحالف لنقل ، مع قوى الريف بتعرض تعزيز موقفها ، ومن جانب آخر ، كانت القوى «الحديثة» أيضاً تسعى للتحالف مع قوى الريف من أجل تعزيز موقفها في مجابهة القوى «الثقيلية»

، بينما مقاربتنا للمسألة هي أنها في جوهرها عملية تحول .

دعني أرجع إلى عام ١٩٩٥ لتوضيح هذه النقطة . في أسمرات كان هذا الأمر معروضا للنقاش أو الجدل . كما نوهت من قبل ، كان هناك تيار يذهب إلى تحالف بين الحركة الشعبية والجيش الشعبي والقوى التقدمية / الحديثة في الشمال ، مما يعني عزل واستبعاد الأحزاب التقليدية . كان ذلك نقاشا حادا . نحن عارضنا هذا التيار لأنه خطر وكانت مجابهة بين الحركة الشعبية والقوى الحديثة في الشمال ، فنحن لا نعرفهم ، وهم جدد بالنسبة لنا ، وهذه هي الحقيقة . جائز أننا نعرفهم من خلال تعريفهم لأنفسهم ، هم يقولون لنا إنهم «تقدميون» ، إنهم القوى الحديثة ، ويمكننا أن نسأل سؤالا مشروعا : ما هو الحديث في هذه القوى ؟ وفي أي واحد منها ، أحتاج إلى إجابة شافية ومقنعة . فعندما أرسلنا قوات إلى دارفور ، كحركة ، لم تكن الجبهة الإسلامية هي التي جابهتنا ، بل واجهتنا كل أشكال القوى لأن ما حدث تم فهمه وكأنه غزو وكانت تلك تجربة مفيدة لنا .

القوى التقليدية موجودة هناك كما ذكرت من قبل ، وربما اهتزت مصداقيتها في عيون بعض الناس في الشمال ، ولكنها لم تفقد قواعدها الاجتماعية . وهذا أمر لم يكن واضحا لنا في حينه ، كما أنه هو غير واضح لنا الآن ، فيما إذا كانت القوى التقليدية نفسها غير قابلة للتغيير لمصلحتها الذاتية . هم يفعلون ذلك في جنوب أفريقيا . القوى التقليدية بزعامة دي كليرك ، وغيره تغيرت

لحماية مصالحهم ولحماية جنوب أفريقيا من التمزق، إذن، إذا كان الخيارين تمزق السودان والتحرك في داخل القوى «التقليدية» لماذا لا يتحركون من أجل منفعاتهم الذاتية؟ .. هذا هو رأى إضافي، تحدثت من قبل عن تحريك الجبل، أي التجمع الوطنى الديمقراطى، فى اتجاه السودان الجديد، الجبل طبعاً لا يتحرك من نفسه، يحتاج إلى جهد. هذا هو معنى ما قصده بالأمس بأنه لابد من تطوير التجمع. الموضوع فى حقيقته هو ألا يصبح التجمع دكاناً مغلقاً بل يجب أن ينضم إليه الآخرون حتى يتشئ له أن يتطور من داخله. خلاف لذلك، سنواجه بموقف حيث يكون غاية ما نصبوا إليه، بالضبط كما فى عام ١٩٩٥، هو تكوين هيكل آخر وحسب. إذن العلاقة بين القوى «الحديثة» وقوى الريف يجب أن نعالجها بأسلوب فى غاية الموضوعية. قوى الريف لا تعرف شيئاً عن القوى «التقدمية» فى المدن، أنتم فى حاجة لتقديم أنفسكم لهم وهناك مجال الآن حيث يمكنكم أن تروجوا لأفكاركم. فى نهاية الأمر، نحن نتعامل مع بشر، مع قواعد. إن كنتم تحدثون عن الديمقراطية، فالتاس ستذهب إلى الانتخابات.

الحاجة إلى التنظيم واستحداث آلية للوصول إلى السلطة

إذن، كيف يتطور نضال القوى «الحديثة»؟ فى نهاية الأمر، فإن هدف أى تنظيم سياسى هو الوصول إلى السلطة وفى تجربتنا القوى «الحديثة» هى القوى الرئيسية التى تقوم التغيير حتى فى الانقلابات، لأن استياء الشعب يفضى إلى أن يقوم ضابط

بانقلاب لأنه قد قرأ علامات عدم الرضا وسط الناس ، لذا كل انقلاب يحدث يكون دائما باسم الشعب . إذن ، إذا كانت القوى «الحديثة» تدعى أنها تمثل الشعب ، فهي أيضا مسئولة حتى عن الانقلابات . القضية هي أن هذه القوى دائما تفتقر إلى آلية تتولى بها على السلطة . يمكنكم أن توضحوا وتظاهروا لمدة أسبوع أو لأسبوعين أو لشهر ، حتى عام كامل ، لكن هذا كله غير كاف . ففي زائير - مثلا كما أشرت إلى ذلك من قبل - كانت هناك انتفاضة ضخمة ، أكبر مما حدث في أي وقت في الخرطوم ، لكن لم تكن هناك آلية للاستيلاء على السلطة . استلزم ذلك انتظار كايلا وقوات متحالفة معه لتتحرك من مدينة «قوما» وبعدها ضارت وكأنها سكين تقطع زبد ، وفي سبعة أشهر فقط ، شقت الطريق حتى كنتشاسا واقتلعت موبوتو من السلطة . ذلك بالرغم من أن النظام قد كان متعفنا لفترة طويلة ، ناهزت عقدا من الزمان ، فقد كان من الممكن للثورة أن تندلع في زائير لكن الافتقار إلى مثل هذه الآلية عمل على تعطيلها . إذن ، حتى بعد أن نكتب موائيقنا ، وتكون لدينا رؤية ، في نهاية الأمر سنواجه بالآلية الضرورية للاستيلاء على السلطة ، والقوة «التقليدية» - التي يتقدمها معظمكم هنا - ستكون هي الأكثر تأهيلا للاستيلاء على السلطة .

إذن ، قضية الآلية المناسبة لإسقاط النظام هامة للغاية ، فهي التي ستحدد الشكل الذي سيأخذه الوضع الجديد . ولتعد إلى الوراء كثيرا العام ١٩١٨ في روسيا ، كان لابد للانتفاضة من أن

تأخذ شكلا مسلحا، عصيانا مسلحا، كما كان لابد من بناء جيش - على الفور - للاستيلاء على السلطة . لأن القوى «الحديثة» لم تكن تملك آلية لإزالة النظام ، لحسم النصر في صالحها قفى عام ١٩٨٥ عندما سقط نميري ، استحوذ آخرون على السلطة . تلك هى القوى التى كانت لديها مثل هذه الآلية . ومن ثم ، تلفت الناس بمنة ويسرة وقالوا : «وين دكتور جون؟ ، أنا يمشى ليه ؟ يمشى عشان يعمل شنو؟» ، وحتى اليوم يلومنا الناس على عدم حضورنا إلى الخرطوم . ولذا ناشدت الجماهير ، المتظاهرين ، المتظاهرين ، ووجهت لهم نداء : «أنتم قد نجحتم فاستولوا على السلطة الآن» . لكن ، دائما يتجه البعض بنظره إلى الوراء وهو ما أسميه «تعمية التحرير» ، فيصبح التحرير شيئا غامضا تكسفه الأسرار ، ويتوقع الناس أن شيئا آخر سيحدث ، وهكذا تتمكن قوى أخرى ، غير تلك التى شاركت وقادت الانتفاضة ، من تشكيل الحكومة . كان يجب أن يصعد شخص ما منصة ما فى الخرطوم ، وفى غمرة الارتباك الذى كان سائدا فى تلك اللحظات ، ويطلب من بعض الشباب الانضمام إليه «حتى لربى كوكاب وعصيات»^(١) ويقول با هو ده جيش الانتفاضة ، بعد شوية حيكون عنلك عشرات من العساكر ، بعد شوية حيكون عنلك ثلاثين رجل ، ميه رجل ، بعد شوية حيكون عنلك تلتمية ودى قوة كبيرة ، بعض العساكر سينضموا ليك وهم ملخومين أو

(١) «الكوكاب» هو الرمح أو الحربة ، و«العصيات» جمع عصا .

عارفين يعملوا في شئو ، واما أرح ، ماشين وين قال ماشين قادة العامة وتأخذ السلطة بي لحمة ده^(١) . هذه هي الطريقة التي استولت بها الجبهة الإسلامية على السلطة ، إنهم درسوا الوضع جيدا . لكن قيادة الجيش هي التي هبات لهم المناخ الملائم . فقد هددت القيادة بالانقلاب ، في مذكرة من عشرين نقطة ، ومن ثم بدلا عن تنفيذ الانقلاب ، هرعوا لاستشارة الناس ، أنت لا تستشير حول القيام بانقلاب . استعلت الجبهة الإسلامية هذا التلميح ولم تتوان عن تنفيذ انقلابها . وهكذا ، عندما استولوا على السلطة أعلنوا انقلابهم باسم قيادة القوات المسلحة . كنت أستمع إلى بياناتهم الأولى ، فقد ظلوا يستخدمون اسم قيادة الجيش لفترة طويلة بعد الانقلاب بينما حقيقة كانت قيادة القوات المسلحة رهن الاعتقال . فقبل أن تعرف الوحدات العسكرية في الأقاليم المختلفة حقيقة الأمر ، كانوا هم قد وطدوا أقدامهم . وكانت القوة التي تمكنت من الاستيلاء على السلطة مجرد مليشيات تقدر بنحو ثلاثمائة ضابط انضم إليهم عدد قليل من الجنود . لكن ، كان لديهم تنظيم ، وبالطبع تم اخنراقهم لمؤسسات الدولة لفترة خلت ، وهلم جرا .

في الوضع الراهن ، فإن الآلية المناسبة لإسقاط نظام الجبهة

(١) سواء كانوا مرتكبين أو مقهورين لما فعلون ، وهم يتسلطون . إلى أين نحن

فاهون ، وتقول لهم : « إلى القيادة العامة لقوات المسلحة » . وهذه الطريقة

تستولي على السلطة في غمرة الارتباك الذي يسود ساعتها

والبديل له يرتبطان جدليا ، فأنت لا تستطيع أن تناقش أحدهما دون الآخر . البديل للجبهة الإسلامية سيتحدد وفقا للطريقة التي يسقط من خلالها النظام ، وهذه في طبيعة الأشياء .

ومع أهمية هذا النقاش ، فبالطبع فإن تفصيل رؤية السودان الجديد أمر مهم للغاية ، لكن يجب ألا يستغذ كل وقتنا وطاقاتنا إذ من الممكن إنجازها في شكل بيان مقتضب وشامل في نفس الوقت . ذلك لأننا ظلمنا نتحدث عن هذه الرؤية ونقدم محاضرات حولها . إذن ، يمكن أن تكون لدينا رؤية للسودان الجديد في صفحة واحدة معبرة ، ومن ثم نصب جهودنا ونوظف طاقاتنا في التنظيم ، فبدون تنظيم فإن ما يمكن أن يفعله المرء قليل جدا . التنظيم الذي لدينا الآن هو التجمع الوطني الديمقراطي ، إذا حاولتم أن تلتفوا عليه فستفقدون إلى تهيمش أنفسكم في نهاية الأمر . هذا لأن القاعدة الاجتماعية ربما لا تستجيب لكم ، بينما الريف ليس في متناول القوى «الحديثة» . إذن طوروا أنفسكم في إطار التجمع الوطني الديمقراطي . فإذا تغيرت القوى «التقليدية» ومضت في اتجاه السودان الجديد لمصلحتها الذاتية ، وهو على الأرجح ، فهذا هو الطريق إلى الأمام . ربما تغيرت بعض القوى «التقليدية» أكثر من القوى «الحديثة» . في الوقت الراهن ، نحن نعمل معهم على نحو يومي ، بينما لا تزال علاقتنا مع القوى «الحديثة» على مستوى النقاش ، نتأمل فيما نفعل حتى تمر ستان . المرة القادمة التي نلتقي فيها بعد عامين ، يكون قد تم خلالها

تحرك داخل القوى «التقليدية» بينما تستمرون أنتم على هذا المنوال حتى يحين وقت تجدون فيه القوى «التقليدية» قد أصبحت هي القوى الثورية وتصبحون أنتم القوى «التقليدية» .

وهكذا ، أعود للحديث عن آلية إسقاط النظام والتي أرى ، كما أسهبت من قبل أنها تتكون من مجموعة من أشكال النضال . الانتفاضة مازالت ضرورية ، لكنها في اعتقادي غير كافية ، ولا ينطبق هذا على الوضع الحالي فحسب ، فقد كانت دائما ضرورية ولكنها أيضا غير كافية . هذا هو السبب في ألا تكون هناك «حكومة انتفاضة» . إذن ، من بين أشكال النضال هذه نحتاج إلى تطوير الكفاح المسلح ، فإذا كانت القوى «التقدمية / الحديثة» جادة حقا ، إذن دعونا نحض الناس للاتخراط في التدريب العسكري . هناك ياسر جعفر الذي يفود أحد كتائب لواء السودان الجديد في جنوب كسلا ، وهو من واد ملني . هذه هي حالات متفردة ومع ذلك فإن لها وقعا عميقا من حيث ما تحدثه من تحول في الوحدات المسلحة نفسها . هذه هي إحدى الآليات التي ستصلون عن طريقها إلى السلطة ، ولا يمكن القيام بها غيايبا حيث تسترعى القوى «التقدمية» في مكان ما «ولم يأسر يعملوا إليهم» ، الناس ديل ناس منو؟ . أنا جسمي دبابة عشان نساكل ليكم^(١) أنا مخلوق من عظم ولحم تماما كأي إنسان آخر . في الحقيقة ، نحتاج أن نحدث

(١) «من هم هؤلاء الناس الذين سيعملون بيازة من هذه القوى؟ فجسمي ليس «صفحا حتى أقاتل من أجلكم» .

تحولاً جذرياً وهناك مجال لذلك. المناقشات النظرية ضرورية لكي نشحذ رؤيتنا للأوضاع الماثلة أمامنا، لكن، في نهاية الأمر، القوى «الحديثة» لا تستطيع أن تصل إلى الحكم بدون أن يكون لديها آلية تستولى بها على السلطة. أكرر أن هذه الآلية في الوقت الراهن تتلخص في توحيد الانتفاضة مع التحرك داخل الجيش، مع العناصر التي لم تستحوذ عليها الجبهة الإسلامية، ومع الكفاح المسلح. كيف يتم توحيد هذه الوسائل؟ ومن الذي يوحدها؟ هذه أسئلة هامة. عندما أتحدث مع البعض من القوى «الحديثة/التقدمية»: «يقول عندنا جماهتنا في الداخل، وأنا يقول أها ناس منو؟ هل أنتم في اتصال مع جماعتنا ده؟»^(١).

الفرص لتفصال القوى الحديثة، متوفرة

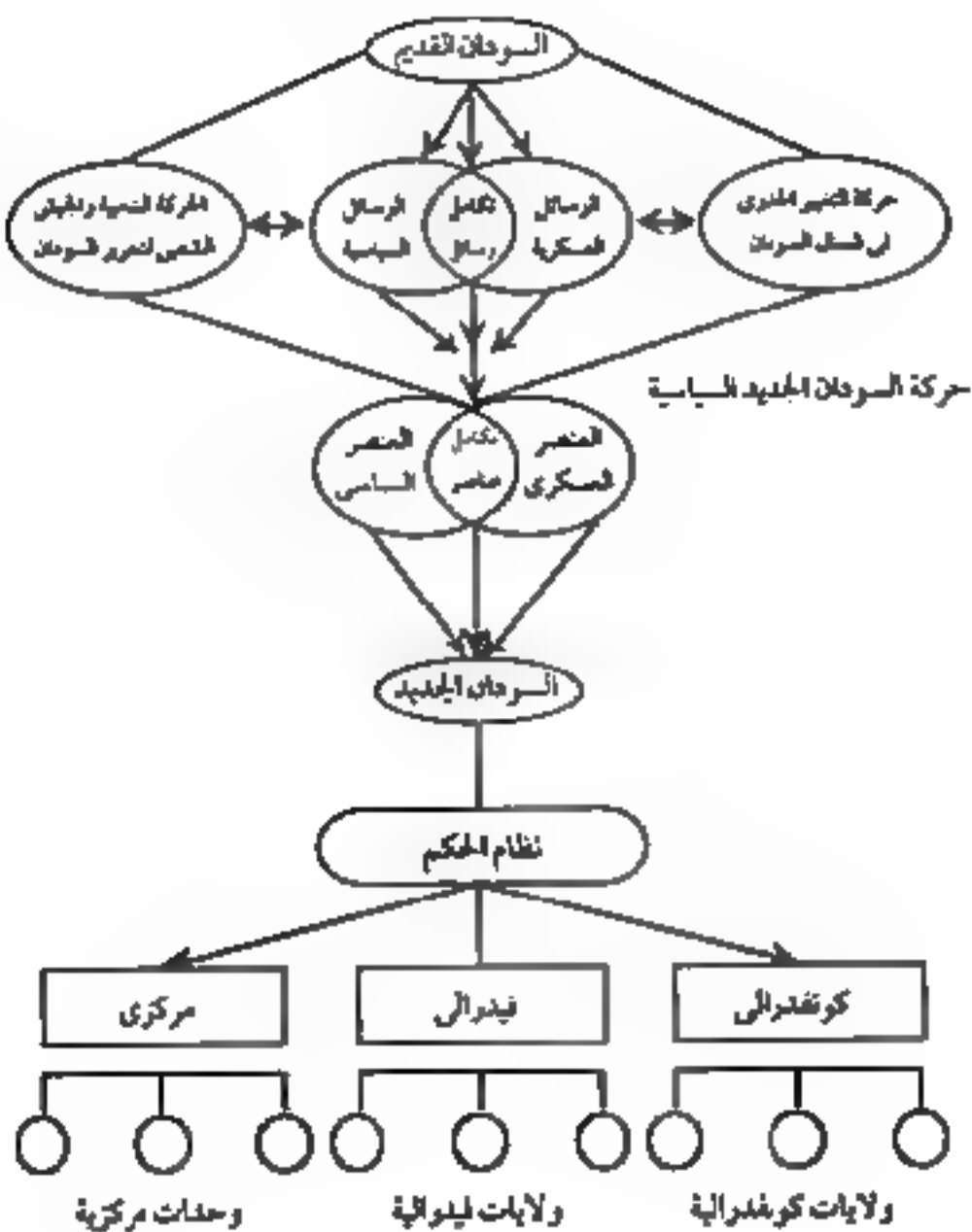
تصور الآن فرص لتفصال القوى «الحديثة/التقدمية» أكثر من أي وقت مضى. الرصع قد أصبح منفتحاً. ومع ذلك فإن هذه الفرص والفرص لا تأتي كثيراً، لم تتم الاستفادة منها. رغبت في أن أتنازل عن القيادة إلى شخص ما في عام ١٩٨٥، يمكنكم أن تالوا أيضاً إن كان ذلك تكتيكياً أم فعلياً، لكن العرض قد قدم على كل حال. ولأن هناك حاجز نفسي، فالبعض يتحدث عن الحاجز النفسي، قلت لذلك الشخص: «إذا توليت قيادة الحركة

(١) «يقولون لدينا من يدور في داخل السودان، وأنا يدورى أسأل. من هم؟ هل أنتم في اتصال معهم؟».

الشعبة والجيش الشعبي ، وأنت قائدى فى القوات المسلحة ، وأنت من الشمال ، ونحن نسانك ، ربما انضم إلينا الشماليون . هذا طبيعى وليس موضوعا للانتقاد ، هو التعامل مع الواقع الموضوعى . الناس عادة تفكيرهم محدود وكل شخص يريد أن يرى «أمله» من حوله ، أنت تود أن ترى رجال قبيلتك ، أنت تريد أن يكون معك أحد من منطقتك وتود أن ترى أحدا من ديانتك . وهكذا ، قصدت أن أقدم ذلك العرض حتى يكون هناك تحرك ، أيا كان ما سيحدث لاحقا ، كيفما يتطور الموقف ، نحن منقسمين معا . لكن ، بالطبع لم يقل ، ذلك الشخص ، العرض وهكذا ما زلت قابعا فى موقعى كقائد للجيش الشعبى كما ذكرت ، مجتمعاتنا تتميز بتداخل الأنظمة ، لدينا ، فى نفس الوقت ، مجتمع قبلى ، وفى بعض الأماكن مجتمع إقطاعى ، لدينا رأسماليون ، بعضهم بدون رأسمال (رأسماليون بالتطلعات) ، لدينا اشتراكيون أيضا بالتطلعات ، لدينا كل أنواع الأنظمة هذه فى داخل مجتمعاتنا هذا مصدر ضعف كما أنه أيضا مصدر قوة لأنه فى داخل مثل هذا المجتمع يمكن لأى شيء أن يحدث . نحن ، مثلا ، استطعنا أن ننظم حركة تأسست فى مجتمع ريفى محض . ليس من السهل أن تفرس أفكار السودان الجديد ووحدة البلاد فى مجتمع قبلى حيث تسود أحاسيس مفرقة فى المحلية . هذا يدل ضمنا على أن تداخل الأنظمة ممثلا فى القوى الاجتماعية السياسية سيقود فى النهاية إلى تحقيق السودان الجديد .

حركة السودان الجديد السياسية

معظمكم قد رأى الرسم البياني الذى يفسر مفهوم لواء السودان الجديد (الشكل ٢) . فى هذا الرسم ، لدينا السودان القديم ، لدينا الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ، ولدينا حركة سياسية من أجل التعبير الجذرى (حركة قوى السودان الجديد) فى الشمال ، فصلنا أن نتجنب استخدام عبارة «حديثة» أو «تقدمية» لكن عنيينا القوى التى ترفض ما ظل يحدث خلال الأربعين عاما الماضية . هذه القوى ستساهم فى لواء السودان الجديد ، ومن ثم تعقد مؤتمرا وتوصل فى نهاية الأمر إلى حركة سياسية للسودان الجديد ، بدون أن نعين لها اسما . وهكذا نحقق السودان الجديد ، ثم بعد أن نكون قد حققنا السودان الجديد ساعنها نتحدث عن نظام حكمه ، سواء كان مركزيا أو فيدراليا أو كونفدراليا . هذا الطرح يثير حساسية شديدة وسط قواعد الحركة الشعبية ، فهم يميلون إلى البحث والتدقيق وينزعون إلى الشك والارتياب حول ما يعنيه هذا الرسم يصف الطريقة التى من خلالها ستناقش وتعمل الحركة الشعبية وقوى السودان الجديد فى الشمال مفهوم السودان الجديد فى داخل منبر لواء السودان الجديد ، ويتفاعلوا معاسياسيا وعسكريا ، حتى يعقدوا مؤتمرا تتصور أن يفضى إلى تكوين حركة للسودان الجديد .



الشكل (٦)

لواء السودان الجديد : تحرير السودان الجديد

المادة الأولى للرسم أشارت إلى : الحركة السياسية للسودان الجديد وأصررت أنا على حذف أداة التعريف (ال) لتصبح حركة ، لأنك إذا قلت الحركة فكأنك قد كونت هذه الحركة السياسية فعلا . لكن ، عندما نحذف أداة التعريف نحيل الأمر كله لذلك المؤتمر ليقرر بشأن هذه الحركة وما يجب أن تكون عليه ، بما في ذلك الاسم . ومع هذا ، فبالنسبة لقواعد الحركة الشعبية والحيش الشعبي فذلك يعني أنه عندما تتكون هذه الحركة فإن الحركة الشعبية ستختفى ويتنى وجودها ، وهذا يحتاج منطقى ، وأنا أقول : لما لا ؟ وترد هذه القواعد : «لكن نحن بودر هناك»^(١) . إذن ، هم يعتبروننى وكأنى أقذف بالحركة الشعبية فى موقف سياسى ملتبس ومشكوك فيه . وهكذا ، الكثيرون عارضوا فكرة وهيككل لواء السودان الجديد . . . ومن جانب آخر ، عندما طرحنا الفكرة ، بعد حوارات ومناقشات مستفيضة ، على كل قوى السودان الجديد فى الشمال قالوا : «اللواء فرع للحركة الشعبية» . أنا ، إذن ، أتمرضى للانتقاد فى الشمال كما أتمرضى له فى الجنوب ، وهكذا واصلت العمل مع القوى «التقليدية» ، فربما استطعنا أن نرحل الجبل . لكن ، إذا التفت كل هذه القوى فى التجمع الوطنى الديمقراطى ، يمكن أن يتحرك الجبل بدون عناء كبير .

إذن ، القضايا المطروحة ، كتقرير المصير والكونفدرالية ، طالما كان الاتجاه واضحا والرؤية واضحة ، نحن على ثقة بأننا مستوصل إلى ذلك ، يمكنكم أن تصفوها بأنها تكتيكية أو مقصودة أو كليهما (١) ستختفى وتذوب .

إذا كانت ستقود إلى الاتجاه الذي اخترنا . من المهم أن يكون لنا تنظيم كالتجمع الوطنى الديمقراطى . ربما كان التجمع شكلا تنظيميا للحد الأدنى ، لكنه يمكن لمجموعات «القوميات» فى تنظيماتها المختلفة ، مجموعات القوى «الحديثة/ التقدمية» ، منظمات المرأة أن تعمل كلها سويا فى داخله لكى تحرك الجبل . هنا كله يستدعى نقاشا كما يقتضى فعلا وعملا أيضا . النقاش يمكن أن يتم بواسطة شبكة الانترنت ، أو عن طريق ورشة عمل ، أو من خلال مركز القرن الأفريقى للديمقراطية والتنمية فى نيروبي ، والذي من الممكن أيضا أن نستخدمه كمببر لتنظيم ورشة عمل وتوفير التمويل اللازم كمؤسسة محايدة . الأمر المهم هو أن نعد لاجتماع مثل هذا يشارك فيه كل الأفراد والتنظيمات، بدون أن يتخلوا عن أسمائهم ، شتشاركون كاحمد وكإبراهيم ، وتنظيمات مستحفظون بهويتكم . ومن ثم نحصل على منبر نعقد فيه اجتماعنا ، وبدلا من أن نبادل الأفكار فى «تمرين ذهنى» ، كما نفعل الآن ، تكون لنا أجندة ما نبحثى التوصل إليه . يمكننا أن نخرج من هذا الاجتماع بشئ وسيكون جيدا أن نخرج بشئ من تمرين ذهنى حول المواضيع المطروحة .

التجمع الوطنى الديمقراطى أساسى وضرورى لنصائنا

ومع ذلك ، مهما كان ما سوف تخرج به من هذه الاجتماع يجب ألا يتعارض مع التجمع الوطنى . التجمع ضرورى لنصائنا، وحقا يمكن أن يتحرك . فالقوى «التقليدية» يمكن أن

تتحرك ، وهم فى الواقع قد تحركوا ، مع أن البعض لا يوفيههم حقهم ، والبعض الآخر نافذ الصبر حيال تحركهم ، لكنهم يتحركون . وهكذا ، لا أود أن يحبنى أحد وكأنى أقل من شأن التجمع ، أنا لست كذلك أبدا وكل ما أقوله هو فى سياق التجمع نفسه . تحدثت بصراحة فى اللقاء الجماهيرى بالأمس عن الانضمام للتجمع وتطويره وتعزيزه . إنه لفى مصلحتنا ، مهما سمحنا أنفسنا قوى «تقدمية» أو قوى «تقليدية» أو قوى تعارض نظام الجبهة الإسلامية ، أن نظل مع بعضنا البعض فى إطار برنامج الحد الأدنى هذا . عندما يذهب نظام الجبهة هناك بعضكم أبداً تخوفاً عبروا عنه بالسؤال : ما هى الضمانات ألا تعود القوى «التقليدية» إلى الحكم وهى كما هى لم تتغير ؟! أنا لست قلقاً من ذلك لأننى لا أعتقد بأن نظام الجبهة الإسلامية سيسقط بدون أن يكون هناك تغيير جلى داخل أى تنظيم يسمى لإسقاطه وفى سياق الآلية التى يستخدمها لإسقاطه . كلما استمر نظام الجبهة فى الحكم ، كلما استمرت بلادنا فى التدهور وفى النهاية إما أن يتحقق السودان الجديد أو تتمزق البلاد . أنا لا أعتقد مطلقاً أنه يمكن المحافظة على السودان القديم فى أى شكل آخر ، سواء كان ذلك فى الشكل القديم أو فى شكل «ليبرالى» لأن تلك أيضاً نزعة محتملة . فالسودان القديم سيحاول للمحافظة على نفسه بدلاً عن الشكل القديم للأحزاب «التقليدية» ، لفظ «ليبرالى» ربما لا يكون التعبير الصحيح ، لكن فى أى شكل آخر غير ذلك الشكل القديم

، إذن ، حقيقة الاتجاه هو إما استمرار حكم الجبهة وما يتبعه من انحطاط حتى نتمزق أو نسلك اتجاه السودان الجديد ، وهو طرق النجاة الرئيسى الذى سينقذ بلادنا .

بناء السودان الجديد على الواقع فى الأراضى المحررة

إذن ، نحتاج إلى تفصيل رؤية السودان الجديد ونحتاج إلى تطوير آلية لإسقاط النظام ، وقد يقتضى الأمر حتى ذهبكم أنتم إلى الأراضى المحررة لخلق نموذج للسودان الجديد الذى نتحدث عنه ، ولبنائه على أرض الواقع ، ومن ثم نشاهده وهو ينمو ، فإن لم يكن هو ما نريده ، نقوم بإجراء التغييرات الضرورية حتى يأخذ الشكل المرغوب فيه . هذه الإمكانية موجودة فى كل مكان ، الآن لدينا مناطق محررة فى الجهة الشرقية ، وهكذا فإن الفكرة القديمة من عدم إمكانية الكفاح المسلح فى الشمال ما عادت مقبولة ، فنحن قد أصبحنا هناك . نحن الآن فى عدة مناطق بشمال السودان ، نحن فى جبال النوبة ، وهى جزء من الشمال ، نحن فى جنوب النيل الأزرق وهو جزء من الشمال ، ونحن فى الجهة الشرقية من كسلا وحتى عقيق على ساحل البحر الأحمر . إذن ، يمكن أن نترجه الآن ونضع على الأرض ما نعبه بالسودان الجديد فى عقيق ، فى همشكوريب ، فى منطقة كسلا ، فى منطقة الدمازين ، فى جبال النوبة وفى كل جنوب السودان .

ربما يكون التفاعل والعمل فى داخل الأراضى المحررة أفضل

بكثير من المناقشات التي ظلمنا نجربها في غرفة مغلقة ، وربما تتجاوز الموائيق التي درجنا على كتابتها ، أو حتى الاجتماعات بين الأطراف المختلفة والتي ما يرحنا نعتقد . نخلو اقرارا راديكاليا وأدخلوا أنفسكم في تنظيمات ، سواء كأفراد أو كتشكيلات أيا كانت مسمياتها ، وأرسلوا الشباب إلى المناطق المحررة ، ليس الشباب فحسب ، فالأطباء مطلوبون والزراعيون مطلوبون . إذا كانت هناك مزرعة ، مزرعة للسودان الجديد ، كمشروع مثلا ، وكما قلت من قبل ، فجوال واحد من محصول عباد الشمس يصل سعره إلى ١٥٠ دولار أمريكي في السوق . نحن انفتحن نحو الأسواق العالمية ، ونستطيع أن نجند أسواقا . فإذا أنتجنا ١٠,٠٠٠ طن ، وهذا يمكن في موسم واحد ، هذه ١٠٠,٠٠٠ جوال كل واحد منها قيمته ١٥٠ دولار ، سنحصل على خمسة عشرة مليون دولار أمريكي . بهذا المبلغ نستطيع الآن أن نوفر التمويل لبناء قوات وحركة السودان الجديد ، كما أن سكان المنطقة التي تم فيها إنتاج المحصول سيذوقون بأنفسهم ثمار السودان الجديد ، ومن ثم سيتسبون إليه . هذه هي الأشياء العلمية والتي يمكن حقيقة أن نقوم بها وفي الواقع هناك أيضا إمكانية لتنفيذها ، إلا أننا لا نستهزئ هذه الفرص . ربما كان أحدكم هنا محقًا عندما قال إن الحياة في القاهرة مريحة . إنه مريح أن تقوم بالثورة من داخل شققنا . هذه ليست مبالغة في الانتقاد ، لكن حالما نفرغ من صياغة الرؤية والآلية ، سيأهم كل فرد منا وفقا لظروفه . العنان لمحمد وردى

هنا سيؤلف أعاني للسودان الجديد ويمكن أن يذهب إلى الأراضي المحررة كما فعل في وقت سابق . هذه مساهمة . يمكننا أيضا أن نفتتح جامعة السودان الجديد ، أنا اقترحت ذلك في وقت ما ، والمباني جاهزة . هناك ، مثلا ، معهد زراعي في يامبيو . وتحدثت أيضا مع رؤساء بعض الدول الصديقة لاستضافة جامعة السودان الجديد . ستكون هذه بمثابة مساهمة السودان الجديد في تعليم شبابنا . وهكذا ، إن كنا قد عملنا على تنفيذ هذه الفكرة ، فإن الطلاب الذين يحاول البشير تجنيدهم الآن ، والذين بدورهم يقاومون ولا يجدون مكانا يستوصيهم ، لكان من الممكن أن ينضم هؤلاء إلى جامعة السودان الجديد .

بدأت الأفكار والتطبيقات العملية للسودان الجديد تأخذ شكلا ونحن ننطلق بعيدا عن تعمية التحرير واجترار العبارات المعجمة الإنشائية ذلك أن السودان الجديد سيأتي بطريقة ما من مكان ما أو أن بعض الناس سيصنعونه لنا . هذه البرامج العملية هي التي ستحول السودان الجديد من مجرد فكرة إلى واقع ، جامعة للسودان الجديد ، مزرعة السودان الجديد للشباب ، ومن ثم سيكون لدى شبابنا مكان يذهبون إليه خلال العطلات . كذلك الأطباء ، مثلا ، يمكنهم أن يقتطعوا ما تيسر من وقتهم لخدمة مواطنيهم في الأراضي المحررة ، فهم جزء من السودان الجديد . كل هذا يمكن القيام به بينما تستمر أشكال النضال الأخرى ، نحن نجهز للانتفاضة ، نحن نعمل في داخل الجيش كما نولي الاهتمام

■ حوار مع القوى الجديدة ■

بتطوير الكفاح المسلح . إذا كان للقوى الجديدة آلية للاستيلاء على السلطة في الخرطوم خلال الشهر القادم أو العام القادم ، فهذا إنجاز ، وإن لم نستطع ، نحن نعمل بالتدريج ونخلق في الظروف الملائمة . وهكذا ، هناك الحركة الشعبية والجيش الشعبي كوعاء ولواء السودان الجديد موجود كوعاء ، وهناك أيضا في الساحة القوى الأخرى التي تؤمن بالسودان الجديد . دعونا نتجه إلى وصلهم وإلى مواصلة هذا الحوار حتى نتوصل إلى رؤية موحدة . سنستمر أيضا في العمل مع القوى «التقليدية» ، ربما سيحولون أنفسهم ، حتى أن بعضهم قد وضع النجمة الحمراء على أعلامهم . هذه هي التطورات التي تحدث من حولنا .

الأخ الواثق ، لا أدري كيف ستختتم هذا الاجتماع (The Brainstorming ، لكن دعنا نترك الأمر للنقاش ربما نخرج باقتراحات في هذا الشأن . فنحن قد قمنا بشعصيل آرائنا . أنا سعيد بأن أكون معكم وتتاح لي هذه المناسبة لأستمع إلى آرائكم كسودانيين مهتمين وأيضا للتفاعل معكم . أعتقد أن الوقت قد حان للتحرك بعيدا عن «موات» حالة الانتظار اليائسة التي نعيشها وأن نقوموا بعمل حاسم ، كما يقول الإنجليز ، أن «نلقوا بأنفسكم في الماء» ، فتضطرون للسباحة أي الإنجاز .

ربما لم أتعرض لأحد المواضيع وهو الاقنيساس الذي استخدمته من الكتاب المقدس لا ، لم أقتبس من الكتاب

المقدس بسبب طبيعته الدينية ، وأنا أيضا لا أقول إننى لست متدينا . إنما كنت أشدد على «تاريخيت» ، أننا شعب تاريخي إن كان هذا مكتوبا في الكتاب المقدس ، فلماذا لا أقتبس منه . إن كان مكتوبا في القرآن ، وفي الواقع بعضكم الذى يقرأ القرآن لماذا لا يبحثون فيه عن ذكر السودان ، فإن كان هناك سواء ذكر باسم كوش أو كيغما ذكر ، سيكون الاقتباس منه أمرا طيبا . إذا جاء ذكر السودان في الكتابة المصرية القديمة ، الهيروغليمية ، سأقتبس منها ، وإذا كتب في التوراة ، سأقتبس منها على حد سواء . ليس لهذا دلالات دينية على الإطلاق ، أنا فقط أقول أن بلدنا ، السودان ، مذكور في الكتاب المقدس . هذه هي النقطة التى قصدتها ، فيجب ألا تثير أى حساسيات دينية .

أخيرا ، أود أن أشدد على ثلاثة أمور هي : تفصيل الرؤية ، الآلية والبديل لنظام الجبهة الإسلامية . فالآلية والبديل مرتبطان عضويا ، إذا لم يتحقق هذا الارتباط ، فلا تأملوا فى الوصول إلى السلطة ، ذلك لأن الآلية التى نستخدمها هى التى تحدد القوى التى ستأتى للسلطة ، سواء كانت القوى «التقليدية» أم القوى «الحديثة / التقدمية» . الفراغ الذى ستحدثه الجبهة الإسلامية سيملؤه أولئك الذين لديهم الآلية لإسقاط نظامها . هذه الآلية موجودة بالفعل ، فقط تحتاج إلى وجود القوى «الحديثة / التقدمية» فى مختلف جيوش التحرير ، حتى فى لواء السودان الجديد الذى يعتبره البعض فرعاً للحركة الشعبية ، لكنه هناك ويمكنكم أن

تستحوذوا عليه ، فهو يتيح مجالاً للتضال . فإذا ذهب خمسمائة خريج من الشمال ، لهم آراء «تقدمية» ، سيغير الوضع بصورة أساسية ودراماتيكية . هذه هي احتمالات وفرص ، كما ذكرت من قبل ، تتوفر لنا بسبب ضعف نظامنا الذي يتميز بالتداخل حيث نجد حسن التراي ولجد أى شيء آخر ، يتعايشون فى نفس الوضع ، رأسالى ، اشتراكى ، مزارعين ، مجتمعات قبلية ، هذا التداخل يوفر كل هذه الاحتمالات . إذا كنتم موجودين ، على سبيل المثال ، عندما استقبلت ذلك الوفد من غرب السودان ، وكان إلى جانبى مائة خريج من الشمال ، لولد هذا لدى الوفد شعوراً بالطمأنينة لأنهم وجدوا أناسا يتسبون إليهم واقعة أن يرتحل هذا الوفد من غرب السودان ليأتى إلينا فى ياي ، إنما هي مؤشر لمعجز القوى «التقدمية» التى يتعذر وجودها ويتعذر الوصول إليها . كان الواجب أن يذهب هذا الوفد إليهم إذا لمسوا أن لهذه القوى شيئاً نقدمه .

مناقشة لاتخاذ خطوة حاسمة

البارحة ، فى قاعة المؤتمرات ، كنت سعيداً لأننى شاهدت أمامى صورة للسودان الجديد . كان هناك أناس من مختلف أنحاء السودان ، من الجنوب ، من الشرق ، من الغرب ومن الشمال ومن الوسط ، مسلمون ومسيحيون . كان ذلك منظرًا زاهياً مبهجاً ورائعاً . هذا ببساطة لأنهم أدركوا بأن هناك أملاً لتحقيق السودان

الجديد، جاءوا لهذا السبب . هذا مؤشر بأن مستقبل بلادنا يكمن في اتجاه السودان الجديد . دعونا نضم هذه العناصر بعضها إلى بعض . فالمادة الخام متوفرة هناك ، بما في ذلك الأفكار . ما نحتاج إليه لكي نلتصم كل هذه المكونات ، وهذا لن يحدث بطريقة سحرية ، هو اتخاذ خطوة حاسمة وثورية . أناس مثل ياسر حرمان اتخذوا خطوة حاسمة ، عشرة أو إحدى عشرة سنة مضت ، وانضموا إلى الحركة الشعبية والجيش الشعبي . هذا هو «إلقاء النفس في الماء» ، فياسر لم يكن يعلم ما سيواجهه هناك وهو قرار يحسبه البعض مخاطرة بالغة ، لكن هذا هو ما أسميته خطوة حاسمة ، والثورات درما كذلك . في الجيش الشعبي نقول «فلان» كناية للأشخاص الذين تأمل في أن ينضموا إلينا لأنهم كانوا في تنظيمنا الداخلي علما كنا في الجيش السوداني . وهكذا ، عندما استفسر عن سبب عدم حضور «فلان»؟ يجيبون : لديه مشاكل أسرية ، ثم هو في انتظار مرتبه ، ثم لديه ديون بجمع فيها ، وعندما يرتب كل هذه الأمور ميأتي ، وهكذا ، ينتقضي عام ، ثم يمر عام آخر ، ثم ينتقضي العام الذي يليه ، وبعد فترة من الزمن أحاط علما بأن «فلان» قد أصبح وزيرا في حكومة البشير . فهو لم يتخذ خطوة حاسمة ، لم يلق بنفسه في الماء .

إذن ، أناشدكم أن تتخذوا خطوة جريئة وأن تأخذوا قرارا حاسما . هذا هو معنى أن تكون ثوريا ، أن تقوم بخطوة ثورية وإلا فستصبح راكدا . أكرر بأنه لو كان لدينا ثلاثمائة أو أربعمائة

أو خمسمائة شاب انضموا اليوم للواء السودان الجديد سيتغير كل شيء ، حتى صراعكم مع القوى «التقليدية» سيتغير في داخل التجمع الوطني الديمقراطي ، أو انضموا إلى التجمع والذي سيكون منبراً مفتوحاً . أحللت اقتراحاتكم أن نتحاور حول رؤية السودان الجديد من خلال شبكة الانترنت . يمكن أيضاً أن نعقد ورشة عمل ، وبدلاً من أن تكون تحت مظلة لواء السودان الجديد أو غيره ، يمكننا أن نستخدم مركز القرن الأفريقي للديمقراطية والتنمية ، في نيروبي ، يمكننا أن نخرج بقرارات من ورشة العمل هذه ومن ثم ننطلق إلى الأمام .



الفصل

الخامس

5

ملاحظات حول الزيادة

إلى جمهورية مصر العربية

في العلاقات مع مصر

الجزء الأخير من حديثي يتضمن ملاحظاتي عن الدور الذي اعتقد أن إخواننا وأخواتنا في مصر يمكن أن يضطلعوا به . إنه شرف كبير لي وللوفد المرافق أن نزور القاهرة ومصر ونتعاون مع الحكومة المصرية ونحدث إلى الشعب المصري ، ومن خلاله إلى بقية العالم العربي . كانت الزيارة إيجابية ومشعة جدا ، وشعرنا أن لها وقعا طيبا في مصر والعالم العربي وكذلك في السودان وأتوقع أن تأتي بنتائج إيجابية . لقد أتاحت لي فرصة مقابلة المسؤولين ، على كل المستويات ، بمن فيهم وزير الخارجية ، عمرو موسى ، ويوسف والي ، نائب رئيس مجلس الوزراء والمستشار السياسي الخاص لفخامة الرئيس ، الدكتور أسامة الباز ، . تميزت محادثتنا بالإيجابية والصراحة ومن ثم كانت إيجابية ومشعة . وفي نهاية المطاف قابلت فخامة الرئيس ، وكان اللقاء جيدا وحارا جدا .

وهو رجل عظيم وتوصلنا إلى فهم مشترك حول كل القضايا والتفت أفكارنا . وأرى أنه أمر في غاية الأهمية لأن مصر تستطيع أن تلعب دورا هاما في السودان .

ولقد أسلفت القول عما يربط بيننا من علاقات تاريخية راسخة وعلينا أن نعيد قراءة الماضي لكي نفهم الحاضر ونشق طريق المستقبل ، لمستقبلنا يكمن في أن نكون مع بعضنا البعض . كذلك قمت بزيارة ممتعة إلى الأهرامات ، صعدت فيها إلى قمة الهرم وهناك شعرت بأنني أوفر صحة مما كنت عليه قبل أن صعد . ثم زرت المتاحف ، وشاهدت المومياءات التي تكونت لدى انطباعات ايجابية للغاية ، فقد كانت زيارة ملهمة إذ شاهدت بعيني الأشياء التي كنت قد قرأتها في الكتب واعتقدت فيها بشدة ، ولذا فأنا راض كل الرضا عن هذه الزيارة .

————— ■ ————— ملاحظات حول الزيارة إلى جمهورية مصر العربية —————

لقد تمكنت من نقل وجهة نظرنا إلى فخامة الرئيس ، وهي تتلخص في تأكيد موقفنا من وحدة بلادنا ، فالحركة ظلت تنادي وتدعو إلى وحدة جديدة ، غير الوحدة القائمة منذ الاستقلال والتي كلفتنا واحدا وثلاثين عاما من الحرب والاقتتال . والجهة الإسلامية لست هي وحدها المسؤولة عن ذلك بل مجمل سياسات «السودان القديم» ، ويمكن لمصر أن تساعدنا في هذا الاتجاه ، بالطريق الوحيد هو تحقيق وحدة في إطار دولة قومية Nation-State قادرة على الصمود أي وحدة قائمة على تنوعنا التاريخي والمعاصر حتى يشعر كل فرد منا أنه ينتمى إلى بلده . وقد لقيت هذه الرسالة قبولا عاما لأنها الحقيقة . وقد كنت صريحا في كل المناقشات التي تمت ، كما كان كل من قابلته صريحا أيضا . أنا مقلد وممتن لكل الحوارات التي جرت مع مختلف المجموعات ، من مثقفين وأحزاب سياسية ، والمجموعات المثلة لوجهات النظر المختلفة ، وقد نقلت لهم نفس الرسالة ولمست استجابة مماثلة .

كما أتيت لي أن ألتقي السودانيين بمصر وأن أخطبهم في لقاء جماهيري كبير ، وأنا ممتن لفخامة الرئيس والمسؤولين لما قاموا به من ترتيبات وما قدموه من تسهيلات . فقد حضر هذا اللقاء حوالي ثلاثة آلاف من السودانيين ، واكتست المناسبة بروق خاص إذ كان الحضور ممثلا لكل السودان ، شماله وجنوبه ، غربه وشرقه . وتقدم هذه الاستجابة دليلا آخر على رغبة السودانيين في التغيير والذي ربما رأوه في شخصي ولذا تحشروا مشقة الحضور . وأنا

شاكر ومقدر للمسؤولين لتوفيرهم قاعة المؤتمرات الدولية لعقد هذا اللقاء . فالزيارة التاريخية هذه تمكنت خلالها من الالتقاء بحكومة وشعب مصر ، وباقي الدولة العربية ، وتعريفهم بقضيتنا - وكما سبق أن ذكرت - فالزيارة كانت إيجابية ومشرة وسيمند تأثيرها إلى أمد طويل .

لم تكن هناك اختلافات في وجهات النظر في محادثتنا مع المسؤولين المصريين ، فالاهتمام الرئيسى لمصر كان هو وحدة السودان ، وهذا أيضا هو اهتمام الحركة . وأعتقد أن حضوري إلى هنا كان مهما لنقل موقفنا مباشرة إلى حكومة وشعب مصر . فنحن وحدويون منذ عام ١٩٨٣ ، لكننى أضيف أن الوحدة التى نقصدها ليست هى نفس الوحدة التى يعنىها البشير أو حتى الوحدة التى عتها الحكومات السابقة إذ لا أجدها لنفسى سببا لكى أقاتل من أجل تلك الوحدة . بل نحن نعى نوعا جديدا من الوحدة ، تلك التى تستوعب وتشمل جميع السودانين بمختلف مجموعاتهم الإثنية وثقافتهم وأعرافهم وأديانهم ، ولا تستبعد أو تعزل أحدا . إنها الوحدة التى أفخر بها وأدافع عنها . وهكذا ، لم نختلف فى وجهات النظر . بالطبع هناك اهتمامات أخرى لمصر كموضوع المياه وقناة جونقلي وقد تمت مناقشتها . فى حقيقة الأمر ، فإن قناة جونقلي هى موضوع أطروحة الدكتوراه التى تحصلت عليها قبل الحرب . أيدت مفهومى من أن القناة لها منافع تعود على كل من أهالى المنطقة فضلا عن شمال السودان ومصر ، ولم يكن هناك

خلاف على ذلك . كما أكدت على أننا لنا ضد الإسلام كما يشيع نظام الخرطوم ، وأنا لنا ضد العرب كما تشيع الخرطوم أيضا وأنه لا يمكن أن نكون كذلك . ولقد أكدت على هذه الحقائق في كل من اجتماعاتنا المغلقة ولقاءاتنا العامة على حد سواء .

نعود إلى علاقتنا مع مصر فأؤكد ، من خلالكم - أنتم كقيادات للمجتمع المصري - عميق احترامنا وصديق حينا لشعب مصر . نحن نؤمن بأننا شعب واحد وسنعمل نحو ترسيخ ذلك ، ومن خلال الحوار المشترك سوف نفهم بعضنا الآخر وسنشق سوبا الطريق إلى الأمام . إنه وقت مناسب للغاية أن نكون هنا ، فنحن نعد هذه الزيارة مهمة جدا ، وذلك حتى لا يتم اقتباس أو نقل كلام على لساننا نقلا عن الآخرين ، لكن لكي نتحدث مباشرة إلى الحكومة المصرية ، إلى الشعب المصري ، ومن هنا نخطب باقى العالم العربى .

إنها فرصة عظيمة لناخذ مكاننا فى مصر ، فى العالم العربى ، وفى للمجتمع الدولى . أنا أستطيع الآن أن أتقل من القاهرة إلى رأس الرجاء الصالح . هذا حقا ، نحن نستطيع أن نتحرك إلى المملكة العربية السعودية ، نستطيع أن نتحرك إلى الكويت . أنا أيضا أنشد الشعب المصرى وكل الشعوب العربية أن يساعدونا ويقدموا لنا العون فى المجال الإنسانى . فالسودانيون فى المناطق المحررة يشاهدون المعونات الإنسانية تأتي من أوروبا ، ومن أمريكا ، هنا فى الوقت الذى نتحدث فيه عن الرحلة ، ورحلة السودان

والتي تعنى علاقاتنا مع العالم العربي . أنا لا أتحدث عن المساعدات الحكومية ، بل أتحدث عن المنظمات الطوعية وغير الحكومية في مصر ، وفي العالم العربي ، التي أتمنى أن أراها في مناطقنا . إن كان هاك عون أو إغاثة ، هذا سيوطد علاقاتنا ويعمق روابطنا أكثر وأكثر . دعونا تفكر سويا ونضع أيدينا في أيدي البعض لنبحث عن مجالات نستطيع عن طريقها أن نقرب من بعضنا البعض ، وهذه تشمل للمجالات الثقافية مثلا حيث نستطيع أن نناقش قضايانا ، والمجالات الإنسانية حيث يمكن أن نساعد الناس الذين يعانون ، بالدواء وبالطعام ، وبالكساء وذلك حتى يترك هؤلاء ، الذين يقاسون في أكوامهم في الأحرار ، أن هذه الرحلة التي نتحدث عنها ، ومن ثم يتمون إليها ، هي رحلة حقيقية واقعية ولها فاعلية .

تشويه صورة الحركة الشعبية في مصر

أنا أدرك أن هناك أشياء كثيرة قد قيلت عنا وعن اتجاهنا في الحركة الشعبية ، يروج لها أعداؤنا ، خصوصا تلك القادمة من الخرطوم ، اتهامات ضدنا تلخص في أن الحركة الشعبية تنظم للدينكا ، أو يهيمن عليها الدينكا ، وبأننا حركة انفصالية ، الحركة الشعبية تنظم انفصالي ، وأنها ضد الإسلام وضد العرب ، وكل صنوف الاتهامات والتي هي مجرد ادعاءات تصدر من حكومة الخرطوم ومن يشايعها ، وهي ليست حقيقية . الحركة قد تطورت

خلال الأربعة عشر عاما الأخيرة . الوضع الفعلى فى الحركة الآن ، فى عام ١٩٩٧ ، هو أنها فى كل مكان فى الجنوب ، وهى تتكون من كل القوميات الموجودة ، كما أن الحركة فى جبال النوبة وفى جنوب النيل الأزرق ، وهى جزء من التجمع الوطنى الديمقراطى فى شرق السودان ، فعلى سبيل المثال ، فى جبال النوبة لدينا القائد يوسف كوه مكى ، هو مسلم ومن جبال النوبة ، وهو من كبار القادة فى الجيش الشعبى وحاكم المناطق للحررة من جنوب كردفان ، ولدينا كذلك القائد مالك حقار وهو حاكم المناطق للحررة فى جنوب النيل الأزرق ، وهو مسلم أيضا . لدينا فى الجبهة الشرقية عبد العزيز آدم الحلو ، هو أيضا مسلم وقائد لواء السودان الجديد فى الجبهة الشرقية . نفس الشئ ينطبق على قادة الجيش الشعبى فى مختلف أنحاء جنوب السودان . إذن هذه الصورة ، هذه الفكرة بأن الحركة قبلية ليست صحيحة ، فالحركة ستستمر فى تنويع قاعدتها وقياداتها حتى تضم كل قوميات بلادنا . وأود فى هذه المناسبة أن أقدم لكم أعضاء الوفد الذى يرافقنى وتستطيعون أن تتركوا أيضا أنهم من كل القوميات . الوفد نفسه يعكس وجه السودان الجديد .

نحن ظللنا حركة وحدوية ، وظللنا تنظيمًا وحدويًا منذ تأسيس الحركة الشعبية والجيش الشعبى فى عام ١٩٨٣ . وفى الواقع فإن أول قطرة دم أريقَت كانت فى داخل تنظيمنا ، ولم تكن مع اجيش السودانى ، بل فى القتال ضد الانصاليين داخل

الحركة^(١) . هذه شعارات حول الوحدة ، التي أطلقناها في عام ١٩٨٣ ، قد ظللنا ومازلنا متمسكين وملتزمين بها . هذا ليس تملقا . هذه قناعتنا بأن الواقع السوداني يتمثل في أمة متنوعة .

لا ، نحن لسنا ضد الإسلام ، لا يمكن أن نكون ضد الإسلام إذا كنا نقف مع وحدة بلدنا والتي يشكل المسلمون غالبية سكانها . فمن غير الممكن بأي من الأحوال أن أصغر مشاعر ضد الإسلام ، لأن ذلك يعنى إيذاء أهلى ، كما قلت ، وهم الغالبية . دعونا نتجنب الأمور التي تفرق بيننا ذلك لأننا بصدد بناء أمة ولا يمكن أن نخلق أمة تقوم على الشقاق ، بالتفريق بين الناس بل كل ما نقوله هو أن يقتصر الدين على مجال الفرد ، الدين أمر خاص ، فهو معتقد ، وهو شىء روحانى ، بينما الدولة تنمى إلينا جميعا ، فهي ابتكار اجتماعى ، ونحن صنعنا الدولة كما صنعنا الحرية سواء

(١) في الفترة بين يوليو - نوفمبر ١٩٨٣ ، دار نقاش مستفيض ومكثف داخل مجموعة مؤسسى الحركة الشعبية الوليدة آنذاك حول أهداف واتجاه الحركة . ووقف بعض الانفصاليين من أمثال أكوت أليم ، قلاي توت ، قبرايل قانى وعد الله شول ، ضد التوجه للوحدة وأرادوا أن تكون الحركة شبيهة بحركة الأنابا الانفصالية والتي كانت تدعى إس استقلال جنوب السودان . وأخذ الصراع ضد المجموعة الانفصالية تتأشر كاملة لحسه فى صالح القيادة الوطنية للحركة إذ تمت هزيمة الانفصاليين وتم تثبيت مبدأ وحدة البلاد فى مانيفستو الحركة . ومن المفارقة ، إنه فى الوقت الذى كانت الحركة الشعبية تدافع عن مبدأ وحدة السودان ، تواطأ جمهر تحيرى ، والفريق سوار المحب طالب القائد العام حينها ، مع الانفصاليين وتحالفوا معهم للقتال ضد الحركة . ولعل التاريخ يعيد نفسه . هذا هو ذات الأسلوب الذى انتهجته الجبهة الإسلامية لاحق مع الانفصاليين من أمثال ريك مشار ولأم أكول ومن شابههما .

■ ملاحظات حول الزيارة إلى جمهورية مصر العربية —

بواء . هناك بعض المجتمعات بدون دولة ومع ذلك تظل موجودة . إذن ، دعونا لا تدع الموضوع يتفاقم خصوصاً في بلد متعدد الأديان ، دعونا نتيح الحرية الكاملة لكل الأديان . هذا هو الأسلوب الذي دخل به الإسلام في السودان ، فالإسلام لم يدخل بقرار دستوري من التميرى أو الترايى إنما دخل عن طريق الأفراد والتجار مستفيداً من حرية الأديان ، وحرية الحركة والتجارة ، التي كان السودان يتمتع بها في ذلك الوقت . ما أقوله أنا هو في صالح الإسلام أكثر مما يقوله أو يفعله الترايى بأوامره الدستورية . إن كلامي في مصلحة أي دين قابل للنمو . هذا هو موقفنا ، إنه لا يضم كراهية ضد أي دين على الإطلاق . ولدينا في الأراضي المحررة مظلة طوعية - أهلية ، تسمى «مجلس كنائس السودان الجديد» ، لدينا في ذات الوقت «المجلس الإسلامى للسودان الجديد» ، وهي مظلة للمسلمين في المناطق المحررة . هذه حقيقة غير معروفة خارج مناطقنا المحررة حيث الناس أحرار في أن يذهبوا للمسجد في ياي ، في مريدى أو في أي موقع من الأراضي المحررة ، وللمسلمين أينما وجدوا الحق في بناء مساجدهم وإقامة شعائرهم ، ونفس الشيء ينطبق على المسيحيين . هذا هو نوع المجتمع الذي نصبوا إلى بنائه ، مجتمع التسامح الدينى . أود أن أشدد على ذلك وأن أؤكد لكم أن هذه اتهامات تلفقها الجبهة من أننا ضد الإسلام لتستغيث بالعالم الإسلامى . وهي جزء من دعاية رخيصة تطلقها الجبهة لكي تحتفظ بالسلطة ، فهم يتاجرون بالدين

ويستغلهم لخدمة أهدافهم السياسية . إن هؤلاء الناس عديمو الضمير ولا يتورعون عن الإقدام على فعل أى شئ فى سبيل بقاؤهم على السلطة .

يقولون أيضا بأننا ضد العرب ومرة أخرى ، هذا أمر مستحيل إذ لا يمكن بأية حال أن تؤذى العرب ، فالعرب يمثلون مكونا هاما من مكونات مجتمعتنا السودانية وكما قلت آنفا هذه هى الطريقة التى تتكون بها الأمم ، إنها تتكون من خلال هجرات الشعوب . إذن ، كل السودانيين ، سواء كانوا عربيا أم أفارقة ، هم سودانيون فى المقام الأول . وهذا المفهوم هو ما نريد تأسيسه وترسيخه . كيف يمكن بأية حال أن تؤذى العرب وهم يشكلون جزءا من المجتمع السودانى ؟ كل ما نقوله هو أن الملعب السياسى يجب أن يكون منبسطا ومستويا ومفتوحا وقابلأ ومرحبا بالجميع . هل نحن بذلك نطلب أكثر مما ينبغى ؟ . . . هذا طبعى ، وإلا فماذا نطلب غير ذلك ؟ أو هل أوطن نفسى لكى أكون مواطنا من الدرجة الثانية ؟ ، سوف يكون ذلك غير طبعى . أنا فقط أقول دعونا نكون جميعا متساوين ، «كلام ده ببقى بطل كيف؟»^(١) إذن ، لا يمكن بأية حال أن أكون ضد العرب . فوق ذلك كله ، نحن لسنا بحركة انفصالية لأنه إذا كنا حركة انفصالية لما أقحمت نفسى فى كل القضايا الفرعية كموضوع موقفنا من الإسلام ومن العروبة . دعونا نخلق سودانا يقوم على حقائق واقعنا الملحوس وعلى تنوعنا

(١) «كيف يكون هذا الكلام سينا؟» .

التاريخي والمعاصر . أنا لا أختلق هذه الأشياء ، أنا فقط أتحدث بواقعية وبدون أى خوف ذلك لأننى أعتقد بأن هذا هو الطريق إلى الأمام وهذا هو مستقبل بلادنا .

دور مصر في صنع السلام

أعتقد أن أخوتنا في مصر يمكن أن يضطلعوا بدور لمساعدتنا . أولاً : فكرياً - كما نحن نشغلنا بتناقش الآن - يمكننا أن تساعدونا في تفصيل هذه الأفكار ذلك لأنها بنفس القدر تعنى مصر ونصادف اهتمامها . إذا كان لدينا سودان قابل للصمود ، أى سودان موحد قوى ، فهذا من شأنه أن يقوى مصر ، لا أن يضعفها . إذن ، باستطاعتكم أن تعينونا على الصعيد الفكرى لتفصيل الأفكار التى ستقودنا لتحقيق مثل هذا السودان . أنتم لكم أصدقاء ، لكم أصدقاء فى شمال السودان ، وعدد منهم فى جنوب السودان ، تحدثوا إليهم ، ادخلوا معهم فى حوار .

ثانياً : نحن نتناقص ، على المستوى السياسى ، حول كيف يمكن لمصر أن تقوم بدور فى تحقيق السلام فى السودان ، وهو أمر يتصل بالشكل المناسب للاضطلاع بهذا الدور . فأننا من جانبى مدرك بأن مصر جوار مهم ولها دور هام يمكن أن تلعبه فى عملية السلام ، ليس ذلك فحسب بل إن مصر دوراً بارزاً تضطلع به . فى الوقت الراهن ، نحن نتفاوض مع النظام فى الخرطوم فى إطار وساطة «الإيقاد» ، ويمكننا أن نفكر فى أشكال ملائمة حتى تشارك مصر ، وأقطار أخرى ، فى عملية صنع السلام فى السودان . هذا

أمر يجرى النقاش حوله ونحن لا نتجنبه أو نغض الطرف عنه . فى الواقع جاءت وساطة «إيقاد» وتطورت كمبادرة إقليمية من دول المنظمة ، ودار حديث حول توسيع المشاركة فيها لتشمل باقى القوى السياسية للتجمع الوطنى الديمقراطى ، وناقشنا هذه المسألة فى هيئة قيادة التجمع . لكن الإيقاد هو فى الأساس منبر إقليمي وعدد الدول الأعضاء فى المنظمة محدود ، عندها سبيع على وجه التحديد ، ولا يمكن فنيا أو عمليا زيادتها .

لكن ، يظل لمصر دور يمكن أن تقوم به وبفاعلية فى محادثات السلام ، وكذلك باقى القوى السياسية فى التجمع . وقد ناقشنا كل ذلك ، لكن بالطبع لا يمكن أن ننفذ ذلك بمفردنا . فالموقف المبدئى للتجمع هو عدم الدخول فى أى مفاوضات مع نظام الجبهة الإسلامية ، ولا يزال التجمع على موقفه . بالتالى مشاركة التجمع فى مفاوضات يقتضى استصدار قرار بالموافقة على التفاوض مع النظام ، ولم يتخذ التجمع هذا القرار بعد ، وهذا يحتاج لمناقشة . من جانب آخر ، هناك حكومة الجبهة ، والدول الأعضاء فى لجنة الإيقاد للسلام ودول أخرى قد تشاؤك بجانب مصر . لذلك مازال النقاش مستمرا بسبب تعدد الأطراف التى يمكن أن تتقدم بآراء حول هذا الموضوع . أعتقد أننى قلت كل ما يمكن أن أقوله فى هذا الموضوع ، وحقيقة هنا هو ما حدث بالفعل .

نحن قد استطعنا أن تبقى على قيد الحياة وأن نحافظ على أهدافنا خلال الأربعة عشر عاما المصروفة وكان أمامنا الكثير من ————— ملاحظات حول الزيارة إلى جمهورية مصر العربية —————

الفرص حيث كان من الممكن أن نتجه نحو الانفصال ولكتنا لم
 نختر هذا الطريق . بل بسبب قناعتنا وأهملنا سرتنا على درب
 الوحدة . وبهذا ، نحن نحتاج للتأييد ، نحتاج إلى المساندة عبر
 الفهم الصحيح لنا ، فهم أهلنا في السودان ، خصوصا في الشمال
 ، وفهم إخواننا في مصر ذلك بأننا نتعامل مع وضع بالغ التعقيد .
 فما يدور في السودان يتمثل في عملية تحول أساسي لا يمكن أن
 نقف سلبين تجاهها ، بل يقتضى الأمر أن نظل في حركة دائمة
 وهدفنا محدد وواضح ويتلخص هذا في تحقيق وحدة بلادنا ولكن
 على أسس جديدة .

أود أن أختتم حديثي بالتأكيد على أن الحركة الشعبية تقف
 بصراحة مع وحدة السودان بالطريقة التي عرقتها بها ، ونحن على
 ثقة تامة بأننا سوف نحقق هذه الوحدة ونصبح دولة عظيمة ، كما
 إننا ستلاحم مع شعب مصر وكل شعوب حوض النيل حتى نخلق
 سوقا كبيرة . ويشكل شعب مصر إضافة إلى باقي سكان حوض
 النيل والذي يبلغ مجمل سكانه حوالي ٢٥٠ مليون نسمة بما
 يجعلها سوقا كبيرة تعزز تطوير وتنمية المنطقة ورفق معدلات
 رفاهية شعوبها ومستوى معيشتها تدريجيا . ونحن لسنا ضد
 الإسلام ولا يمكننا أن نكون ، ونحن لسنا ضد العرب والعروية ولا
 يمكننا أن نكون ، فنحن حركة وحدوية لحما ودمنا .

الفصل

السادس

6

المؤتمر

الصحفي

عقد الدكتور جون قرنق مؤتمراً صحفياً - في ١ ديسمبر ١٩٨٧ بفندق سميراميس - التقى فيه بالصحفيين العرب والأجانب ومراسلي وكالات الأنباء العربية والعالمية والشبكات التليفزيونية والقنوات الفضائية . أجاب خلال المؤتمر على كل الأسئلة التي وجهت له والتي لم تقتصر على ما يتصل بالزيارة وحسب ، بل شملت مواضيع أخرى متعددة تتعلق بالحركة الشعبية وموقفها من مختلف القضايا . والأسئلة التي طرحت على زعيم الحركة الشعبية شملت الآتي :

١١ ما هو نوع المساعدة التي تتلقاها الحركة من الدول المجاورة في الإقليم ، وكيف تتوقعون أن تساعدكم مصر ؟
د. جون :

إن كنت تقصد حق المرور كما أمر الآن عبر القاهرة ، يمكنك أن تصف ذلك كمساعدة ، فأنا أنتقل من مكان لآخر ، أذهب إلى رأس الرجاء الصالح ، إلى القاهرة ، إلى أسمر ، إلى بوغندا ، إلى كينيا . هذا لا يعنى أننا نتلقى مساعدات عسكرية من هذه الدول ، مثلاً ، كما يوحي سؤالك . نحن نتلقى مساعدات فى شكل عون إنسانى وهذا العون يذهب إلى المواطنين فى جنوب السودان وجبال النوبة والمناطق الأخرى المتأثرة بالحرب . هذه المساعدات تمر عبر دول المنطقة . لكن ، إذا كان سؤالك هو إن كنا نحصل على مساعدات عسكرية من هذه الدول ، فالإجابة لا ، لا نتلقى مساعدات عسكرية . نحن نتحصل على المساعدة العسكرية من الجيش نفسه . فى الهجوم الأخير استولينا على أكثر من ثلاثين دابة والتي وصلت إلى الخرطوم من مصادر مختلفة والخرطوم

بدورها أوصلتها إلينا . ما هو نوع المساعدة التي تتوقعها من مصر ؟ زيارتنا إلى هنا هي في الأساس لإطلاع الحكومة المصرية والشعب المصري على الأوضاع في السودان بغرض أن تتفهم حكومة وشعب مصر هذه الأوضاع حتى يساعدوا الشعب السوداني في بعض المجالات ، مثلاً ، عملية السلام ، التفاهم بين أنفسنا في السودان ، ويمكن لمصر أن تلعب دوراً هاماً في هذا المجال . هناك أيضاً المعونات الإنسانية . تحدثنا من قبل عن المنظمات غير الحكومية ، دول أوروبا وأمريكا فقط هي التي تقدم مساعدات إنسانية إلى ضحايا الحرب والجفاف في السودان ، مصر يمكنها أن تفعل ذلك ، العالم العربي أيضاً يمكنه أن يساعدنا بواسطة المنظمات غير الحكومية . تهدف الزيارة أيضاً إلى استكشاف إمكانية إقامة سوق مشتركة عقب انتهاء الحرب . نحن مرتبطون معاً بنهر النيل واستغلال مياه النيل مهم بالنسبة لمصر والسودان على حد سواء . وهكذا فقد ظل هذا الحوار يدور ، ليس فقط مع الحكومة بل أيضاً مع شعب مصر خلال الزيارة . لم نأت للبحث عن مساعدة بعينها لكن لإطلاع القيادة المصرية ولاستكشاف وسائل للتعاون في المستقبل وللتفكير حول أفضل الطرق التي يمكن من خلالها أن تشارك مصر في عملية تحقيق السلام في السودان في الوقت الراهن .

١١ ماذا تعني بأن تساعد مصر في عملية السلام وتعزيز التفاهم بين السودانيين ، هل تقصد وساطة بين الجبهة الإسلامية والتجمع الوطني الديمقراطي ؟

د. جون :

فى الواقع ، الوساطة مستمرة فى الوقت الحالى فى إطار مبادرة الإيقاد التى تشرف عليها دول المنطقة الأعضاء فى الهيئة الحكومية للتنمية . يمكننا أن نجد الطرق والوسائل المناسبة التى يمكن من خلالها أن تلعب مصر دوراً فى هذا الإطار ، وأيضاً بالنسبة للتفاهم بين السودانين ، فى الجنوب والشمال على حد سواء ، وبين الجماعات المختلفة .

١١ هل إيران مازالت تساند وتساعد آلة الحرب لحكومة الخرطوم ؟ ومن غيرها فى المنطقة يفعل ذلك ؟

د. جون :

حقيقة ، أيا كان من يساعد حكومة الخرطوم ، فإن مشوليتنا أن ننصحهم بالمعول من فعلهم هذا وذلك لأن نظام الجبهة لا يمثل الشعب السودانى . نحن ليس من دأبنا أن نتقد أولئك الذين يساعدون نظام الخرطوم . لدينا الآن بين أيدينا ما يكفيننا ولا نملك بناصية الترف وأسبابه حتى نتقد أصدقاء الخرطوم ، بل نعمل على استماتهم إلى جانبنا ليصبحوا أصدقاءنا . هناك تقارير تشير إلى أن دولاً مختلفة - بما فيها إيران - تساعد الخرطوم ، ليس لدى رقم معين لهذه الدول . فى الحقيقة ، أنا لا أعاب بهذا الموضوع على الإطلاق . الموضوع الذى يهمنى أن أرى الجهة التى تساعد الخرطوم قد تم إثناؤها عن القيام بذلك .

١١ هل تعتقد أن السودان يساعد أو يساند المتطرفين الإسلاميين من المصريين ؟

د. جون :

هذه معلومة شائعة يعرفها الكل ، السودان تورط مباشرة في محاولة اغتيال الرئيس مبارك . لهذا السبب فرضت الأمم المتحدة عقوبات ضد نظام الجبهة الإسلامية . إذن نعم ، هناك علاقة بين الطرفين .

١١ إلى أي حد تسبب انشقاق ريك مشار وغيره ، بما في ذلك بعض الفصائل في جبال النوبة في إضعافكم ؟

د. جون :

الانشقاق في الحركة بدأ في عام ١٩٩١ عندما انفصل عنها ريك مشار . أدى ذلك إلى إضعافنا في ذلك الوقت . تلك كانت لحظة في تاريخ الحركة تزامنت مع تغييرات إقليمية ودولية . الانشقاق وقع وفي ذلك الوقت واستغلت حكومة الخرطوم ذلك الحدث لتشن ضلنا هجوماً عسكرياً رئيسياً في ١٩٩١/٩٢ وحتى عام ١٩٩٣ . تجاوزنا ذلك واستردنا العافية . عقدنا مؤتمراً وطنياً في عام ١٩٩٤ وأعدنا ترتيب أوضاعنا الداخلية ثم شرعنا في الهجرم في عام ١٩٩٥ ، وأمكنا بزمم المبادرة التي فقدناها في عام ١٩٩١ . ومنذ ذلك الحين نحن نحتفظ بالمبادرة ، وكتيجة لذلك استعدنا قوتنا . إذن ، تبدلت أوضاعنا في شكل دورة .

نعم ، الانشقاق أضعفنا أول الأمر ، لكن بعد معالجتنا للتناقضات للمختلفة داخل الحركة ، استعملنا الحيوية وأصبحنا الآن أكثر منعة وقوة من أى وقت مضى فى تاريخنا . إذن ، وللمعارضة ، الانشقاق أنضى إلى تطهيرنا ، جعلنا أكثر نقاء ، أقوى وحرفياً أكثر نشاطاً وحيوية .

١١ ما هو الاختلاف فى الوضع العسكرى ، فى ميدان المعركة ، الذى أحدثته هذه المجموعات التى انضمت للحكومة وتقاتل إلى جانبها ؟

د. جون :

حسناً ، هم أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من الحكومة وأداء الحكومة فى ميدان المعركة ردىء جداً ، إذن ليس هناك اختلاف محسوس بالنسبة للأوضاع العسكرية على الأرض الجيش الشعبى لتحرير السودان يظل مع حلفائه فى التجمع الوطنى الديمقراطى ولا نزال نحافظ بالمبادرة . لدينا قوات وعمليات على طول للمسافة من تلال البحر الأحمر إلى كسلا ، إلى الدمازين ، إلى جنوب السودان وإلى جبال النوبة . لم يكن الوضع كذلك قبل الانشقاق . إذن ، موقفنا فى الجيش الشعبى وفى التجمع قد تحسن كثيراً والانشقاق لم يخدم الجبهة الإسلامية . الانشقاق ساعد الجبهة فى أول الأمر من حيث إضعافنا ولكن ، فى نهاية الأمر علينا بأسباب القوة .

١١ لكن ، الاتفاقية بين هذه الفصائل والحكومة تمنحهم قوة أكثر وسيحصلون على دعم عسكري من الخرطوم ؟

د. جون :

لا . لم نعد نتحدث عن هذه المجموعات . هذه المجموعات أو الفصائل لم تعد مجموعات أو فصائل مستقلة ، هي جزء لا يتجزأ من الحكومة . وهكذا ، هي محادثات السلام الأخيرة ، مثلاً ، جاءوا كجزء من وفد الحكومة . هم جزء لا يتجزأ من الجيش فقد تم استيعابهم في الجيش ، بعضهم برتبة لواء ، بعضهم برتبة عميد وآخرون برتبة عقيد . بمعنى آخر ، أولئك الذين كانوا في الجيش السوداني من قبل تمت إعادة استيعابهم في الجيش . إذن ، في الواقع لا يمكن أن نتحدث عنهم كفصائل منفصلة عن الجيش السوداني ، فهم جزء لا يتجزأ من الجيش . الجيش السوداني يتكون من الجيش السوداني «الأصلي» ومليشيات الجبهة المختلفة كقوات الدفاع الشعبي والمجاهدين وذلك بجانب هذه الفصائل التي أصبحت الآن جزءاً من الحكومة ، لذا أنظر إليهم كقوة واحدة وليسوا كقوات منفصلة . النظام يريد أن يظهر الوضع وكأنما هذه القوات مختلفة عنه ولكنهم توصلوا إلى اتفاقية سلام ووقعوا عليها . بذلك قد أصبحوا جزءاً من الحكومة ، بعضهم سيتم تعيينه وزيراً في الجنوب فور تكوين مجلس تنسيق جنوب السودان (وقد تم ذلك بالفعل في أوائل عام ١٩٩٨) .

١١ لماذا توقف الهجوم الذي قعتم به بالقرب من الدمازين ؟
لماذا لم تواصلوا إلى الأمام ؟ ، قد سمعنا أنكم ستتحركون في
ذلك الاتجاه لتحقيق نصر حاسم ، فماذا حدث ؟

د. جون :

حسنًا ، هذه هي طبيعة الحرب . أنت تهاجم ، وهجومك قد
يقودك على طول الطريق إلى أهدافك وربما يكون لديك هدف
محدد . سؤالك يفترض أن هدفنا هو الوصول إلى النقطة (ي)
، لكن ربما قد لا يكون ذلك هو هدفنا ، هدف العملية العسكرية
لقد حققنا أهدافنا في جبهة الدمازين ، استولينا على الكرمك ،
استولينا على قيسان ، استولينا على مدن أخرى ، نحن نؤسس
إدارة مدنية وسلطة مدنية ونقوم بتنظيم السكان ، ليس من
المفترض ، بطبيعة سؤالك ، أن نتقدم إلى الأمام ، ليس هذا
بمطلوب .

١١ لا أقصد ذلك ، فقط لدى انطباع من وسائل الإعلام بأن
هناك خزانًا استراتيجيًا يتحكم في القارة الكهربائية وأنه لو قطع
الإمداد سيكون بمثابة ضربة قوية للمخروط ١١

د. جون :

أنت محق ، هناك خزان استراتيجي في الروصيرص وإذا
سيطرنا عليه سنقطع ٨٠٪ من الإمداد الكهربائي للمخروط . إذا
كنا سنفعل ذلك ، قمنا سنفعل ذلك ، وكيف سنفعله ؟ ، فعلى

الواقع هذا أمر يتعلق باتخاذ القرار من جانبنا نحن وحدها ، نعم ، وسائل الإعلام تتحدث عن أننا في طريقنا إلى الدمازين لقطع الكهرباء . مازالت لدينا هذه الخطط ، الموضوع هو متى وكيف ، وذلك لا أستطيع البوح به .

١١ من المعروف أنك قابلت الرئيس كاييلا في بداية الثمانينات ، وكنت على اتصال معه هل تعتقد أن تغيير السلطة في الكنغو الديمقراطية شيء إيجابي لقضية الحركة الشعبية والمنطقة؟

د. جون :

هذا تقرير إعلامي آخر ، كما أتحدث إليكم الآن ، أنا لم أقابل الرئيس كاييلا مطلقاً لا في الثمانينات ولا مؤخراً . لكن أعود إلى سؤالك ، نعم ، تغيير السلطة في الكنغو ، زائير سابقاً ، أمر إيجابي بالنسبة لقضية الحركة الشعبية بمعنى أن النظام في الخرطوم كان يغازل نظام موبوتو لكي يهاجمونا من اقهاء زائير . كانت هناك تقارير إعلامية منتظمة عن ذلك أثارت اهتمامنا . في الوقت الراهن ، لن يكون هناك سبب يدعو الرئيس كاييلا بالسماح القوات سودانية لمهاجمتنا من ذلك الاتجاه . إذن ، فقد كان تغيير السلطة في زائير ، بطريقة غير مباشرة ، «ثماراً أسقطتها الريح علينا» .

١١ تتحدث عن سودان موحد علماني ، لكنك لا تعير اهتماماً لبعض أعضاء التجمع الآخرين الذين لديهم أجندة دينية

مثل المهدي والميرغني ، فهم زعماء دينيون ويتحدثون عن الشريعة ، كيف تصحح هذا الوضع ؟

د. جون :

الكتابة واضحة على الحائط . نوع سودان الجبهة الإسلامية متعذر الدفاع عنه ، أنه لا يمثل مستقبل السودان . الجبهة الإسلامية لا تستطيع أن تقودنا إلى القرن الحادي والعشرين ، إنها لا تملك إلا أن ترجع بنا إلى الوراء وهذا ما يرفضه الشعب السوداني . الكتابة واضحة على الحائط ذلك أن الوضع السابق على وصول الجبهة الإسلامية إلى السلطة كان متقوصاً وغير كافٍ وهذا هو السبب المباشر للحرب . كانت هناك حرب من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٧٢ ، قبل وصول الجبهة الإسلامية للسلطة . ما نقوم به الآن في التجمع الوطني الديمقراطي هو أن نعبر الاتجاه نحو السودان الجديد . سؤالك هو : هل المعارضة الشمالية ستسلك أو يمكن أن تسلك في اتجاه السودان الجديد الذي يمثل مستقبل بلادنا ، فهو الذي سيحافظ على وحدة بلادنا ونحن نتحدث عن ذلك وتحدث بصراحة أن المستقبل يكمن هناك . لا نحمل على الدين في حد ذاته ، نحن كلنا أناس متدينون بطريقة أو أخرى ، إلى درجة أقل أو أكثر ، نحن جميعاً روحانيون . ما نقوله في الحركة الشعبية والجيش الشعبي ، بالنسبة للسودان الجديد ، هو دعونا نعتبر العلاقة بين الإنسان وخالفه شأنا خاصاً بينما الدولة تنتمي لنا جميعاً . هذه حجة منطقية وتجعلنا نحافظ

على وحدة بلادنا . أعتقد أن شعبنا سيأخذ هذا الإتهام . وهكذا ،
 في إعلان أسمرافى عام ١٩٩٥ ، فإن أحد قرارات التجمع
 الوطنى الديموقراطى نص على فصل الدين عن السياسة . إذن ،
 هناك تحرك نحو السودان الجديد ، ولو أنه مازالت هناك مشاكل
 نعمل على معالجتها .

١١ لديكم مخزون نفطى فى السودان ، هذا مورد عظيم
 للبلد ولكنه غير مستغل ، ما هى سياساتكم فيما يتعلق
 باستغلاله ، وغيره من الموارد ، أم أنكم تستثمرون فى المحافظة
 عليها كما هى ؟

د. جون :

نحن مفتحون فيما يتصل بسياساتنا تجاه الموارد الطبيعية التى
 لدينا كما قلت أنت بالنفط ، لدينا مخزون نفطى كبير فى بلادنا .
 ومع ذلك ، نحن نفتقد المهارة والتقنية الضرورية ولا يجوز أن
 ننقب عن النفط باستخدام المجارف . إذن ، نحن نحتاج إلى
 استثمار . نحن ضد الاستثمارات الحالية التى تتم باسم الجبهة
 الإسلامية وتحت نظام الجبهة . نحن قد أخطرنا شركات التنقيب
 المختلفة التى تعمل فى السودان ، بما فى ذلك أراكس (Arakis)
 ، ذلك أننا لسنا ضدهم ولكنهم اتخذوا خياراً خاطئاً بالاستثمار
 تحت نظام لا يمثل مصالح الشعب السودانى . إذن ، قد حذرناهم
 ، ذلك أنهم يعملون تحت مسئوليتهم وقد كررنا ذلك عدة مرات

. وهكذا ، فإن سياستنا الآن هي أن يظل النفط هناك حتى يحين الوقت الذي تكون فيه حكومة ممثلة للشعب السوداني ، حكومة ديمقراطية ، تفسطلع بالمفاوضات مع شركات التقيب في مصلحة الشعب السوداني . بالطبع سنستخدم هذا النفط لتنمية بلادنا ، لرفع مستوى معيشة الشعب السوداني ، ولترقية القطاع الزراعي حيث تعيش غالبية شعبنا .

١١ صرح بعض المسؤولين في الحركة الشعبية بأن هذا الشركات ربما تكون هدفًا ، فهل أنت تتحدث وكأنما هذه الشركات يمكن أن تكن عرضة لتقاطع النيران ؟

د. جون :

لا ، لا يمكن أن نجعلهم هدفًا عسكريًا ، فهدفنا واحد فقط وهو حكومة الجبهة الإسلامية . وإذا تعرضوا لتقاطع النيران فسيكون ذلك نتيجة لتقاطع النيران لكن ليس لأنهم هدفًا للنيران . وقد أكدنا لهم أيضًا أنه في هذه الحالة سنعمل كل ما بوسعنا لحماية أرواحهم .

١١ هل أعدت رسم الخريطة التي أعدها غيمري في السابق بفرض ضم بانتيو التي تقع شمالاً ؟

د. جون :

بانتيو هي في بانتيو وستظل في بانتيو كيما رسمت الخريطة مورد مثل النفط ملك الشعب السوداني بأسره . طبعًا ، المواطنون

فى المنطقة التى يوجد فيها النفط ، سواء فى بانثير أو أى مكان آخر ، بما فى ذلك شمال السودان - إذ ربما يوجد نفط فى الشمال- يجب أن تعود لهم منفعة خاصة من هذا المورد والباقى سيتنفع منه الشعب السودانى بأسره . إذن نعم ، نغير رسم خريطة ضمت بانثير إلى الشمال إذ كان يفكر بطريقة متعصبة ولم يكن يفكر كقومى سودانى . نحن نتحدث عن السودان الجديد وعندما نحقق السودان الجديد فسوف لن تنشأ هذه المسائل المتعلقة بمواقع الحدود .

١١ ذكرت فى حديثك أنكم لن تستغلوا هذه الموارد ، بما فى ذلك النفط ، حتى تكونوا حكومة تمثل الشعب السودانى ، ومن الصعب أن يحدد أحد ميقانا لذلك ، وحتى يتم ذلك ، ماذا عن إعادة تأهيل هذه المناطق ؟

د. جون :

ربما يجب أن أصحح ذلك ، أنا لا أقول أنه لا يمكن تطوير هذه الموارد إلى أن يذهب النظام ، بل يمكن تطويرها الآن من حيث الموارد الموجودة فى المناطق التى نسيطر عليها . فى الحقيقة قد وزعنا منشوراً على نطاق العالم أبعينا فيه استعدادنا للدخول فى صفقات مع شركات التنقيب ، شركات تعدين الذهب ، وغيرها . هناك أشياء يمكن أن نفعلها الآن مثل دراسات الجدوى السابقة للاستثمار ، حتى بالنسبة للنفط ، فى المناطق الواقعة تحت

سيطرتنا . لقد قطعنا شوطاً إلى الأمام وأسستنا سلطة مدنية في هذه المناطق ، نسميها السلطة المدنية للسودان الجديد . لدينا خمس مناطق الآن حيث أقمت هذه السلطة : الاستوائية ، بحر الغزال ، أعالي النيل ، جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان . وفي كل واحدة من هذه المناطق عيننا حاكماً ، وإدارة مدينة تتكون من وحدات إدارية والتي نسميها «بايام» ، ونعمل كل ما في وسعنا لتوفير الخدمات لسكان هذه المناطق . هناك أكثر من خمسين منظمة إغاثية ومنظمة غير حكومية تعمل الآن في المناطق التي نسيطر عليها . نحن ندير أكثر من ألف وخمسمائة مدرسة أولية ، لدينا العديد من المدارس المتوسطة ، وسيكون لدينا ، مع بداية هذا العام ، على الأقل ثلاث مدارس ثانوية . إذن ، الحياة تتواصل ونحن نفعل كل ما هو ممكن لتخفيف المعاناة الناجمة عن الحرب بالإضافة إلى توفير خدمات على مستوى الحد الأدنى وحتى إعادة التأهيل والتنمية .

١١ ما هي المنطقة التي تقع تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان ؟

د. جون :

معظم جنوب السودان بالإضافة إلى جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان أو جبال النوبة . نرحب بكم لزيارة مناطقنا وستذهبون اكرامياً بدون أن تدفعوا رسوم دخول . ومن ثم

ستشاهدون بأنفسكم الإدارة التي أنشأناها ومتشاهدون بأنفسكم المناطق التي نسيطر عليها .

١١ ما هي علاقة الحركة الشعبية بالولايات المتحدة ؟ ، هل تتلقون مساعدة عسكرية من واشنطنون ؟

د. جون :

لا ، لا نتلقى أى عون عسكرى من الولايات الأمريكية لكن هناك تقارير إعلامية فى هذا الشأن . لقد اطلعت على تقارير فى صحيفة واشنطنون بوست تقول بأن الجيش الشعبى يتلقى بعض المساعدات عبر دول مجاورة . أنا أقول لكم لا ، جملة وتفصيلاً ، تلك المساعدة لم تبارح صفحات الصحف لتصل إلينا . لا ، لا نتلقى أى عون عسكرى من الولايات المتحدة الأمريكية . مع ذلك ، هناك منظمات غير حكومية ، منظمات تعنى بالمساعدات الإنسانية ، تعمل فى جنوب السودان وتحصل على معونات من كل أرجاء العالم . هذه المنظمات تقوم بنشاطاتها تحت اسمائها الخاصة كمنظمات غير حكومية مستقلة .

١١ هناك تقرير نشر فى صحيفة الأنباء السودانية حول حشود عسكرية على الحدود مع يوغندا وارتريا ، هل لك علم بذلك أم هي أيضاً تقارير إعلامية ؟

د. جون :

أنا أسمع هذا منك للتو . على كل حال ، نحن لا صلة لنا
بتحركات القوات العسكرية في إرتريا أو في يوغندا . هذا شأن
مقصود على هذه الدول . الخطر طوم قد درجت أن تقول أنها
تعرضت لهجوم من إرتريا ومن يوغندا . لم يحدث على الإطلاق
أن تحركت حدود عسكرية إرترية أو يوغندية في داخل أراضيها .
فيما يتعلق بيوغندا ، نحن سيطر على كل الشريط الحدودي مع
يوغندا ، ولا يمكن لأي قوات يوغندية أن تدخل جنوب السودان
بدون علمنا . العصابات ربما تسلل لكن ليس الجيوش . لا
يمكنهم أن يدخلوا جنوب السودان دون أن نعلم بذلك وأنا أقول
لكن أنه لم يحدث أبداً أن دخلت قوات يوغندية في بلادنا . هذه
لا تعدو أن تكون سياسة - خلق الفزع ، دعاية - بث اللعنة التي
تتهجها حكومة الخطر طوم .

أثناء الزيارة، بعض ما كتبه الصحف والمجلات

اكتسبت زيارة الدكتور جون قرنتي زعيم الحركة الشعبية للقاهرة أهمية سياسية واهتماماً إعلامياً غير مسبوق ، كونها الأولى لزعيم بارز من أبناء جنوب السودان ، وأكبر فصائله السياسية ، إلى جانب حضوره وحجته ، الأمر الذي أسهم في تحقيق معادلة الحوار الشامل سواء على الصعيد الرسمي في مصر ، وسواء على الصعيد الشعبي بمختلف أحزاب ونخبة السياسة والثقافة والإعلامية ، حيث ظل التواصل والحوار المشترك قاصراً منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦ على الأحزاب والزعامات السودانية الشمالية بشكل خاص . ورغم كل الشكوك والوان الاتهامات التي لحقت سمعة مواقف قرنتي ، منذ أن دخل الغابة ، انطلاقاً من مسقط رأسه «بور» عام ١٩٨٣ ، وأعلن التمرد الثاني لأبناء الجنوب - بعد تمرد توريت عام ١٩٥٥ - إلا أنه تمكن باقتدار وحنكة سياسية بارعة من كسب جولة الحوار ، وطمأنة مصر الرسمية والشعبية إزاء التزامه المبدئي والثابت بوحدة السودان ، وإلى حد تطلعه كذلك لإيجاد وحدة وادي النيل شماله وجنوبه والشاهد أن المصريين العاملين في جنوب السودان ، وكذا مؤسسات التعليم والرى المصرى ، ظلت آمنة من أى اعتداء أو عنوان خلال التمردين الأول والثاني ، إدراكاً لعمق وضرورات العلاقات بين الشعبين ومصداقية موقف مصر وحديثها على وحدة

السودان ، والتي فتحت معاهدها وجامعاتها للمئات من أبناء الجنوب منذ الخمسينيات . وربما لذلك كان تفويض زعامات الجنوب لجمال عبد الناصر - على غرار زعامات الشمال - للمحديث باسم السودان في المفاوضات مع الإنجليز التي نجحت في نيل السودان استقلاله قبل مصر .

تلك المقدمة تاريخية تفرض نفسها قبل خوض غمار الحوار مع الدكتور جارتج الذي اختار التفصيل الواقعي في الرد على كل سؤال .

يوسف الشريف

مجلة روز اليوسف

٨ ديسمبر ١٩٩٧

في معاضات «الإيقاد» الأخيرة بين الحركة الشعبية ونظام البشير حدد رئيس الحركة الدكتور جون قرنق خط ١٣ عرض للفصل بين الشمال والجنوب ، على الفور اتهمت الجبهة بأنه انفصالي حدد لدولته حدودها . . الطريف أن قرنق قال أن خط ١٣ هو أساس للوحدة وليس للاتفصال . . كيف ؟ . . تلك واحدة من العاز هذا الحوار الساخن مع الدكتور جون . . وعندما سأته هل يطمح في حكم السودان ، قال «رئيس السودان يقرره أهل السودان» وسأته هل هدفك الزحف على الخرطوم ؟ ، قال بنبرة تحد «جوبا ويورتسودان هدف إنما الخرطوم غايتنا» . أفسح قرنق لهذا الحوار نحو الساعة ونصف الساعة من عشرة أيام كاملة

قضاها في القاهرة . كانت هذه هي الزيارة الأولى لمصر منذ أطلق
 حركته الشعبية قبل ١٤ عاماً ، وقع قرنتي في هواها كما يقولون ،
 أو كما قال « رأيت بعيني الأهرامات التي سمعت عنها طويلاً ،
 ولمست بيدي سبعة آلاف سنة حضارة ، وأتبع لي أخيراً أن أعرف
 كيف يعامل الأقباط في مصر ، أحسدكم على وضعهم هنا ، في
 القاهرة لا تعرف المار من أمامك مسيحي أم مسلم أما في السودان
 فالفصل حاد وعمقه نظام الجبهة القماشية . صدمته بسؤال إنك
 تسعى للانفصال ، قال « تلك فرية من افتراءات نظام الترابي ،
 قالوا إنني ضد الإسلام وضد العروبة ودوماً ينهمونني بالانفصالية
 وهم الاتصاليون ، وكل الأدلة على ذلك متوفرة لدينا » .
 حاولت التخفيف من حدة الحوار وقلت له كم عمرك ، قال
 « بالعدد خمسين ، بالكفاح ١٤ فقط هي كل سنوات النضال نحو
 تقرير المصير » .

فضل الدكتور جون أن ألقى أسئلتي بالعربية وقال « ثق أنني
 سأفهمها » الطريف أن ردوده كلها كانت بالإنجليزية وأحياناً
 يطعمها بعربية هجين محبة للنفس خاصة عندما يضحك وتظهر
 أسنانه البيضاء لامعة وسط وجه أسمر غامق .

حمدي رزق

مجلة المصور

٥ ديسمبر ١٩٩٧م

مازلت الحرب الأهلية في السودان مستمرة ولا يبدو في الأفق حل سياسي أو عسكري لها ، فشلت محادثات تيروبي بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان بعد أن كانت قد أحيت الأمل باستئنافها بعد توقفها لمدة ثلاث سنوات ، التضخم وصل إلى معدلات فلكية وتدنّت أحوال معيشة السودانيين بشدة نتيجة تكريس الموارد المالية الصحيحة أصلاً للحرب بدلاً من بناء المشروعات وتوفير الوظائف . ومارال ربح الشعب السوداني يعيش في الخفى سواء كمعارضة سياسية أو بحثاً عن لقمة العيش . ومازال مئات الآلاف مشردين في الدخول وآلاف الشباب والعطلة يتم التزج بهم في الحرب على أمل إنهايتها عسكرياً بلا جدوى ، وارتفع عدد القتلى إلى أكثر من مليون سوداني منذ بداية القتال عام ١٩٨٣ . . كل ذلك والوضع يزداد سوءاً والصورة تصبح أكثر قتامة . وكعادة «الأهرام» في الإسراع والسبق لمعرفة حقيقة الأوضاع ، قابلنا الدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي يزور مصر للمرة الأولى للاستفسار عن آخر التطورات والهدف من زيارته للقاهرة وهكذا دار الحوار .

عطية العيسوي

جريدة الأهرام

٢٩ نوفمبر ١٩٩٧

قضى الدكتور العقيد جون قرنق ، ولقبه المعلن : رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان ، أياماً حافلة بمتعة ومثيرة في

مصر، فقد استقبله الرئيس حسنى مبارك ، كما التقى به الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطنى ، والسيد عمرو موسى وزير الخارجية ، والدكتور أسامة الباز المستشار السياسى لرئيس الجمهورية ومثولون آخرون . وأتيح له فرص اللقاءات المتعددة مع فعاليات فكرية وثقافية مصرية ، ومن بينها زيارته لتأفى الأهرام حيث جرى حوار لم يستمر طويلاً لارتباطه بمواعيد أخرى . الحقيقة أن التساؤلات عديدة والحوار مع الدكتور العقيد ينبى أن يكون طويلاً ويمتدًا ، لكن ونته كان مشحونًا للغاية وكان هدفه اللقاء بأكبر عدد ممكن ، فضلاً عن زيارته لحارج القاهرة . . ولقد استمتع بالاسكندرية بقلوب انبهاره بالأهرامات وأبو الهول .

محمود مراد

الأهرام : الملحق الأسبوعى

٥ ديسمبر ١٩٩٧

بدأت منذ يومين أول زيارة يقوم بها للقاهرة الدكتور جون قرئق رعيم الجيش الشعبى لتحرير السودان المناوىء لحكومة الخرطوم ، كانت «مصر القديمة» هى محط اهتمام قرئق فى الأيام الأولى لزيارته حيث حرص على قضاء ساعات طويلة فى رحاب الأهرامات ومراكب الشعب والمتحف المصرى ، وفى هضبة الأهرامات كانت خطوات قرئق وشيقة وبالغة السرعة ، حتى أن الوفد المرافق له كان يركض ويلهث للحاق به ، نظر إليهم قرئق

وقال مبتسماً : لو كنتم تجرون مثلى يومياً فى الغابة لما اختلف إيقاع خطواتنا . إن حرصه لبدء زيارته للقاهرة بالتحرف على معالم الحضارة المصرية القديمة ليس مما جئنا لمن يعرفونه ، فهو يتحدث كثيراً فى محاضراته عن مصر وحضارتها ، ودائماً يقول إن مومياوات الفراعنة تعكس وحدة وادى النيل على النحو الذى يظهر من ساحتها وخصائصها الجسدية . . الحضور الكبير الذى شهد لقاء زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان د. جون قرنق مع أبناء الجالية السودانية فى قاعة المؤتمرات الدولية بالقاهرة يؤكد قوة نموذ المعارضة فى صفوف هذه الجالية . فقد بلغ عدد الحاضرين نحو ثلاثة آلاف من أنصار مختلف الأحزاب والتنظيمات المكونة للتجمع الوطنى الديمقراطى السودانى المعارض . «العالم اليوم» التقت بالدكتور قرنق الذى طرح رؤيته للتطورات الجارية فى السودان وأوضح معنى ما قاله من أن الترايبى يرتعش الآن فى الخرطوم لأنه يعلم أن نهاية حكمه قد حانت . وأجاب عن أسئلتنا حول مصادر تمويل الحركة ، وعلاقاتها الأجنبية ، وهل يريد حكم السودان بأكمله ، وأفاق تحقيق حلم السودانين فى مجتمع جديد، فى وطن جديد يقوم على تعدد الثقافات والأعراق فى إطار ديمقراطى فكان هذا الحوار .

سعيدة رمضان

جريدة العالم اليوم

٢٧ نوفمبر و ٦ ديسمبر ١٩٩٧

تمسك جون قرنق ، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ، بأن الحكم في الخرطوم سيسقط لكنه رفض إلزام نفسه بموعد لذلك قائلاً إنه «ليس بقارى» فنجان» . وأضاف قرنق فى حديث «الشرق الأوسط» أن قوات المعارضة تحتجز نحو ألف أسير وأنها تعتزم إطلاق سراحهم . ورفض قرنق الدخول فى حوار مباشر مع حكومة الرئيس عمر البشير خارج إطار «الإفقاد» وحمل الحكم مسئولية قتل مفاوضات نيروبي . وقال إن تجمع المعارضة يعمل لإسقاط الحكم على ثلاثة محاور : الكفاح المسلح ، والانتفاضة ، والتحرك داخل الجيش مع العناصر الوطنية الموجودة فى الداخل . ودافع عن طرحه لمسألة الكونغرالية قائلاً إنه عرض الأمر بعدما رفضت الحكومة السودانية تغيير موقفها من موضوع الدين والدولة . وقال إنه قدم اقتراحاً آخر رفضته الحكومة يقضى بتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية تشترك فيها الجبهة الإسلامية والحركة الشعبية وياقى فصائل التجمع والقوى السياسية الأخرى كخطوة نحو الحل الشامل ، لكن حكومة الفريق البشير رفضت ونفى وجود خلافات فى أوساط التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض . وقال قرنق أنه منذ عام ١٩٩٥ تم بناء المعارضة السودانية من جديد واستولت على مناطق كبيرة فى السودان من خلال العمل العسكرى على كافة الجبهات .

سوسن أبو حنين وزين العايدى أحمد

جريدة الشرق الأوسط

٧ ديسمبر ١٩٩٧

استغل زيارة الدكتور جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى مصر حدثاً بارزاً من أحداث السياسة السودانية المعاصرة . . وأقل ما يقال عنها أنها أكملت عقد التواصل بين مصر وجميع ألوان الطيف السياسى . . ومستكون للزيارة - كما يقول الدكتور قرنق - نتائج إيجابية ملموسة يبقئ أثرها على المدى البعيد . . من هنا كان حرصنا على لقاء زعيم الحركة الشعبية مع اقتراب مغادرته لمصر بعد أن اختتم مباحثاته الرسمية بها والتقى بقطاعات واسعة من مثقفيها وقواها الفاعلة . وكان لابد للجزء الأول من هذا اللقاء الصحفى الذى خص الدكتور قرنق «الخرطوم» به أن يكرس لمعطيات الزيارة التاريخية . . الزيارة لم تكن الموضوع الوحيد الذى سألناه عنه . . فقد فرضت نتائج مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية ، والتي عقدت فى نيروبي مؤخرأ نفسها على الحوار الصحفى ، تماماً كما فرضته على كل جلسات السودانيين فى مصر ودول المهجر الأخرى . . وكان سيد الموقف هو حديث الكونغرس الية وخريطة الدولتين السودانيتين المقترحتين . وقضايا وأسئلة عديدة تناولناها فى لقاء «الخرطوم» برئيس الحركة الشعبية ، ومع أن الوقت لم يسمحنا لتغطية كل شئون الساعة الملحة مع زعيم سياسى بشكل رقمأ محورياً فى القضية السودانية ، إلا أننا نضع ما أخرجنا به من اللقاء أمام قارئ «الخرطوم» عله يعين على نهاية الحقائق والمواقف .

فضل الله محمد

جريدة الخرطوم

٧ ديسمبر ١٩٩٧

إننا في أسرة وادى النيل نشعر أنه يوم هام جداً لنا تشریفکم
 لأسرة وادى النيل . ونحن جميعاً نعتبر أنك قد تقدمت بالفعل لنا
 بطلب أن تكون عضواً في أسرة وادى النيل . ونحن نشمن هذا
 الأمر كثيراً ونحتفل به ونرجو أن نراك كمضو حقيقى معنا في هذه
 الأسرة العظيمة التى تتكون من أجيال قديمة وبكتها ربما بك
 وبالشباب هنا سوف تأخذ مساراً شبايياً جديداً . أما الأمر الآخر
 فهو بعد أن استمعت إلى حديثك الفياض ، كنت أتصورك رجلاً
 عسكرياً فإذا بى أكتشف اليوم أنك مفكر ، أيديولوجى ، تعيش في
 القرن الواحد والعشرين وأدركت معطيات العصر قبل أن يدركها
 كثيرون ، وأدركت أنه بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتى أنه سوف
 يحدث في كثير من الدول تفكك على أساس عنصرى أو عرقى أو
 دينى أو مثل هذا . ومن هنا فإنتى بهذا التوجه الذى اخترتموه بحب
 وطواعية وبمفاوضات قاسية مع أطراف عديدة أوجدت هذا التجمع
 العظيم الديموقراطى ، أرى أن سوداناً جديداً سوف يولد وهو
 مختلف تماماً . وأرى أنه مع كل الرغبة فيما أبداه الشباب فى إيقاف
 النار ، ولكننى أرى أن هذه النار هى البوتقة الحقيقية التى تصهر
 الوجدان لكى يخلق كل منطواعية من سلالة ودينه وعرقه من
 أجل المواطنة ، ولكن السلالة والعرق والدين هى قضية انتماء
 شخصى . ومن هنا فقد سعدت كثيراً بتعليقك بأنك تود أن يكون
 الانتماء الأول والأخير للوطن . وكيف أن السودانيين كما نراهم
 هنا خارج السودان بالفعل بوتمة ، والسودانيين صادقين ولا نعرف

شيئاً عن تفاصيل العرق أو المذهب أو الجعلى أو البجة أو غيره ،
ولكننا نعرف أنهم سودانيون فحسب . إذن هذا الأمر هو معاناة ،
ودعنى أقول كمصري أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً ، وربما عاشراً
كقبطى إننا فى مصر خضنا مرحلة المخاض وأصبحنا بوتقة واحدة ،
ومن ثم فإننى أتطلع إلى انتصار هذا التوجه العظيم ، وأن وادى
النيل الجديد بمصر المستقلة القاتلة وسودانه الجديد المنصهر سوف
يكون كتلة حضارية عظيمة فى القرن القادم تجعل الانتماء العرقى
والمذهبى والدينى مسألة شخصية أما الدولة فهى تحتضن جميع
المواطنين . مرحباً بك فى هذا الوطن العزيز ، وإننى أشارك بأنه فى
المرّة القادمة إن كانت هنالك أى مقاضات بدلاً من أن تكون فى
أى قطر آخر فإن مصر ، وإننى أتحدث كمواطن مصرى بسيط ليست
لى أى صبغة رسمية ، سوف تعد كثيراً من خلال المؤسسات
الأهلية بأن يكون الحوار والمقاضات فى طريقها . أهلاً ومرحباً
بك .

ميلاد حنا

٢٧ نوفمبر ١٩٩٧

(فى إطار اجتماع جون قرنق مع ليرة وادى النيل بقتل رمسيس هيلتون)

إن رسالة الدكتور جون قرنق ، الزعيم السودانى الجنيرى الذى
يقود الجيش الشعبى لتحرير السودان ضد الحكومة المركزية فى
الخرطوم ، كانت ومازالت بالتحديد هى - أولاً : أنه وحركته قد
أصبحت جراً من التصال السودانى العام من أجل الديمقراطية

لكل السودان والذي أصبح التجمع الوطنى الديمقراطى يمثل
 سياسياً ، وهو التجمع الذى يضم شماليين وجنوبيين ، عرباً
 وزنوجاً ، مسلمين وغير المسلمين ومسيحيين . ثانياً : أنه ضد
 انفصال جنوب السودان عن شماله أو غربه أو شرقه ، ولكنه لا بد
 أن تكون وحدة السودان مؤسسة على الرضا والقبول من أغلبية
 أهالى السودان وليست مفروضة بالقوة أو حق العزو والفتح .
 ثالثاً : أن يكون السودان الجديد الموحد وطناً ديمقراطياً علمانياً ،
 وأن ينص على ذلك صراحة فى دستور لا تقبل مواده الغموض أو
 سوء التأويل ، ولن يمنع نفس هذا الدستور حق أهل السودان فى
 الحكم الذاتى الإقليمى سواء أخذ ذلك الشكل الفيدرالى أو حتى
 الكونفدرالى . رابعاً : إن علاقات السودان الإقليمية بجيرانه لا بد
 أن تعكس تراثه التعددى وجدوره التاريخية والبشرية والحضارية
 . فهو عربى إسلامى أفريقى زنجى ، ويجب أن يراعى ذلك فى
 كل تعهداته والتزاماته . إن العلاقة مع مصر لها خصوصية
 يحترمها قرنق وحركته والتجمع الوطنى الديمقراطى السودانى
 الذى أصبح يضم فصائل المعارضة للحكم الدينى الاستبدادى
 الحالى ، وإن خصوصية هذه العلاقة ليست مسألة اختيار ، ولكن
 تحملها اعتبارات الجوار والمصالح معاً .

سعد الدين إبراهيم

جريدة الوفد

١٩ ديسمبر ١٩٩٧

كفانا أن تعنى الديمقراطية في السودان تداول سلطة الطائفتين باسم العروبة أو الإسلام ، لأن الديمقراطية الحقيقية تعنى احترام التعبير والمشاركة للتعددية العرقية والدينية والثقافية ، أي لأقاليم السودان وأجناسه وأديانه وثقافته التاريخية كافة . وقد كان تجاهل كل ذلك على مدى أربعين عاماً هو سبب الحرب التي استمرت أكثر من ثلاثين عاماً في السودان خلال هذه العقود الأربعة على حد تعبير جون فرنق . ولم ينكر جون فرنق في القاهرة أنه يلبس قبعتين ، قبة الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وقبة التجمع الوطني إشارة لمواجهته للمصامتين ، سواء السابقتين لعام ١٩٨٩ أو اللاحقتين لهذا التاريخ ما لم يتحقق الحل الديمقراطي المشار إليه بعد أكثر من ثلاثين عاماً على الحرب . وقد آن للقوميين العرب أن يتجهوا للمعنى الحقيقي للديمقراطية إزاء الآخر الداخلي وليس مجرد السخريّة من « الديمقراطية الحزبية » . ولنا بحاجة لإشارة إلى حالة العراق مع الأكراد أو حالة الجزائر ، أو معنى حرب داخلية ضروس مثل التي جرت وتجرى في السودان . وقد كان حل « النميري » نفسه لمشكلة الجنوب في اتفاق أديس أباب ١٩٧٢ ، رغم كل أرائنا فيه وقتئذ بسبب تجاهله الحل الديمقراطي الشامل لكل السودان ، كعاد أن يكتب له بعض النجاح ، عندما تجاهز معنى الوحدة المطلقة ، لولا تدخل أصحاب المصالح من حوله والإخوان المسلمين على الخط أوائل الثمانينات لفرض هيمنة جديدة أشعلت الحرب ضده في أكثر من إقليم وليس الجنوب وحده حتى سقط عام

١٩٨٥ . ويعودة القتال الآن في الغرب والشرق والجنوب ، فإن الجميع يطرحون حلاً ديمقراطياً من خلال تجمع وطني نحترم تشكيله وأهدافه ، ويقوم على وثائق توحيدية لا ينكر أحد أن بعض مرجعيتها هي وثائق الحركة الشعبية لتحرير السودان المبكرة بقيادة جون قرنق . وفي خبرتنا أن تفكك الاتحاد السوفيتي نفسه بسبب «السلطوية» أيضاً من بعض الوجوه لم يمنع جماهير الاشتراكية من تشكيل أغلبية في روسيا نفسها حتى الآن . واعتقد أن جون قرنق لا تغيب عنه هذه الحقائق ودراسته للدكتوراه كانت في العلوم السياسية ، كما كانت رسالته فيها عن قناة جونقلي ولصالح التنمية الوحدية في السودان .

حلمى شعراوي

جريدة الأهرام

٢٤ ديسمبر ١٩٩٧

قد يكون الوقت مبكراً بعد الشيء لتناول موضوعي لمعطيات زيارة الدكتور جون قرنق للمقاهرة . فأحداث الزيارة مازالت تتوالى ، وسيكون لهذه الأحداث ما بعدها من نتائج وأصداء . . ومع أن شعوراً عاماً بالارتياح قد ساد الأوساط السودانية والمصرية للتأكيدات الوحدية التي حفلت بها تصريحات وحوارات زعيم الحركة الشعبية ، فإن جوانب من أطروحات قرنق ستظل محل نقاش ، وأخذ ورد في الفترة القادمة ، كما كانت إبان لقاءات الزيارة . لكن التريث الموضوعي في تناول معطيات الزيارة ، لا

يحجب بعض الملاحظات التي لا بد أن الكثير من السودانيين والمصريين قد وقفوا عندها . . . وهي تتصل بمنهج الرجل وأسلوبه في عرض أفكاره وخططه لمستقبل السودان . ووقفنا عند أسلوب قائد الحركة الشمية إنما ينطلق من مقولة «إن الأسلوب هو الرجل» . فقد برز الدكتور جون قرني في سائر الحوارات المفتوحة التي أدارها مع قطاعات المجتمع المصري كمحدث بارع يستحوذ على اهتمام سامعيه . وهو يفعل ذلك ليس عن طريق العبارات المفخمة والصوت الجمهوري واجترار الملحمة ، وبقية أوصاف الخطابة السياسية التقليدية ، وإنما يفعله بمنحى انتقادي مرتب ، وهادئ ، وبعيد عن الانفعال الحارف . . . وفي معظم المسائل والقضايا التي تناولها بالحديث . بدأ جون قرني كمتأمل في الظواهر وكباحث في أغوارها وجذورها . . . وقد التزم في تفصيل آرائه ، بقواعد المنطق من مقدمات وحجيات مسببة ونتائج مستقاة من تلك المقدمات والأسباب ، وهو منهج يبعث على الاحترام لكونه ينطلق من احترام محاوريه والاعتراف عند الاختلاف معه . . . ومن حيث مداخله الناقدة لواقع العمل المعارض السوداني ، سواء من قبل السلطة الحاكمة أو المعارضة ، فإنه يقدم نموذجاً متفرداً لزعماء سودانية لا تنهيب نقد الذات ، ويرد مباشرة علي ما نشره عنه المنشقون عن حركته من إصابته بنزعات دكتاتورية تسلطية في الحرب وفي السلم . . . كان موحياً وهو يكافح التفكير الرغبي لدى بعض ناشطي المعارضة حيث تختلط عندهم الحقائق بالترغبات

والأحلام . . كان واقعياً وهو يحسب مواطن القوة ومواطن الضعف لدى خصومه ، لبتهى إلى خلاصات تشحذ الفكر وتجهده بأكثر مما تستثير تصفيق المصفقين وهتافات الموالين . . لقد كسب جون قرنق ، خلال هذه الزيارة ، جولة العلاقات العامة والانطباع العام . . وهو فى حد ذاته مكسب لحركته وللمعارضة يمكن أن يتطور إلى مكاسب وطنية كبرى ودائمة إذا جاءت النتائج على تق المبادرات . . ولكن ذلك حليث آخر .

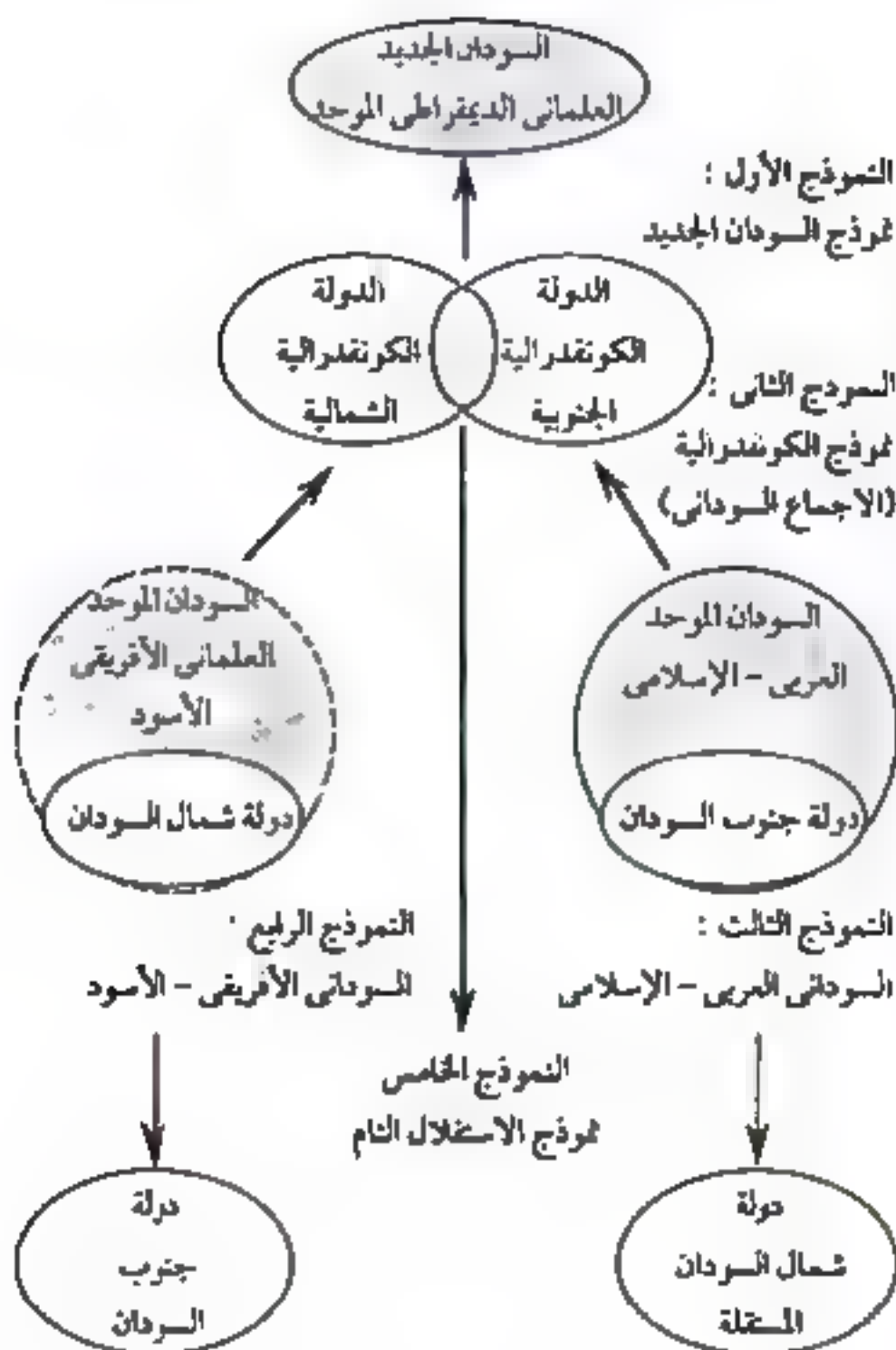
كلمة جريدة الخرطوم

٢ ديسمبر ١٩٩٧

(من خطاب د. سيده غورق)

١٩٩٤-١-٢

نمذجة لحل المشكل السوداني



شرح النملاچ

من خطاب الدكتور جون قرنق

المؤتمر العام الاول للحركة ٢-٤-١٩٩٤

النموذج الاول: نموذج السودان الجديد (السودان المتحول الديمقراطي)

يمثل هذا النموذج نتاج السودان الجديد العلماني الديمقراطي ، كما هو متصور من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان ، هذا التاج يتطلب بالضرورة تحلل وتخطيم وزوال السودان القديم كلياً . لينبني على أنقاضه ، ويحل محله السودان العادل الموحد الديمقراطي العلماني ، متعدد الأعراق ، متعدد الثقافات ، متعدد اللغات ومتعدد الأديان . . والذي سميناه السودان الجديد .

النموذج الثاني: نموذج الكونفدرالية (الإجماع السوداني)

يمثل هذا النموذج وضع انتقالي يتضمن ترتيبات انتقالية ، ويحتوي النموذج وجود مشترك لنظامين - السودان القديم والسودان الجديد - والذي بمقتضاه يكون السودان القديم فعالاً في الأجراء التي لا توجد فيها مقاومة مسلحة له . بينما في مناطق الحرب الأهلية تكون الأرض خاضعة لإدارة الحركة الشعبية لتحرير السودان .

نموذج السودان الانتقالي ، يوضح الإجماع السوداني في المناطق المظلمة ، وقد قدمت الحركة الشعبية لتحرير السودان هذا

النموذج في مباحثات أبوجا-2 ، والمنطقة المظلمة هي نتاج الاتفاق المشترك بين السودان القديم والسودان الجديد ، ومثل هذا الاتفاق يجب أن يكون موضوع أى محادثات سلام .

كل دولة تكون ذات سيادة فى القوانين ، ترتيبات الأمن ، أما فى المواضيع الخلافية مثل موضوع الشريعة الإسلامية ، أو أى مسألة مشابهة فيتم تناولها على انفصال بواسطة كل دولة على انفراد وفقاً لمستورها . وليست للدولة إجبار الأخرى ضد رغباتها . لأن ترتيبات الأمن منفصلة . تمثل المناطق غير المظلمة كل المسائل التى لم يتم فيها اتفاق مشترك ، أما المسائل التى اتفق عليها فهي مضمنة فى المناطق المظلمة (وهي مناطق التواصل والإجماع السودانى) أو الكونغرالية .

إن على هذه الأسس العامة التى تتفق عليها الدولتان الكونغراليتان وتعاوننا للمصلحة المشتركة ، وعلى هذا يمكن بناء وحدة صحيحة ، أى على أسس العائلة المشتركة ، وليس على القسر والإجبار ، والذي يشكل رصيداً للانفصال التام كنتيجة للمنفعة الذاتية لإحدى الدولتين ، إن مفهوم الحركة الشعبية لتحرير السودان يمكن تصوره بتمديد المساحة المظلمة والزوال التدريجى للجزء الأبيض من النموذج . لأن فى ذلك زيادة للإجماع بما يقود إلى السودان الجديد .

هذا النموذج يمكن السودانين من إنهاء الحرب دون مرارات

طويلة ، ودون إهدار للأرواح لا معنى له ، وفى نفس الوقت يصون وحدة السودان الجادة والقائمة على الاتفاق المشترك والإجماع وليس على القسر والهيمنة ، وهدف النموذج الثانى هو تحقيق تعايش (مؤقت) بين النظامين بهدف تمكيتنا من الموقف الفورى للحرب وتحقيق السلام - وفى نفس الوقت خلق الظروف المناسبة والترتيبات اللازمة للشعب السودانى لتقرير مصيره عن طريق استفتاء حول : الاتفاق على سودان جديد موحد ديمقراطى علمانى ، أو أن يتفقوا على الانفصال .

النموذج الثالث: السودان الموحد العربى الإسلامى :

هذا النموذج هو نموذج نظام الخرطوم السودان العربى - الإسلامى الموحد ، وهو نموذج مطبق منذ ١٩٥٦ وحتى الآن ، والذى تمخضت عنه ٢٨ عامًا من الحرب ، من مجموع سنوات الاستقلال الـ ٣٨ ، وهو أساساً : نموذج حرب وانفصال ، لأن غير العرب (الأفارقة) وغير المسلمين ، لا ولن يقبلوا سوداناً عربياً إسلامياً ، فقد قاوموا هذا النموذج منذ عام ١٩٥٥ ، وحاربوا مرتين بسبب هذا النموذج . وبالتأكيد سوف يتفصلون عن باقى السودان إذا استمر هذا النموذج ، وقد وصفته كنموذج حرب . لأن هذا النموذج يؤدي إلى إخضاع وتذويب أو إبادة السودانيين الأفارقة السود ، والسودانيين غير المسلمين ، مما يشعل الحرب ويقود إلى الانفصال .

النموذج الرابع: السودان العلماني الأسود الأفريقي:

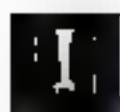
وهذا النموذج افتراضي - ولكن ليس بعيد الطلب ، ونذكر بأن الذين سجلوا كإفارقة في تعداد ١٩٥٥ كانوا ٦١ / ، بينما تعداد الذين سجلوا كمعرب ٣١ / فقط ، بينما ٨ / سجلوا ، أو صنفوا تحت (غير) ، وهؤلاء الغير هم الغرب أفريقيين أو ما يعرفون بالملاية . وبالتالي فإن الأفارقة يمثلون ٦٩ / من سكان السودان وفقاً لهذا الإحصاء - فطالما أن عرب السودان الـ ٣١ / من سكانه باستطاعتهم وفي إمكانهم الدعوة لسودان عربي - إسلامي موحد ، كما فعلوا عام ١٩٥٦ ومازالوا - فلا أرى سبباً يمنع الـ ٦٩ / الأفارقة السودانيين في الشمال والجنوب أن يدعوا لسودان علماني الأسود - الأفريقي ، إلا أنه أيضاً وكمثل النموذج الثالث ، يمثل نموذج حرب وانفصال ، لأن غير الأفارقة ، لن يقبلوا السودان الأسود - الأفريقي ، سيقاومونه وسيحاربون غالباً للانفصال عن بقية السودان .

النموذج الخامس: نموذج الانفصال التام:

هذا نموذج الوجود المنفصل ، أو نموذج الاستقلال والذي يتفارق فيه السودان القديم مع السودان الجديد ، كنتيجة لعدم التناسق ، وهو في الأساس نموذج الحل الأخير . من الواضح أن النموذج (٣) والنموذج (٤) يؤديان إلى النموذج (٥) وأيضاً النموذج (٢) يمكن أن يؤدي إلى النموذج (٥) وهذا بالطبع في حالة فشل تحقيق مفهوم السودان المتحول .

الملحق

الأول



بروتوكول

مشاكوس

الدياجة، المبادئ وعملية الانتقال،

حيث أن حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان (يشار إليهما فيما بعد بالطرفين) اجتمعا في ماشاكوس ، كينيا ، في الفترة من ١٨ يوليو ٢٠٠٢ وحتى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ .

وحيث أن الطرفين يرغبان في تسوية النزاع في السودان بأسلوب عادل ومُستدام عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعن طريق وضع إطار للمحكم يتم من خلال اقتسام السلطة والثروة بصورة عادلة ، وضمن حقوق الإنسان .

وإذ يدركان أن النزاع في السودان هو أطول نزاع مستمر في أفريقيا ، وأنه قد سبب خسائر مريعة في الأرواح ودمر البنى

التحتية للبلاذ ، وأهدر الموارء الإقتصادفة ، وتسبب فى معاناة لم يسبق لها مثفل ، ولا سيما فىما يتعلق بشعب جتوب السودان .

وشعوراً منهما بأوجه الظلم والتباين التاريخفة فى التنمية فى مختلف المناطق فى السودان التى تحتاج إلى الإصلاح .

وإقراراً منهما بأن اللحظة الحالية تهىء فرصة سانحة للتوصل إلى اتعاقبة سلام شامل لإنهاء الحرب .

وإقتناعاً منهما بأن عملية السلام التى تقوم بها الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية «إيقاد» والتى أعيءت لها الحيوة تحت رئاسة الرئيس الكبئى ، صاحب الفخامة دانيال ت. أراب موى ، تتببع السبل لتسوية النزاع والتوصل إلى سلام عادل ومستدام

والتزاماً متتهما بتسوية متفاوتى عليها وسلمية وشاملة للتزاع
تقوم على أساس إعلان مبادئ لصالح جميع شعب السودان .

عليه يتفق الطرفان الآن بموجب هذا على ما يلى :

الجزء (أ) المبادئ المتفق عليها:

١-١ إن وحدة السودان ، التى تقوم على أساس الإرادة الحرة
والحكم الديمقراطى ، والمساواة ، والمساواة ، والاحترام ،
والعدالة لجميع مواطنى السودان ، ستظل هى الأولوية
بالنسبة للطرفين ، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب
السودان وتلبية طموحاته ضمن هذا الإطار .

٢-١ شعب جنوب السودان له الحق فى رقابة وحكم شئون إقليمه
والمشاركة بصورة عادلة فى الحكومة القومية .

٣-١ شعب جنوب السودان له الحق فى تقرير المصير ، وذلك
ضمن أمور أخرى ، عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم
مستقبلاً .

٤-١ الدين ، والعادات ، والتقاليد هى مصدر القوة المعنوية
والإلهام بالنسبة للشعب السودانى .

٥-١ شعب السودان له تراث وطموحات مشتركة وعلى ذلك
يوافق الطرفان على العمل سوياً من أجل .

١-٥-١ إقامة نظام ديمقراطي للمحكم يأخذ في الحسبان التنوع الثقافي والعرقى والدينى والجنس واللغة ، والمساواة بين الجنسين لدى شعب السودان .

٢-٥-١ إيجاد حل شامل يعالج التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان ويستبدل الحرب ليس بمجرد السلام ، بل أيضاً بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تحترم الحقوق الإنسانية والسياسية الأساسية لجميع الشعب السودانى .

٣-٥-١ التفاوض حول وقف شامل لإطلاق النار وتنفيذه لإنهاء المعاناة والاقتتال الذى يعانى منه الشعب السودانى .

٤-٥-١ صياغة خطة لعودة اللاجئين ، وإعادة التوطين ، وإعادة التاهيل ، وإعادة البناء والتنمية لمعالجة احتياجات تلك المناطق المتأثرة بالحرب وتقوم أوجه الحل التاريخية فى التنمية وتخصيص الموارد .

٥-٥-١ تخطيط وتنفيذ اتفاقية السلام بغية جعل وحدة السودان خياراً جذاباً وبصفة خاصة لشعب جنوب السودان .

٦-٥-١ التصدى للتحديات عن طريق إيجاد إطار يمكن من

خلاله تحقيق هذه الأهداف المشتركة والإعراب عنها
بأفضل صورة لمصلحة جميع السودانيين .

الجزء (ب) عملية الانتقال،

بغية إنهاء النزاع وضمان مستقبل سلمي ومزدهر لكافة شعب
السودان وبغية التعاون في مهمة حكم البلاد ، تتفق الأطراف
بموجب هذا على تنفيذ اتفاقية السلام طبقاً للتسلسل ، والفترات
الزمنية والعملية المحددة أدناه :

- ٢ - تكون هناك فترة ما قبل الفترة الانتقالية مدتها ستة (٦) أشهر :
١-٢ وخلال الفترة ما قبل الفترة الانتقالية :

(أ) يتم إنشاء المؤسسات والآليات المنصوص عليها في اتفاقية
السلام .

(ب) إذا لم يوضع ذلك موضع التنفيذ بعد يكون هناك وقف
للأعمال العدوانية مع وجود آليات ملائمة للمراقبة .

(ج) يتم إنشاء آليات لتابعة تنفيذ اتفاقية السلام .

(د) تجري الاستعدادات لتنفيذ وقف شامل لإطلاق النار في
أسرع وقت ممكن .

(هـ) السعي للحصول على مساعدة دولية .

(و) يوضع إطار دستوري لاتفاقية السلام والمؤسسات المشار إليها في الفقرة ٢-١ (أ) .

٢-٢ تبدأ الفترة الانتقالية في نهاية فترة ما قبل الفترة الانتقالية إلى ست سنوات .

٢-٣ خلال الفترة الانتقالية :

(أ) تعمل المؤسسات والآليات التي أنشئت خلال الفترة ما قبل الفترة الانتقالية طبقاً للترتيبات والمبادئ المحددة في اتفاقية السلام .

(ب) إذا لم يتم إنجاز ذلك بعد ، يتم تنفيذ وقف إطلاق النار الشامل الذي تم التوصل إليه عن طريق التفاوض مع وجود وتشغيل آليات مراقبة دولية .

٢-٤ يتم إنشاء مفوضية مستقلة للتقويم والتقدير خلال الفترة قبل الانتقالية لمنابعة تنفيذ اتفاقية السلام وإجراء تقويم متصفاف الفترة لترتيبات الوحدة التي وضعت وفقاً لاتفاقية السلام .

٢-٤-١ تشكل مفوضية التقويم والتقدير من تمثيل متساوي لحكومة السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان وما لا يزيد عن ممثلين اثنين على التوالي من كل من الفئات التالية :

٢-٤-١-١ الدول الأعضاء في اللجنة العربية

للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية بشأن
السودان (جيبوتي ، إرتريا ، إثيوبيا ،
كينيا وأوغندا) .

٢-٤-١-٢ الدول المراقبة (إيطاليا ، النرويج ،
المملكة المتحدة والولايات المتحدة
الأمريكية) .

٢-٤-١-٣ أية بلدان أو هيئات إقليمية أو دولية
أخرى يتفق عليها الطرفان .

٢-٤-٢ تعمل الأطراف مع المفوضية خلال الفترة الانتقالية
بغية تحسين المؤسسات والتدابير التي أُنشئت بموجب
الاتفاقية ولجعل وحدة السودان جنابة لشعب
جنوب السودان .

٢-٥ عند نهاية الفترة الانتقالية التي مدتها ستة (٦) سنوات ،
يكون هناك استفتاء شعب جنوب السودان تحت رقابة دولية ،
يتم تنظيمه بصورة مشتركة بواسطة حكومة السودان والحركة
الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان لكي : يؤكد وحدة
السودان عن طريق التصويت لاعتماد نظام الحكم الذي تم
وضعه بموجب اتفاقية السلام ، أو التصويت للانفصال .

٢-٦ تمتنع الأطراف عن أي شكل من أشكال الغناء أو إبطال
اتفاقية السلام من جانب واحد .

الجزء (ج) الدين والدولة،

إقراراً بأن السودان بلد متعدد الثقافات ، ومتعدد الجنسيات ومتعدد الأعراق ، ومتعدد الديانات ، ومتعدد اللغات ، وتأكيداً بأن الديانة لا تستخدم كعامل للفرقة ، بموجب هذا تنفق الأطراف على ما يلي :

٦-١ الديانات والعادات والمعتقدات هي مصدر للقوة المعنوية والإلهام بالنسبة للشعب السوداني .

٦-٢ حرية العقيدة والعبادة والضمير لأتباع جميع الديانات أو المعتقدات أو العادات ولا يتم التمييز ضد أي شخص على هذه الأسس .

٦-٣ الأهمية للمناصب العامة ، بما في ذلك رئاسة الجمهورية ، والخدمة العامة والتمتع بجميع الحقوق والواجبات ، تكون على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو العادات .

٦-٤ جميع المسائل الشخصية والأسرية بما فيها الزواج ، والطلاق ، والميراث ، والخلاف ، والانتساب ، تحكمها القوانين الشخصية (بما في ذلك الشريعة أو أية قوانين دينية أخرى ، أو عادات أو تقاليد) للأفراد المعنيين .

٦-٥ تنفق الأطراف على احترام الحقوق التالية :

٦-٥-١ العبادة أو التجمع الخاص بديانة أو معتقد ، وإقامة وصيانة أماكن لهذه الأغراض .

٦-٥-٢ إقامة مؤسسات خيرية أو إنسانية ملائمة والحفاظ عليها .

٦-٥-٣ صنع وحيازة واستخدام الأدوات والمواد اللازمة المرتبطة بالشعائر أو العادات الخاصة بأية ديانة أو معتقد ، حسب ما هو ضروري .

٦-٥-٤ كتابة وإصدار ونشر المطبوعات الخاصة بذلك المجالات .

٦-٥-٥ تدريس الديانة أو المعتقد في أماكن مناسبة لهذه الأغراض .

٦-٥-٦ النعاس وتلقى المساهمات المالية الطوعية وغيرها من الهبات من الأفراد والمؤسسات .

٦-٥-٧ تدريب ، تعيين ، انتخاب ، أو تحديد عن طريق التوريث قادة تستدعيهم متطلبات ومعايير أى من الديانات أو المعتقدات .

٦-٥-٨ مراعاة أيام الراحة والاحتفال بالعطلات والمناسبات وفقاً لمبادئ المعتقدات الدينية للشخص .

٦-٥-٩ إقامة اتصالات مع الأبرار والمجتمعات في المسائل

الخاصة بالديانة والمعتقدات على الصعيدين القومي والدولي والحفاظ على ذلك .

٦-٥-١٠ تجنباً للشك ، لا يخضع أى شخص للتمييز من جانب الحكومية القومية ، أو الولاية ، أو المؤسسات ، أو مجموعة أشخاص أو شخص على أساس الديانة أو معتقدات أخرى .

٦-٦ المبادئ الواردة في الجزء ٦-١ إلى الجزء ٥-٦ ، سوف يعبر عنها في الدستور .

الجزء د: هيكل الحكم

لإضفاء الفعالية على الاتفاقيات المحددة في الجزء أ ، وفي إطار السودان موحد يعترف بحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان ، بموجب هذا تتفق الطرفان على أنه فيما يتعلق بتقسيم السلطات والهيكل والمهام لمختلف أجهزة الحكم ، فإن هيكله الإطار السياسى للحكم فى السودان تتم على النحو التالى :

٣-١ القانون الأعلى :

٣-١-١ الدستور القومى للسودان هو القانون الأعلى للبلاد ، ويجب أن تتوافق جميع القوانين مع الدستور القومى . وينظم هذا الدستور العلاقات ويحدد السلطات والمهام بين مختلف مستويات

الحكم علاوة على أنه يحدد ترتيبات لتقسام الثروة بين نفس الجهات . ويضمن الدستور القومى حرية العقيدة . والعبادة والممارسات الدينية على نحو تام لجميع المواطنين السودانيين .

٣-١-٢ يتم تشكيل مفوضية قومية تمثيلية لمراجعة الدستور خلال الفترة قبل الانتقالية تكون مهمتها الأولى صياغة إطار قانونى ودستورى يحكم الفترة الانتقالية ويتضمن اتفاقية السلام .

٣-١-٣ يتم إقرار الإطار المشار إليه أعلاه حسبما تتفق عليه الأطراف .

٣-١-٤ يتم خلال الفترة الانتقالية إجراء عملية مراجعة دستورية شاملة .

٣-١-٥ لا يعدل الدستور أو يُلغى إلا عن طريق إجراءات خاصة أو أغليات مؤهلة بغية حماية أحكام اتفاقية السلام .

٣-٢ الحكومة القومية :

٣-٢-١ تكون هناك حكومة قومية تمارس المهام وتمجيز القوانين كما يجب أن تمارسها بالضرورة على الصعيد القومى دولة ذات سيادة . وتأخذ الحكومة

القومية في الحسيان في جميع قوانينها ، التنوع الديني والثقافي للشعب السوداني .

٢-٢-٣ التشريعات التي تسن على الصعيد القومى والتي تتأثر بها الولايات خارج جنوب السودان مصدرها الشريعة والتوافق .

٣-٢-٣ التشريعات التي تنص على الصعيد القومي ، المطبقة على الولايات الجنوبية و/ أو الإقليم الجنوبي يكون مصدرها التوافق الشعبي ، وقيم وعادات شعب السودان (بما في ذلك تقاليدهم ومعتقداتهم الدينية ، إحتراماً للتنوع في السودان) .

٣-٤ عندما يكون هناك تشريع قومي نافذ المعمول في الوقت الحالي ، أو تم سنه ومصدره قانون ديني أو عرفي ، فإن أية ولاية أو إقليم لا تمارس أغلبية السكان فيه مثل هذه الديانة أو العادات ، يجوز لهم عندئذ :

(١) إصدار تشريع يسمح بأعراف أو ممارسات في ذلك الإقليم ، تتماشى مع دياناتهم أو عاداتهم ، أو

(٢) يحال القانون إلى مجلس الولايات للموافقة عليه بأغلبية الثلثين أو البده في تشريع قومي

ينص على مثل هذه الأعراف البديلة اللازمة
حسبما هو ملائم .

الجزء (هـ) : حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان :

١-٣ شعب جنوب السودان له حق تقرير المصير وذلك - ضمن
أمر أخرى - عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي .

٢-٤ يتم تشكيل مفوضية مستقلة للتقدير والتقييم خلال فترة ما
قبل المرحلة الإنتقالية لمراقبة تنفيذ اتفاقية السلام خلال الفترة
الانتقالية . وتجرى هذه المفوضية تقويمًا في منتصف الفترة
لترتيبات الوحدة التي وضعت بموجب إتفاقية السلام .

٢-٤-١ تشكل مفوضية التقدير والتقييم من تمثيل متساو من
حكومة السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبي
لتحرير السودان ، وبما لا يزيد عن ممثلين اثنين (٢) ،
على التوالي ، من كل من الفئات التالية :

٢-٤-١-١ الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية
للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية بشأن
السودان (جيبوتي ، إرتريا ، إثيوبيا ،
كينيا وأوغندا) .

٢-٤-١-٢ الدول المراقبة (إيطاليا ، النرويج ،
المملكة المتحدة والولايات المتحدة
الأمريكية) .

٢-٤-١-٣ وأية بلدان أو هيئات إقليمية أو دولية أخرى يتفق عليها الطرفان .

٢-٤-٢ يعمل الطرفان مع الموضوعة خلال الفترة الانتقالية بنية تحسين المؤسسات والأنظمة التي أنشئت بموجب الاتفاقية ولجعل وحدة السودان جاذبة لشعب جنوب السودان .

٢-٥ عند نهاية الفترة الانتقالية التي مدتها ستة (٦) سنوات ، يكون هناك استفتاء شعب جنوب السودان تحت رقابة دولية ، يتم تنظيمه بصورة مشتركة بواسطة حكومة السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبى لتحرير السودان لكي : يؤكد وحدة السودان عن طريق التصويت لاعتماد نظام الحكم الذي تم وضعه بموجب اتفاقية السلام ، أو التصويت للانفصال .

٢-٦ يمتنع الأطراف عن أى شكل من أشكال الإلغاء أو الإبطال لاتفاقية السلام من جانب واحد .

الملحق

الثاني

II

كلمة رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان

في حفل توقيع اتفاق السلام الشامل في السودان

الجزء الأول

أ- التحيات وكلمات الافتتاح

١ فخامة الرئيس موائ كيباكي (Mwai Kibaki) رئيس جمهورية كينيا .

٢ فخامة الرئيس السابق دانيال أراب موي (Daniel Arap Moi) الرئيس السابق لجمهورية كينيا ، الذي أطلق مبادرة الإيغاد للسلام (IGAD) في السودان .

٣ فخامة الرئيس يويري موسيفيني (Yoweri Museveni) رئيس أوغندا والرئيس الحالي لمنظمة الإيغاد .

٤ أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات .

٥ أصحاب السعادة السفراء وممثلو الحكومات وممثلو المنظمات الدولية غير الحكومية .

\ الضيوف المدعوون الكرام الأجلاء .

\ السيدات والسادة والأفاضل .

\ الإخوة الرفاق والزملاء مواطنونا ومواطناتنا .

استمحوالى فى بداية كلمتى أن أعبّر لكم عن أحرّ تمنياتى
بالعام الجديد . فسوف يُشكّل عام ٢٠٠٥ علامة سلام ليس لكامل
السودان فحسب ، بل بامتياز فى كل إقليمنا الفرعى وإفريقيا
ككل .

فى هذا العام السعيد وبهذه المناسبة المفرحة أحيى شعب
السودان بأسره من بمولى فى أقصى الجنوب إلى حلفا فى أقصى
الشمال ، ومن جينا فى الغرب إلى هشكوريب ويورسودان فى
الشرق .

كما أحيى كل الريفيين المهمشين فى كل أنحاء السودان الذين

عاشوا في صمت مشرف لمدة طويلة ، وأحصى كل الفلاحين والمزارعين والعُمال والمُختصين الذين أبدعوا الثروة وخلقوها ولكنهم لا يملكون ثروة وكانوا يرقبون إلى أوضاعهم المعيشية وهي تتدهور وتراجع عبر الزمن .

وأحصى كل النساء السودانيات حيثما وجدن ، فالنساء في السودان وفي أي مكان آخر في العالم يعشن على هامش المهمشين وكانت معاناتهن وتضحيتهن لا توصف . فالمرأة الريفية السودانية ، على سبيل المثال ، تصحو في الخامسة صباحاً لتسير مسافة خمسة كيلومترات على قدميها لتجلب خمسة غالونات من الماء بعد أن تسير مدة خمس ساعات ، ثم تقضي خمس ساعات أخرى في العمل في مزرعة العائلة وخمس ساعات إضافية لتعد طعام العائلة فلا يبقى لها سوى أقل من خمس ساعات للنوم والراحة .

كما أحصى كل طلابنا وشبابنا الذين تحملوا الوطأة العظمى طوال واحد وعشرين عاماً من الحرب ، فلهم المستقبل ، وأحتهم على الاستثمار في مستقبلهم وفي مستقبل الأمة في الفترة ما بعد النزاع .

تهانينا لفجر السلام،

أيها الأخوة الرفاق والزملاء ، مواطنونا ومواطناتنا ، تهانينا .
مبروك ومباركات . إن حركتكم : الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني وحكومة السودان قد قدمت لكم اتفاقية

سلام شامل ، سلام عادل مشرف ومجلى . ولقد تمكنا بواسطة اتفاقية السلام هذه من إنهاء حرب دامت نصف قرن من الزمن بنهاية مشرقة .

لقد وضعت هذه الاتفاقية نهاية للقنابل التى تُساقط من السماء على الأطفال والنساء الأبرياء . فبدلاً من صرخات الأطفال وعويل النساء والألام طوال الواحد والعشرين عاماً الأخيرة فى الحرب فإن السلام سوف يباركنا ويُسبغ نِعْمَتَهُ علينا لنعود إلى سماع رنين قهقهات الأطفال ونهاليل النساء اللواتى يتمتعن بالفرح وتغمرهن السعادة لبيب أو لآخر

أما على المستوى السياسى ، فإن اتفاقية السلام هذه تؤكد حق تقرير المصير للشعب فى جنوب السودان وحق التشاور الشعبى لأهل جبال النوبة والنيل الأزرق ، لتصبح وحدة السودان قائمة على الإرادة الحرة لشعبه بدلاً من الحروب والوحدة الإلزامية الزائفة التى سادت طوال تسعة وأربعين عاماً صُمِر الاستغلال .

إن اتفاقية السلام هذه سوف تغير السودان إلى الأبد . فلن يبقى السودان على ما هو عليه ثانية ولا يمكن له أن يبقى كذلك ، حيث أن هذه الاتفاقية ستغمر البلاد بالديمقراطية والتغيير الأساسى الشامل بدلاً من أن تغمره وتلفه الحروب كما كان الحال طوال ١٨٤ عاماً منذ عام ١٨٢١ عندما تعرضت بلادنا للغزو والحارجى والانتهاك والتخريب خلال تجارة العبيد والحروب وتجارة النهب والسلب بأشكالها وأنواعها كافة .

إن اتفاقية السلام هذه تترامن وتتوافق مع احتفالات السودان بالعيد التاسع والأربعين للاستقلال ، وأنا أتفق مع ما قاله فخامة الرئيس عمر البشير في نيفاشا يوم الواحد والثلاثين من شهر ديسمبر / كانون الأول الماضي عندما وقع الوثيقتين الأخيرتين من اتفاقية السلام الشامل أن استقلال السودان في الأول من يناير / كانون الثاني ١٩٥٦ لم يكن كاملاً بسبب وجود حرب في الجنوب . إن الحرب التي نضع اليوم نهاية لها اندلعت في البدء في توريت في ١٨ أغسطس / آب ١٩٥٥ أي قبل أربعة أشهر فقط قبل الاستقلال ، وبالتالي فإن جنوب السودان كباقي المناطق السودانية المهتشة لم يكن في الحقيقة جزءاً من ذلك الاستقلال .

وباتفاقية السلام هذه نبدا مسيرة تحقيق الاستقلال الفعلي من خلال كل السودانيين ولأجل كل السودانيين . إن توقيع اتفاقية السلام هذه يضع علامة نهاية ما أودّ صحيحاً أن أسميه الجمهورية الأولى للسودان القديم التي دامت تسعة وأربعين عاماً ، ما بين الأول من يناير / كانون الثاني ١٩٥٦ والواحد والثلاثين من ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٤ عندما وُثِّقنا على الاتفاقيتين الأخيرتين لوقف إطلاق النار الشامل ونماذج التنفيذ ١ وفي ملاحظة شخصية عندما تركت السودان منذ اثنين وأربعين عاماً لالتحق بالحرب الأولى في ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٢ .

إن اتفاقية السلام هذه تعطينا إشارة بداية الجمهورية الثانية للسودان الجديد . فمن هنا وصاعداً سيُصبح السودان وللمرة

الأولى بلداً متحداً اختيارياً في العدل والكبرياء والشرف لكل أبنائه ومواطنيه بصرف النظر عن العرق أو الدين أو الجنس ؛ وإن أخفق البلد في رفع تحدي الانتقال من السودان القديم إلى السودان الجديد ، سودان المواطنين الأحرار المتساوين ، عندئذ سيتم حل الاتحاد حياً وسلمياً من خلال حق تقرير المصير عند نهاية السنوات الست للفترة الانتقالية .

وأنا أدعو الشعب السوداني إلى امتلاك اتفاقية السلام هذه لأنها ملك لهم ، فهي ليست ملكاً لجئون غارانغ ولا لقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان كما أنها ليست ملكاً لعلی عثمان طه ولا لعمر البشير ولا لحزب المؤتمر الوطني .

إن هذه الاتفاقية هي ملك لكل السودان ولجيرانه ، لإفريقيا والعالم العربي وبالنسبة لكل العالم ، ولهناترون كل هذا الحضور المهيّب . ورغم أنه كان قد تم التفاوض على هذه الاتفاقية من قبل هاتين الجهتين كمسألة ضرورية وعملية لإنهاء الحرب في المقام الأول . والآن قد انتهت الحرب ، لذا فأنا أدعو الشعب السوداني كله ومختلف قواه السياسية لبناء إجماع حول اتفاقية السلام الشامل واستخدامها لوضع حد ونهاية للحرب في مناطق أخرى من السودان ولإعادة إطلاق السودان للأرض الموعودة في السودان الجديد ، سودان التقدم والمساواة وتكافؤ الفرص لكل المواطنين دون تمييز أو تفرقة .

وأخيراً وليس آخراً ، أحي كل شهدائنا الأبرار وأبطالنا

الجرحي من كلا الطرفين . كما أحى وأهنى كل الضباط والجنود في طرفي النزاع على التضحيات البطولية التي قدموها . كما أرفع عبارات الشاء والتقدير والشكر للمدنيين من مواطنينا الذي وفروا الأسباب اللوجستية للحرب خصوصاً في المناطق التابعة إدارياً للحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لأنه بدون مساهمتهم في اتفاقية السلام الشامل لما أضحت هذه الاتفاقية ممكنة . فالدور الذي لعبه مواطنونا المدنيون طوال سنين الحرب الطويلة جعلنا نوجه الدعوات إلى خمسين زعيماً وقائلاً تقليدياً يمثلون السكان المدنيين على مستوى القاعدة ، كما وجهنا الدعوة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان لتمثيل ضباط الصف والجنود .

وبهذه المناسبة السعيدة مناسبة توقيع اتفاقية السلام الشامل ، نذكرون أن الجيش الشعبي لتحرير السودان أطلق سراح أكثر من ثلاثة آلاف (٣٠٠٠) أسير عبر الواحد والعشرين سنة الماضية ، وأنا هنا أدعوا اليوم إلى إطلاق سراح كل الأسرى الذين لا يزالون رهن الاعتقال والرعاية لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان .

ومن المناسب ونحن نحتفل بهذا الحدث التاريخي الضخم ، أن نتوقف لتذكر آلاف البشر الذين قضوا في كل من آسيا وأفريقيا في واحدة من أسوأ وأفظع الكوارث الطبيعية في التاريخ الحديث . إن قلوبنا تقطر حزناً وأسى وتضامناً مع شعوب جنوب شرق آسيا في ساعة مأساتهم حيث وقعوا فريسة زلزال عنيف لا يرحم يسمى التسونامي .

وفيما نشاطر أشقاءنا البشر في كل الدول التي طالتها نكبة
زلزال تسونامي حزنهم وآلامهم ومُعاناتهم ، ندعو المجتمع الدولي
ونحشه على رفع المعاناة وإعادة بناء الأرواح المحطمة في الإقليم
المصاب بعد أن وعد بذلك يسخاء كبير ولتوفير بعض الموارد
لمساعدة السودان ودعمه في مرحلة ما بعد النزاع لمساعدته على
استعادة عافيته ولكي ينمو ويزدهر . إذن ، نحن نتطلع إلى عودة
مكثفة للمهاجرين صحيحة وعودهم التي قطعوها في مؤتمر أوسلو
للمناحين من أجل السودان .

الجزء الثاني: المشكلة الأساسية للسودان والطريق إلى اتفاقية السلام الشامل.

أصحاب الفخامة والمعالي ، الرفاق والأخوة والمواطنون .
لكي نفهم ونقدر اللحظة التاريخية الحالية لتوقيع اتفاقية
السلام الشامل في السودان اطلب منكم العذر والمغفرة لتسمحوا
لي بالحديث عن المشكلة التي نحن بصدد حلها . كما قلت سابقاً
لقد كان السودان في حالة حرب داخل نفسه طوال مدة ثلثة
وأربعين عاماً من استقلاله ، وفيما نضع حداً لتلك الحرب اليوم
فإن حرباً أخرى تشتد وتقرى في إقليم دارفور الغربي فيما تهدد
حرب أخرى شرق السودان . لماذا ؟ ما هي المشكلة ؟ لماذا يخضع
مجتمع ما نفسه لاندلاع حروب ومُعاناة في مناطق عدة من البلاد ؟
ومن وجهة نظرنا فإن مُحاولَة الأنظمة المختلفة التي تتخذ من
الخرطوم مقراً وقاعدة لها والتي تعمل لبناء دولة عربية إسلامية

مُتَسَقَّة ومُتَّاعِمَة لتعزل ثوابت أخرى من قوى التنوع السوداني يُشكِّل المشكلة الأساسية للسودان ويُعرِّف السودان ويحدِّده . إنَّ الدولة السودانية عمَّلت على استثناء الأغلبية العظمى من الشعب السوداني من الحكم وبالتال عمَّلت على تهميشهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقد أثار ذلك رفض المستثنى ومقاومتهم . فقد نشبت الحروب وسوف تستمر في السودان لأنَّ أغلبية السودانيين مستثنىين وغير مشاركين في الحكم . وقد انتهت الدولة الإسلامية في السودان إلى فرض وجودها بمُفضل القُوَّة بدلاً من موافقة المحكَّومين ورضاهم من خلال عقد اجتماعي رضائي ، وثمَّت الاستجابة للقوة بالقوة .

أما الحل لمشكلة السودان الأساسية فهو إنشاء وتطوير دولة سودانية تضم الجميع أطلقنا عليها تسمية السودان الجديد والحكم السوداني السياسي الجديد سيترك فيه كل السودانيين على قدم المساواة بصرف النظر عن دينهم أو عرقهم أو قبيلتهم أو جنسهم ، وإذا لم يَنجح هذا الحل فسوف نبعث جيتد عن حلول أخرى مثل تقسيم البلاد . ولكننا نؤمن أنَّ السودان الجديد ممكن ، فهناك العديد في شمال السودان الذين يشاركوننا الرأي في الحركة الشعبية لتحرير السودان الجيش الشعبي وهم يؤمنون مثلنا في مُثل إنسانية عالمية هي مُثل الحرية والتحرر والعدل وتكافؤ الفرص لكل المواطنين السودانيين . وكما هو الحال في الجنوب ، والأحداث في دارفور وشرق السودان وأماكن أخرى قد أوضحنا أنَّ علينا أن نبني

دولة سودانية تضمّ الجميع على المستوى الوطنى والأيلولة الكاملة
للمسلطة وتفويضها لأقاليم السودان المختلفة ، وإلا فمن المتبعد أن
تبقى البلاد موحدة .

لكن تلك الدولة السودانية التى تضمّ الجميع التى أسميناها
السودان الجديد يجب أن يكون لها أساس ما فى التاريخ الذى
يجعلنا ننصهر فى دولة واحدة أو أمة واحدة . والسرّال المطروح
هنا هو هل هناك أساس للسودان الجديد وإجابتى هى نعم هناك
أساس ، وهذه الإجابة الإيجابية التوكيدية هى التى وجهت
ودعّمت رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان طوال الواحد
والعشرين عاماً الماضية ومكتنا من التوصل إلى اتفاقية السلام
الشامل .

ووصولاً إلى تحقيق هذا الهدف ، أود أن أعبرَ فى دهاليز
التاريخ بإيجاز لأبين أننا نحن السودانيون شعب تاريخى بالتأكيد ،
وأن للسودان الجديد جذور فى التاريخ . وأنا إذا لم نجد لنا جذوراً
عميقة فى التاريخ فإننا إما أن نخلق تلك الجذور أن نحلّ الاتحاد
سلمياً . وأحياناً يكون من الضرورى أن يتراجع المرء إلى الوراء
ليكسب قوة دفع تمكّنه من السير قدماً . هذا هو السبب الذى يجعل
الكباش تتراجع إلى الوراء خلال معركتها فهى تكسب قوة دفع قبل
أن تتشابك قرونها . ويلاحظ أن البحر القاسى فى جنوبى شرقى
آما انحسر جزراً إلى الوراء خلال المأساة الأخيرة المنعثة فى زلزال
تسونامى ثم تقدّم مدّاً إلى الأمام بقوة مدمرة صدمت العالم بأسره

. ويلزمنا نحن في السودان أن نمرّ بتلك التجربة ، أن نعود آلاف السنين إلى الوراء لنعيد اكتشاف أنفسنا ولنكسب زخماً ثم نتقدّم إلى الأمام بزخم خمسة آلاف عام لنُدفع أنفسنا ونشقّ طريقنا في التاريخ مرة جديدة .

وبالفعل لدينا تاريخ طويل ، فقد عاشت شعوب وقامت ممالك ونُصّت وازدهرت ثم زالت واختفت في تلك الرقعة الجغرافية التي تشكل السودان الحالي الحديث . فكثير من الناس يندهشون أن السودان كان في العهد القديم من الإنجيل المقدس جزءاً من جنة عدن (راجع سفر التكوين ٢ : ٨-١٤) . وتنصّ الأعداد المذكورة على الآتي :

«وخرس الربّ الإله جنة في عدن شرقاً . ووضع هناك آدم الذي جبله . وأنبت الربّ الإله من الأرض كل شجرة شهية للنظر وجيدة للأكل . وشجرة الحياة في وسط الجنة وشجرة معرفة الخير والشر . وكان نهر يخرج من عدن ليسقى الجنة . ومن هناك ينقسم فيصير أربعة رؤوس . اسم الوادح فيشون وهو المحيط بجميع أرض الحويلة حيث الذهب . وذهب تلك الأرض جيداً . هناك القل وحجر الجزع واسم النهر الثاني جيحون . وهو المحيط بجميع أرض كوش . واسم النهر الثالث حدّاقل . وهو الجاري شرقي آشور . والنهر الرابع الفرات» .

وكما ترون فإن النيل الأبيض «فيثون» والنيل الأزرق «جيحون» هما نهران يسقيان جنة عدن ، والنهران الآخران هما دجلة والفرات . وبالطبع فإن جنة عدن لم تكن حديقة خضار خلفية ، ولكنها أرض واسعة امتلئت من دجلة والفرات في الشرق إلى النيل الأبيض والنيل الأزرق في الغرب . وهذا ما يضع قريتي واسمها «والجكولى» في «بوركاوتى» تمامًا داخل جنة عدن حيث أنها تبعد ثلاثين ميلاً شرق النيل الأبيض .

كما نقرأ أيضاً في الإنجيل المقدس أنه خلال حكم «الملك أسا» ملك يهوذا ، أغار عسكري برتبة لواء اسمه «زراح» على مملكة يهوذا على رأس جيش عدده مليون رجل (الأيام الثاني : الأصحاح ١٤ ، عدد ٨-١٠) . ويقال أن الملك السوداني واسمه «ترهاقة» قد قاد جيشاً مصرياً قوياً في سفر (الملوك الثاني الأصحاح ١٩ : عدد ٨-١١) وقد تم تعريف السودان وشعبه على نحو واضح غير مُلبس في سفر (أشعيا ، الأصحاح ١٨ : عدد ١-٧) بالكلمات التالية :

«يا أرض حفيف الأجنحة التي في عبر أنهار كوش ، المرسلات رسلًا في البحر وفي قوارب من البردى على وجه المياه اذهبوا أيها الرسل السريعون إلى أمة طويلة وجرداء إلى شعب مخوف منذ كان فصاعداً أمة قوة وشدة ودوس قد خرقت الأنهار أرضها» .

هذا وصف واضح جلي للسودان اليوم . وقد يتفاجأ الكثير
 متكن بأن زوجة النبي موسى كانت على الأرجح سودانية تسمى
 «صقورة» سفر (عدد ، الأصحاح ١٢ : عدد ١-٢) . .

«وتكلمت مريم وهرون على موسى بسبب المرأة الكوشية التي
 اتخذها لأنه قد اتخذ امرأة كوشية . فقالا لهل كلم الرب موسى
 وحده . ألم يكلمنا نحن أيضاً» .

(خروج ، الأصحاح الثاني : العدد ٢١-٢٢) .

«فارتضى موسى أن يسكن مع الرجل . فأعطى موسى
 صقورة ابنته . ولدت له ابناً اسمه جرشوم . لأنه قال كنت نزيلاً
 في أرض غريبة» .

إضافة إلى ذلك فإنه يستدل ويستتج من سفر (عدد ،
 الأصحاح الثاني العدد ١-٢) إذا ما قرئ مع سفر (خروج ،
 الأصحاح الثاني العدد ٢١-٢٢) وسفر (خروج ، الأصحاح ١٨
 ، العدد ١٣-٢٧) بأن «المديانيين» الذين رحب بهم «يشرون» والد
 «صقورة» ، كانوا بالتالي سودانيين (سود اللون) . وحيث أن
 زوجة موسى حسب سفر (عدد الأصحاح الثاني ، العدد ١-٢)
 كانت من الكوشيين . وحيث إن أباهما ، «يشرون» ، الذي تم
 تعريفه بأنه مدياني حسب سفر (خروج ، الأصحاح الثاني ،
 العدد ٢١-٢٢) فإن المديانيين إذن يتبغى أن يكونوا أيضاً
 كوشيين .

وقد أكدت الأبحاث الإنجليزية في «العهد الجديد» أن المخصي الحبشي الذي تحدّث عنه إنجيل «أعمال الرسل» (الأصحاح الثامن : العدد ٢٧) . . . «فقام وذهب . وإذ رجل حبشي خصي وزير لكنيسة ملكة الحبشة كان على خزانها . فهذا كان قد جاء إلى أورشليم ليسجد» . قد كان تعمّد على يد فيليب في العام ٣٨ م . وكان فعلاً سودانياً نوبياً حيث أن كنداكة كانت الملكة الحاكمة للمملكة مبروي (Merowe) التي تقع شمال العاصمة السودانية الخرطوم . وقد دخلت الديانة المسيحية لأول مرة إلى السودان منذ أكثر من ١٩٦٧ سنة مضت أي منذ حوالي ألفي سنة .

وفي الجزء الجنوبي من بلدنا ، قيل أن مملكة «واوات» (Wawat) القوية القديمة ربما امتدت مباشرة من جنوب الخرطوم جنوباً إلى «ملكال» وغرباً إلى «كردفان» و«دارفور» فوصلت جنوباً حتى «واو» . أما «واو» الحالية ، هي عاصمة بحر الغزال ، «واو شيلوك» و «واو نير» قرب «أيود» فتستند أسماءها من مملكة «واوات» ، وقد أقامت علاقات وروابط اجتماعية واقتصادية مع مصر القديمة التي تمت زيارتها في المناسبات المتعددة من قبل حكام وأميرات واوات أخذين معهم وحاملين معهم عند عودتهم الهدايا . ويعتقد أن مملكة «إيرتيت» هي الاسم القديم لشعب شيلوك الحالية الواقعة في جنوب السودان وإلى يومنا هذا لازالت «نوير» تسمى «شيلوك» بـ «تيت» . ويعتقد أن كلاً من ممالك «واوات» و «مدجا» و «إيرتيت» مرتبطة بـ «دنكا» الحالية و

«شيلوك» و «نوير» وشعوب الوسط والغرب السوداني ، فيما يعتقد أن مملكة «أنو» مرتبطة بشعب «أنجواك» الحالي . كما يعتقد أن «أنجواك» (أو أنو) يرتبطون بإله مصر القديم «أنو» و «إله النيل» اللذين يعتقد المصريون القدماء أنهما كانا يضبطان وينظمان تدفق مياه نهر النيل ومنابعه وهما من كان المصريون القدماء يقدمون لهما الأضاحي لإسترضاء «الإله أنو» ليخرج لهم مزيداً من المياه .

وبعد أن عبّرنا دهايز التاريخ إثر الفترة الإنجيلية وحقبه بممالك السودان القديمة ، نتقل إلى مملكة «ميروي» التي أورثت ونشرت الحضارة الحديدية لبقية أفريقية . وقد تحولت «ميروي» فأصبحت ممالك النوبة المسيحية ، حيث انتشرت الديانة المسيحية وازدهرت طوال ما يقرب من ألف عام . ثم جاء انتشار الإسلام والهجرة العربية إلى السودان وتبعها انهيار ممالك مكرية والوا وسوبا النوبية المسيحية في عام ١٥٠٤ وبرز ممالك سنار الإسلامية التي أسستها شعوب الفونج والشيلوك .

أما بقية تاريخ السودان فعالموف ، من ممالك سنار الإسلامية إلى الاحتلال التركي - المصري ، إلى الدولة المهدية الإسلامية ، إلى الحكم الإنكليزي - المصري المشترك ، وإلى الاستقلال عام ١٩٥٦ وحركة أنيانيا في الفترة ما بين عام ١٩٥٥ و ١٩٧٢ ، إلى نشوء وظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان / والجيش الشعبي عام ١٩٨٣ ، إلى الدولة الإسلامية الثانية في «إنجاز» بباية من عام

١٩٨٩ ، ثم إلى اتفاقية السلام الشامل التي وقعت عليها اليوم .
 هذا هو تاريخ السودان وهذا هو ما أوصلنا إلى هنا . لقد كانت
 رحلة طويلة عبر خمسة آلاف عام كي نصل اليوم إلى نيفاشا
 وملعب نيابو الرياضى . ومن الأهمية بمكان أن ندرك ونقدر من
 أين جئنا حتى نتمكن من رسم الطريق إلى الأمام بشكل أفضل مع
 زخم القوة التاريخية .

كان ذلك السودان فى التاريخ . أما بالنسبة إلى السودان
 المعاصر فبه ما يربو عن خمسمائة مجموعة عرقية تتحدث بأكثر
 من مائة وثلاثين لغة مُهاجرة . وتقع هذه للمجموعات العرقية ضمن
 فئتين عربيتين ، السودانين الأفارقة الأهلين ولغتهم الأصلية لغة
 غير عربية ونسبتهم تبلغ ٣٩ بالمائة (٣٩ /) من السكان استناداً إلى
 إحصاء أجراه الاستعمار عام ١٩٥٥ ، فيما بلغت نسبة السودانين
 العرب ٣١ بالمائة (٣١ /) من السكان . وحقيقة أخرى أن كثيراً من
 الناس لا يعرفون أو يتجاهلون أن الأفارقة الأهلين أكثر عدداً فى
 الشمال منهم فى الجنوب (٣٩ بالمائة من إجمالى السكان مقارنة بـ
 ٣٠ بالمائة فى الجنوب) . فالعرقية إذن شكل رئيسى فى التنوع
 المعاصر . أما الشكل الآخر فى التنوع المعاصر فهو الدين ، حيث
 إن أغلبية المسلمين يقطنون فى الشمال ويشكلون نسبة ٦٥ بالمائة من
 إجمالى عدد السكان ، فيما يشكل المسيحيون وأتباع الديانات
 الأفريقية التقليدية نسبة الـ ٣٥ بالمائة الباقية .

ودغم غنى الدلالات التاريخية حول قيمة تاريخ السودان والتنوع المعاصر ، كما سبق وبيننا ، من جنة عدن إلى «الحركة» الحالية في السودان الجديد ، فإنّ حكام الخرطوم الحاليين والسابقين يمثلون صورة مُزيّفة لبِلادنا ، فإن السودان لم يبدأ ولم يكن إلاّ معهم وكان تاريخ السودان وواقعه بشكل فقط اثنين من الثابت - العروبة والإسلامية ؛ وهذا يفسّر الأسباب التي دفعت إلى نشوب الحروب في السودان .

إنّ الرأى الذى نكافح من أجله فى الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى هو ملك متساو لكل الشعوب التى تقطن فى هذا البلد ، كما أنّ تنوعه وغناه وثروته هو التراث المشترك للشعب السودانى بأكمله . إن اتفاقية السلام الشامل التى وقعناها اليوم تقوم على هذه الحقائق الموضوعية التاريخية والمعاصرة للسودان . وعن طريق تنفيذ شروط اتفاقية السلام الشامل التى وقعناها اليوم سوف نتحكم من تطوير نوع من أنواع الحكم بضمّ الجميع وبضمن المساواة فى المشاركة بصرف النظر عن العرق والقبيلة والدين والجنس .

وفوق ذلك كله ، فإنه يتبنّى وتطبيق الترتيبات المتعلقة بشكل الحكم وتقاسم الثروة التى تنصّ عليها اتفاقية السلام الشامل للمناطق الأخرى من البلاد ، مع اهتمام مُماثل بالجنوب وبنهارقور وشرق السودان والشمال الأقصى ، ستتمكن ثانية من أن نعود أمة عظيمة موحدة فى التنوع طوعاً واختياراً بدلاً من الانقسام بسبب

التنوع وبدلاً من أن تبقى مكرهين وملزمين في وحدة مزيفة . هذا هو محتوى قيمة اتفاقية السلام الشامل التي وقعتاها اليوم . إنها توفر للسودان فرصة نادرة وربما أخيرة لنقلة نوعية حقيقية من السودان القديم القائم على الاستثناء إلى السودان الجديد المبني على التضامن والمشاركة والذي يتحقق لا بفعل القوة بل بممارسة حق تقرير المصير . وإذا نظرنا إليه من هذه الزاوية فإن حق تقرير المصير ، وهو واحد من أهم وأبرز حجار الزاوية في اتفاقية السلام الشامل ، هو نعمة وليس نقمة كما يبدو أن كثيراً من السودانيين يخشون أن يكون .

الجزء الثالث، التزام الحركة الشعبية لتحرير السودان بالديمقراطية

أصحاب الفخامة والعالى ، الضيوف الأجلاء ، الأخوة الرفاق ، السيدات والسادة الأفاضل :

إن التغيير الذي سوف تحدثه هذه الاتفاقية التي أشرت وللمحت إليه ، سوف ينعكس أولاً وقبل كل شيء ، في تحول ديمقراطي حقيقي مهم وأساسي نلتزم به الحركة الشعبية لتحرير السودان التزاماً تاماً . وبالتأكيد فإننا لا نعني عندما نقول ديمقراطي العودة إلى المسار الديمقراطي الزائف الذي كان متبعاً في الماضي والذي كان تعويهاً ومظهراً زائفاً للمصالح السرمدية الراسخة . وفي ظل تلك الديمقراطية الزائفة كانت الحقوق المدنية تخضع لأهواء الحكام ونزواتهم ، وبغت أغلبية السودانيين في الأقاليم خارجة عن مركز

السلطة وكانت تعامل على أنها ثقل وكمّ مستهلك يتم التلاعب فيه والمناورة به فقط عبر الحيل السيامية والازدواجية في التعامل . وقد بدت الحكومات التي تسمى بالحكومات الوطنية في زيتها المذني أو ضلالها وزيتها المكري أنها تعامل السودانيين بازدراء واحتقار .

إن التغيير الذي تقدم اتفاقية السلام الشامل تصوراً له يضع حداً لذلك كله ونهاية للسودان القديم التي عايشناه طوال التسعة والأربعين عاماً الماضية ، حيث أنه يمثل نقلة نوعية وسياسية واجتماعية - اقتصادية تستلزم الاعتراف بالتنوع السياسي عن طريق ضمان الحرية الكاملة للتعددية السياسية ، وتحسين وترسيخ حقوق الإنسان والشعوب في الدستور ، ودعم وتأييد استقلالية القضاء بما في ذلك إنشاء محكمة دستورية منيعة لا تُنتهك ، والتزام كل من الحكومة والمحكومين بسلطة القانون وسياسته ، وإقامة خدمات مدنية مُستقلة استقلالاً حقيقياً ذات قدرة تنافسية على كل المستويات الحكومية . كما أنها تضع تصوراً وتسمى إلى تحقيق إنشاء الهيئة التشريعية بطريقة تزامن ضبطاً وتوازناً صارماً وتضمن السلطة لحكومة جنوب السودان والدول ، تلك السلطات التي لا يمكن لمراكز القوة الأخرى سحبها أو إضعافها . وتقضي اتفاقية السلام الشامل أنه خلال فترة أقصاها ثلاث أو أربع سنوات فإن الحكم على مسنرياته كافة سوف يتم تفويضه من قبل سيادة سلطة الشعب العليا من خلال انتخابات حرة وعادلة خاضعة لإشراف الرقابة الدولية .

الجزء الرابع: إطار العمل الاستراتيجي للحركة الشعبية لتحرير السودان،

أصحاب الفخامة والمعالي ، الضيوف الأجلاء ، الإخوة
الرفاق ، السيدات والسادة الأفاضل :

إن الحرب التي وضعنا لها حداً اليوم أفقرت شعبنا واستنزفت
بلداً يملك موارد ضخمة وصلت به إلى درجة الفقر المدقع . وبدون
أن تدعى أن النقلة النوعية الاقتصادية الجديدة التي المحت إليها هي
بمشابة الدواء الشافي لكل أمراض الأمة ، فإنها توفر على الأقل
رؤية ومبادئ لمخاطبة المشكلات المحدقة بالأمة هنا الآن ، فيما أترك
العالم بعدئذ لأولئك الذين يدعون أن لديهم مؤهلات وكفاءات
إلهية .

أما المترة المقبلة فسوف تكون إعادة تسديد ديون الحركة
الشعبية لتحرير السودان للشعب السوداني الذي حارب وضحى
طوال الواحد والعشرين عاماً الماضية . فالمشكلات والبرامج
الرئيسية والكبرى التي تتطلب اهتماماً شاملاً من الحركة التي تتخذ
من جنوب السودان مقراً لها ومن حكومات ولايات جبال النوبة
والبل الأزرق الجنوبي وأبيي (Abyei) خلال الفترة الانتقالية وما
بعدها تقع في مجالات البنى التحتية والحكم الصالح والبنى
الأساسية المالية والأسواق الغالبة للحياة والنمو وتطوير وتوفير
الخدمات الاجتماعية والضرورات الأساسية مثل الصحة والتعليم
والمياه والأمن الغذائي وفرص العمل وبناء الجيش الشعبي لتحرير

السودان كجيش يحمي الاتفاقية ويعصونها ، وبناء الحركة الشعبية لتحرير السودان في كل من الشمال والجنوب للتحكم من قِبل التغيير السياسي في السودان ، وفوق ذلك كله تثبيت الكرامة بدلاً من النخبوية .

أما في جنوب السودان والمناطق الأخرى المتضررة مثل جنوب السودان وجبال النوبة والنيل الأزرق وشرق السودان ودارفور إضافة إلى الأحياء الفقيرة المزدهمة في مدنتنا الكبرى ، فإن الخط الأساسي الذي سبباً منه أعمال التنمية بشكل صدمة ، ولن أزعجكم هنا بإحصاءات عن الأوضاع السائدة مثل سوء تغذية الأطفال ، والتعليم الابتدائي ، ومعدلات الوفيات بين الأطفال ، ومعدلات وفيات الأمومة ، ومعدلات الولادات التي تجري بحضور ومراقبة أهوان مختصين ، والحصول على مصادر مُحسنة للمياه ، تلك الإحصاءات تعدّ من أسوأ إن لم نقل الأسوأ في العالم .

ولمحااربة هذا الفقر المُفسد المُذلّ والحرمان السياسي خصوصاً من حق التصويت ، فإن إطاراً سياسياً هاماً قد تمّ التخطيط له ، كما تمّ نشره في كتاب صدر بعنوان «الإطار الاستراتيجي للحركة الشعبية لتحرير السودان للانتقال من الحرب إلى السلام» . وباختصار ، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان سوف تُحرك وتنفذ استراتيجية تنمية اجتماعية وسياسية واقتصادية وبرامج تتضمن أبرز الآتي :

١- لولا

كنظرة شاملة ، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان سوف تضطلع بعشر مسؤوليات رئيسية خلال الفترة الانتقالية ، هي :

- ١ - تشكيل حكومة جنوب السودان .
- ٢ - المشاركة الفعالة في حكومة الوحدة الوطنية .
- ٣ - المشاركة الفعالة في حكومات الأقاليم في منطقتي كردفان / جبال النوبة والنيل الأزرق .
- ٤ - مجلس أببي التنفيذى .
- ٥ - المشاركة في حكومات الولايات في بقية الأقاليم الشمالية .
- ٦ - قيادة الجيش الشعبى لتحرير السودان وتطوره .
- ٧ - إنشاء وحدة دولية مشتركة .
- ٨ - تنمية الجنوب اجتماعاً واقتصادياً ، المنطقتان وأببي .
- ٩ - تغيير السودان وجعله ديمقراطياً ، وأخيراً .
- ١٠ - ضمان حصول الاستفتاء حول حق الجنوب أببي في تقرير المصير والحق في الاستشارة الشعبية في كلا المنطقتين .

هاتان فرصتان عظيمتان كما أنهما تحديات خطيرة . وسوف تحتاج الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى بناء القدرات وإرساء الحكم الصالح الفاضل في جنوب السودان وجبال النوبة والنيل

الأزرق الجنوبي وأبى ، وإلى المشاركة مع الآخرين فى تأمين حصول التغيير الديمقراطي فى البلاد فى المركز .

٢- ثانياً :

سوف تتبنى الحركة الشعبية لتحرير السودان نفلة اقتصادية تنمية تركّز وتشدّد على النموّ الإقتصادي من خلال التنمية الريفية وتغيير الزراعة التقليدية لتكامل مع الصناعات الزراعية . إذ ينبغي علينا أن نغيّر الزراعة التقليدية فى جنوب السودان ومناطق أخرى حيث تعتبر مورد الرزق والعيش الأساسى وذلك من خلال الابتكارات التقنية لتصبح الزراعة محرك النموّ . إن بناء السدود للسيطرة على الفيضانات ومدّ القنوات وتنمية المياه الجوفية واستغلالها للرى هى من الأولويات التى تمكّتنا من ضمان إنتاج المحاصيل الزراعية . وسوف تكون رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان وشعارها هما «استخدام عائدات النفط لدعم الزراعة وانطلاقها» .

٣- ثالثاً :

سوف تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان على تغيير الانحياز المدنى والتنمية المركزة فى الوسط لصالح التنمية الريفية واللامركزية . إن رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان وسياساتها وشعارها سوف يكون «أن تأخذ المدن إلى الناس فى القرى بدلاً من

أن تأخذ الناس إلى المدن ، حيث يتجهون إلى العيش في أحياء
الفقر المكدمة كما حدث في عديد من البلدان مع تفهقر كبير في
نوعية حياتهم . فالتخطيط لإقامة مدن ريفية صغيرة ومدنها
بشبكات التوزيع والكهرباء سيكون من الأولويات لكي تصبح هذه
المدن الريفية نقاطاً بؤرية للتنمية الريفية وبالتالي شكلاً من أشكال
تحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين ورفع مستواها حيث أنهم
يشكلون نسبة تفوق ٩٥ بالمائة من العدد الإجمالي للسكان في
الجنوب .

٤ - إيجاباً

سوف تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان على تطوير طرق
جديدة لتوفير الخدمات وإيصالها . فيما نتقل إلى حقبة السلام فإن
شعب السودان خصوصاً تلك المجموعات التي تأثرت بالحرب
تواجه مشكلات اجتماعية واقتصادية ضخمة كما أنها تواجه أيضاً
فرصاً هائلة . والمشكلات الرئيسية التي تتطلب اهتماماً فورياً تكمن
في النواحي الصحية والتعليمية والمياه . وعلينا أن نجد طرقاً
وأساليب جديدة لتوفير هذه الخدمات بسرعة وفعالية ، كبناء
الطواحين الهوائية في جميع أنحاء السودان لتوفير مياه الشرب
النظيفة وبناء السدود الصغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية على نطاق
صغير لتزويد المدن الريفية بها إلى جانب استخدام مصادر الطاقة
الشمسية والهوائية .

٥- خلاصة،

سوف تبذل الحركة الشعبية لتحرير السودان كل جهد لبناء وإقامة البنى التحتية كالطرق وشبكات النقل الحديدى والنهرى إضافة إلى شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية . لم يوجد فى السودان الجهد منذ نشأته أى طريق معبّدة مُسَفَّنة رغم أنه ، من حيث المساحة ، يُساوى مساحة كينيا وأوغندا ورواندا وبوروندى مجتمعة . إن رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان للبنية التحتية الخاصة بالنقل تقوم على مُستويات ثلاث : تطوير النقل الإقليمى للربط بين جنوب السودان والدول المجاورة ومع شمال السودان أيضاً وينفذ ذلك بواسطة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان .

وعلى المستوى الثانى ، إقامة شبكة طرق فى الولايات تنفذها كل ولاية بمفردها ، وعلى المستوى الثالث ، إقامة خطوط مواصلات فرعية تعمل الحكومة المحلية على تنفيذها وإنشائها .

٦- ملاحق،

وأخيراً ، بلغة الشواهد الاجتماعية والثقافية ، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان سوف تتبنى استراتيجيات وبرامج تعيد للشعب السودان كرامته وعزته وتحفظها وذلك من خلال التمكين الاجتماعى والثقافى . وسوف تتضمن تلك البرامج المعلومات والإعلام والإذاعة والتلفزة والطباعة وتعزيز المنون فى السودان

الجديد والارتفاع بها مع الأغاني والرقصات والمسرح والرياضة ،
وتطوير اللغات والثقافات الأهلية ، وأرشيف النضال والكفاح
وتاريخ السودان الحديث ، وعلم الآثار وآثار العصور القديمة
والتاريخ القديم في كل من السودان وأفريقيا والشرق الأوسط
والعالم .

٧- وخيراً،

وعندما وقعنا اتفاقية الترتيبات الأمنية في شهر سبتمبر /
أيلول عام ٢٠٠٣ قلت أننا قد توصلنا إلى حل المشكلة الأكثر
صعوبة عندما اتفقنا على أن يكون لنا جيشان في بلد واحد هما
جيش السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان . وقد ظنت أننا
قد وصلنا إلى القمة الأعلى في الجبل ، ولكنني اكتشفت لاحقاً أن
هناك سلسلة جبال أخرى ينبغي علينا أيضاً أن نسلقها . واليوم مع
التوقيع على اتفاقية السلام الشامل يُمكنني أن أصرح بكل ثقة أننا
قد تسلقنا الجبل الأخير . ولكن للأسف هناك اليوم أنواع مختلفة
من الجبال ، تلك هي جبال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتوفير
الخدمات لشعبنا التي حددتها أنفأ . وأود أن أؤكد لكل سكان
جنوب السودان وجبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي وكل السودانيين
أن حركتكم ، الحركة الشعبية لتحرير السودان ، سوف تصل إلى
قمة هذه الجبال الجديدة وسوف تأخذكم الحركة إلى الأرض
الموعودة في السودان الجديد .

الجزء الخامس: رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان للشراكة مع حزب المؤتمر الوطني؛

أصحاب الفخامة والمعالي ، الضيوف الأجلاء ، الأخوة الرفاق ، السيدات والسادة الأفاضل :

لكي نهي اتفاقية السلام الشامل ونصون الالتزام التام والكامل بشروطها وجب على الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تدخل في شراكة مع حزب المؤتمر الوطني . تهدف هذه الشراكة إلى ضمان تنفيذ مخلص لاتفاقية السلام الشامل نصاً وروحاً وإلى توفير حلول دائمة ضمن ثوابتها للمشكلات المتأصلة في التنوع السوداني الثقافي والاجتماعي والسياسي . إن الإخفاق في تقدير الغنى في التنوع هو سبب رئيسي لويلاتنا الوطنية ومحتنا إلا أن «النظر إيجابياً إلى ذلك التنوع بعد ظاهرة غنى متبادل ومصدر لحمة وقوة . وإذا نظرنا إليه بشكل مغاير أي كمصدر للاختلاف والتميز سوف يؤدي بنا حتماً إلى تفكك البلاد كلياً كما يهدد اليوم دون شك .

ولا تعني الشراكة هجر الحلفاء السياسيين من قبل أي من الطرفين . فتلك الشراكة ، فيما تحمي الحاکم السياسي الجديد ، سوف تغذي فعلياً التغيير الديمقراطي والتعددية السياسية التي قد تؤدي بطبيعتها إلى تحالفات متنوعة . ولكن طالما أن تلك التحالفات تعتمد على الالتزام نصاً وروحاً باتفاقيات السلام التي

وضعت نهاية لأطول حرب شهدتها أفريقيا فإن الحلفاء يصبحون مصدر قوة وليس عائقاً . ونحن في الحركة الشعبية لتحرير السودان نعترف أن الكفاح السياسي في السودان سوف يُترجم من الآن فصاعداً على رؤى للهوية والسلام والتقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية رؤى قادرة على المنافسة وهذه ظاهرة صحية ، لا إلى استخدام التهديد بالقوة أبداً .

حضرات السبلات والسادة الأفاضل،

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان سوف تضمن اتساع الحكم السياسي الجديد ليشمل كل القوى السياسية الشرعية في البلاد . لذا ، فإننا نأمل في الحصول على إجماع شعبي على هذه الاتفاقيات . وكحركة ظلت تكافح نهيمش الآخرين فإننا لن نجيز استثناء أحد من هذه العملية . إن الأطراف الموقعة على اتفاقية السلام الشامل تشترك في هذه القناعة وسوف تعمل كل ما يلزم لتحقيق وضمان أن يجتمع الشعب السوداني بأسره مع قوى سياسية أخرى ويقف وراء اتفاقية السلام الشامل .

وبهذا الخصوص فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان سوف تلعب دورها على المستوى الوطني بأن تعمل مع حزب المؤتمر الوطني وقوى سياسية أخرى لضمان الشمولية الكاملة . وفيما سيكون كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني الشريكين الرئيسيين في أول حكومة للوحدة الوطنية ،

نؤكد أن مفهومنا للشراكة متجذر في الشمولية مما يعنى إشراك القوى السياسية كافة في السودان وعلى رأسها الأحزاب السياسية تحت مظلة التحالف الوطنى الديمقراطى الذى ندعوه لإتمام المفاوضات مع حكومة السودان ، بناء على اتفاق جلة ، لياخذوا نصيبهم فى حكومة الوحدة الوطنية ويشاركوا مشاركة كاملة فى اللجان الوطنية التى تشترط اتفاقية السلام الشامل على إنشائها على الأخص فى اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور .

مهوم الجنوب السودانى .. الحوار جنوب - جنوب :

لبناء إجماع وطنى تتقدم الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى المتحاورين فى حوار جنوب - جنوب . فقبل التوقيع على اتفاقية السلام شامل يمكن أن الحوار جنوب - جنوب كان قد شكل ارتباطاً أو قد كان له تأثير أخرج مفاوضات السلام الناجمة عن مسارها . والآن ، وبعد أن وقعنا على اتفاقية السلام شامل فإن الحوار جنوب - جنوب ضرورة ملحة . يهدف هذا الحوار ، قبل كل شئ ، إلى التئام الجراح واستعادة الأخوة والاحترام المتبادل الذى يدعو إلى إيجاد بيئة سياسية صحية تجمع كل القوى السياسية السودانية الجنوبية على مستوى جنوب - جنوب ليس حواراً حول الكفة فحسب ، بل أنه قيل كل شئ ممارسة ديمقراطية حتمية مبنية على أساس الخطاب السياسى الناضج والمتجرد بين سوداتى الجنوب فى إطار نظرى يهدف إلى حماية مواردنا البشرية والمادية كافة ووقفها لخدمة شعبنا . وسوف يسمع

الحوار جنوب - جنوب للقوى السياسية الجنوبية لتبحث مع الحركة الشعبية لتحرير السودان كيفية الحصول على حصتها في حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية كما تتعهد بها اتفاقية السلام الشامل وكما تنص على نسبها ، إضافة إلى كيفية مشاركتهم في اللجان المختلفة التي تشكلها الاتفاقية مثل اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور ولجنة صياغة دستور جنوب السودان وغيرها من اللجان .

فالديمقراطية ، سواء في الشمال أو الجنوب ، يجب ألا تُعدّ الطريق الوحيد للسلطة بل منافسة لتوفير الحكم الصالح والتنمية وتوفير الخدمات لشعبنا وإعادة الكرامة والقيمة والاعتبار لكل رجل وامرأة . ومع ذلك فإنني أودّ في مجال تقاسم السلطة في الجنوب ، أن أؤكد لكل السودانيين الجنوبيين أنه سيكون هناك متسع من المكان للجميع بما في ذلك أولئك الذين لم يكونوا أبداً مرتبطين بالحركة الشعبية لتحرير السودان ، وحتى أولئك الذي كانوا السبب أو لآخر معارضين للحركة ، سوف يكون لهم مكانهم أيضاً .

كما أودّ في هذا الشأن أن أؤكد للجنوبيين كافة أن هناك متسعاً من المكان لكل من يرغب في المشاركة ، وأنا أخذت الآيات التالية من الإنجيل لأؤكد ذلك « (إنجيل يوحنا ، الأصحاح الرابع عشر ، العدد ١-٢) » لا تضرب قلوبكم . أنتم تؤمنون بأقوامي . في بيت أبي منازل كثيرة ، وإلا فإني كنت قد قلت لكم أنا أمضي لأعدّ

لكم مكانًا» . هكنا قال لهم يسوع المسيح . وأنا أقول للجنوبيين كافة إن هناك حيزَ مكانى كبير فى الحركة الشعبية لتحرير السودان التى ستقيم حكومة جنوب السودان ونحن نرحب بالجميع .

وأودّ -أيضًا- أن أؤكد لكل الجنوبيين وللسودانيين عمومًا أن اتفاقية السلام هذه لن نهان كباقي الاتفاقيات التى وصفها أبيل أليير (Abel Alier) «بأنها رُفضت وأهينت» . إن التحدى الأكبر سيكون تنفيذ هذه الاتفاقية فلدينا ضمانات عضوية وخارجية نؤمن تنفيذ إتفاقية السلام الشامل .

الجيش الشعبى لتحرير السودان

وأودّ أن أؤكد لضباط الجيش الشعبى لتحرير السودان ورجال حزب المؤتمر الوطنى أن تجربة أنيانيا - ١ ، حيث تم استيعاب بعض المقاتلين فى الجيش السودانى فيما سعى الباقون «بالفضلات» ، لن تكرر نفسها مع الجيش الشعبى لتحرير السودان . لقد عملنا على حل قضية تمويل اتفاقية السلام الشامل . فالجزء الأساسى من الجيش الشعبى لتحرير السودان يتم تمويله من قبل حكومة الوحدة لا كجيش منفصل عن الجيش الشعبى الأم بل كجزء أساسى منه بالرواتب والظروف المعيشية نفسها . فالجيش الشعبى الأم سيتم تمويله من قبل حكومة جنوب السودان ، وقد تعززت حكومة جنوب السودان وتمكنت من قبل اتفاقية السلام الشامل لتجمع

كهذه لا تنفهر إلى الوراء ، وليس هناك عودة إلى الخلف بعدها ، كما ينبغي ألا يسمح لها بأن تنوى وتضمحل باللامبالاة والتراخي . وسوف تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي في الفترة القادمة السّاقية في العمل . ونتعهد بأننا نكون على قدر تحديات السلام والتنمية في حقبة ما بعد الحرب . كما أننعهد بأن نقوم الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي بكل ما يمكن لتحقيق طموحات وتطلعات الشعب السوداني حيثما وجد ، في الجنوب ، أو الشّمال ، أو الشرق أو الغرب أو الوسط وأقصى الشمال . وباحتصار فإن اتفاقية السلام الشامل ستبشر بتغيير كامل للسودان القديم إلى سُدان جديد ، سودان الحرية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بصرف النظر عن العرق أو الدين أو الجنس وإطلاق العنان لقوانا المتجة لتحقيق التنمية السريعة ورفع مستوى معيشة كافة السودانيين .

وتفيداً لاتفاقية السلام الشامل ، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي سوف تنطلق بالتنسيق والتعاون مع حكومة السودان لإرسال وفود إلى كل من الخرطوم وجوبا وواو وملكال وكادوغلي ودامازين وأبي ، وسأقوم أنا بنفسى بزيارة كل هذه الأماكن وغيرها .

وفي النهاية اسمحوا لى أن أقدم عبارات التقدير والتحية والإجلال لشجاعة الحزب الآخر فى التوصل إلى هذه الاتفاقية وأخص بالذكر الرئيس عمر حسن البشير والأستاذ على عثمان طه

الذين جلست معهما طيلة ستة عشر شهراً لتتمكن من التوصل إلى هذه الاتفاقية . كما أمتنى وقدنى الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان وبالطبع الجنرال سمبايوو (Sumbeiywo) . ومن قبله سعادة السفير دانيال مبويا (Daniel Mboya) ، والمرحوم معالي الوزير زكاري أونبونكا (Zackary Onyoubu) ومعالي وزير الخارجية السابق كولونز وميسوكو (Kolonzo Misyoko) واليوم معالي الوزير كويش (Kocch) ، ومبعوثي منظمة الإيفاد (IGAD) والمنشطين والكتبة لتوجيههم عملية السلام إلى هذه النهاية الناجحة . وقد شهدت مرحلة العذاب التي قطعناها نحو السلام طوال السنوات العشر الأخيرة صعوداً وهبوطاً . ومثل أحوال الطقس كان جوّ المفاوضات يتغير فجأة ويشكل عصف ، فيُصبح منيماً وقائماً ، وينجلي أحياناً أخرى ليصبح مشرقاً منيراً ؛ وكانت هناك فترات يأس ونوبات أمل وكانت هناك مناسبات شهدت ارتداداً عن الإيمان في أي من آفاق السلام ، لكننا ثبتنا وصمدنا وأخيراً أنجزنا .

ولكن دعنا نسدد أيضاً الدّين حيث يُستحقّ الدّين . وفي هذه الفترة المفصلية الحاسمة أودّ أن أشير إلى وأشكر دول الإيفاد (IGAD) ورؤساء دولها ووزرائها ومبعوثيها للسلام وبالتأكيد شعوبها الذين وقفوا معنا في الغث والسمين موجّهين ، ناصحين ، متعلقين وأحياناً مهتدين بالتخلي عن العملية برمتها . فهم يستحقون منا الشّاء .

كما تُوجّه شكرنا للدول الشقيقة في أفريقيا وإلى العالم العربي
والمجتمع الدولي الذين إما تيرعوا في مناسبات كثيرة بجلب السلام
إلى السودان أو عملوا بطرق متنوعة على تشجيع عملية السلام
المستمرة .

وبهذا الخصوص أودّ أن أبرز الجهود النيجيرية (أبوجا I و II)
والمبادرة المصرية - الليبية المشتركة والجهود التي بذلها كل من
الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لإعادة الإعمار في فترة ما
بعد النزاع .

كما ينبغي على أن أذكر بعضاً من كثير من الأسماء لأرفع لهم
عبارات الشكر لإسهاماتهم في عملية السلام في السودان ومن
بينهم شخصيات مرموقة مثل أوباسنجو (Obasanjo) وبابانجيدا
(Babangida) في نيجيريا وكواندا وموغاي ومسير (Masire)
ونجوما (Njoma) وشيمانو (Chisano) وماندبلا (Mandela)
في جنوب أفريقيا ، ومبارك والقذافي وموتفليقة من شمال أفريقيا
، وجيمس كارتر والمرحوم جيمس غرانت (James Grant) و
OLS الذين أنقذوا ملايين الأرواح منذ عام ١٩٨٩ ، والرئيس
بوش ووزير خارجيته كولن باول ومبعوثه الخاص السيناتور
دانفورث (Senator Danforth) وأندرو ناتس (Andrew
Natsios) من منظمة يو . إس . إيد (USAID) ، وإلى كل من
مجلس الشيوخ الأمريكي ومجلس النواب ، وإلى رئيس الوزراء
والبريطاني توني بليير ومبعوثه الخاصين السفيرين آلان غولتي

(Alan Gouti) وماكفيل (Macphail) ، وإلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان ومبعوثيه الخاصين السيد منون والدكتور برونك (Dr. Bronk) وإلى صديق خاص للسلام في السودان الوزير الثرويجي هايلد جونسون (Hilde Johnson) ، وأخيراً وليس آخراً قادة هذا الإقليم الذي كان وقتئذٍ خاضعاً لقيادة دانيال أراب موي (Daniel Arap Moi) ويخضع الآن لقيادة الرئيس مواي كيباكي (Mwai Kibaki) وموسيفيني (Muse-veni) وزيناوي (Zenawi) وأفيرووكي (Aferwoki) ، وإلى رئيسي جيبوتي والصومال . وأخيراً أقدم الشكر والثناء إلى زوجتي ريبيكا (Rebecca) وإلى زوجات كل زملائي ورفاقي في نضالهن وصبرهن وإسهاماتهن وإلا لما كانت الحياة في الأدغال محمولة . إنني أعبر عن أصدق عبارات الشكر لكل صانعي السلام ، هؤلاء الذين أسهموا في عملية السلام في السودان في أوقات مختلفة .

وأخيراً أقدم الثناء والتقدير والإجلال لكل الشهداء والجرحى الأبطال الذين ضحوا بحياتهم كي نتحكن نحن اليوم من الاحتفال ، وأكرر ثانية تحياني ونهاني للشعب السوداني الذي تعتبر اتفاقية السلام الشامل هذه ملكاً له وخاصته .

شكراً جزيلاً ، وليبارك الله السودان وأفريقيا .

للحق

الثالث

III

كلمة رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان

بمناسبة الذكرى الثغية والعشرين للحركة الشعبية

**كلمة رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان بمناسبة
الذكرى الثانية والعشرين للحركة الشعبية لتحرير السودان
في اجتماع جماهيري حاشد في رومبيك
في ١٦ مايو / أيار ٢٠٠٥**

١- تعيات خاصة بمناسبة الذكرى:

اليوم ، السادس عشر من شهر مايو / أيار ٢٠٠٥ هو يوم
ذكرانا الثانية والعشرين . والذكرى هذا العام خاصة ؛ فهي تحمل
بعد أو وقعنا اتفاقية السلام الشامل في التاسع من شهر يناير /
كانون الثاني ٢٠٠٥ . فهذه إذن آخر ذكرى لنا في الأدغال وقبل أن
نصبح حكومة جنوب السودان . إن هذا يوم عظيم وخاص ، لنا ،
فقد جئت إلى رومبيك (Rumbek) لأحتفل معكم ومع شعب

السودان الجديد . وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية والعشرين هذه أهني كل الضباط (NCO) ورجال وإطارات الجيش الشعبي لتحرير السودان ، كما أهني الجميع في الحركة الشعبية لتحرير السودان وكل من في (CANS) وأهني السكان المدنيين من نيمول إلى جوبا وواو وأبي وملكال وكادوغلي ودمازين ، من نيمول إلى حلفا ومن جبيننا إلى كستلا لأنهم بلغوا هدف إنجاز اتفاقية السلام الشامل . وأنا أهني كل من يشارك في هذا الاجتماع الجماهيري ومن خلالكم ومن خلال هذا الحشد أحيي شعبنا في كل مكان من السودان والمهجر وأهنتهم على تحقيق السلام العادل .

٢- تقدير وإجلال وتحية للشهداء

قبل أن أبدأ خطابي في هذه المناسبة الخاصة والعظيمة مناسبة الذكرى الثانية والعشرين ، أبدأ أولاً بتقديم التقدير والإجلال

والتحية لذكرى شهدائنا كلهم الذين سقطوا في الكفاح من أجل الكرامة قبل الاستقلال ، وخلال حركة أنيانيا وفي تلك الحرب التي انتهت لتوها . فتضحياتهم الكبرى هي التي مكنتنا من الوصول إلى اتفاقية السلام الشامل ، وأنا أحى ذكرى هؤلاء الشهداء مذكراً أنهم لم يقضوا هباءً . إن روح كفاحهم وتضحياتهم سيوجهنا دائماً وكل الأجيال القادمة نحو جنوب السودان ، ونحو السودان كامل أفضل وأفضل بعرف النظر عن نتيجة الاستفتاء حول تقرير المصير عند نهاية الفترة الانتقالية التي تبلغ ست سنوات . لذا ، فأنا أطلب منكم الوقوف دقيقة صمت إجلالاً وتحية لشهدائنا ولأبطالنا الجرحى الذين نُكرس لهم هذا اليوم وهذه المناسبة . . . (بعد الصمت) . . . وسوف نقيم احتفالات خاصة بالذكرى الثانية والعشرين للوحدات المؤسدة للحركة الشعبية لتحرير السودان - ١٠٥ و ١٠٤ باناليونز ، جاموس ، تايفر وتمساح باناليونز وكتيبة بنات . وسوف تقام الاحتفالات هذه في بور (Bor) عندما تسمح الظروف بذلك . وبعض الجنود المحاربين من الوحدات ١٠٥ و ١٠٤ وجاموس وتايفر وتمساح وكاتبات بنات موجودون بيننا هنا اليوم . وأنا أحى كل الموجودين هنا معنا وكل رفاقنا حيثما وجدوا . كما أحى أيضاً كل الوحدات التاريخية الأخرى وكل مكونات الجيش الشعبي لتحرير السودان . وبعد احتفال المكونات الأساسية الأربعة للجيش الشعبي لتحرير السودان ، سوف تنظم معاً لقاءات احتفالية لكل وحدات ومكونات الجيش الشعبي لتحرير السودان

كى تصبح بالتالى أحداثاً احتفالية سنوية تنظم وتموّل من قبل الأعضاء أنفسهم . كما أننا سوف ننظم مناسبات الجنود ومحاربي أنيانيا الذين أخذت الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى منهم مشعل التحرير والحريّة . نعم علينا أن نُبقي وتذكّر ونمجّد نضالنا وتاريخنا لأن شعباً بدون تاريخه أيل إلى الانطفاء والانقراض كى يصبح ديناصوراً فى كتب التاريخ .

٢- اعلام الأمن العلى يجب أن يتوقف فوراً

لقد كان الكفاح طويلاً ، اثنان وعشرون عاماً اليوم ، كما كان شاقاً . ولقد شهد نضحيات عظيمة ، فأكثر من مليون شخص ماتوا فى الحرب أو لأسباب تتعلق بالحرب ؛ وما يربو عن ثلاثة ملايين نزحوا داخلياً فباتوا لاجئين . وبالرغم من أقصى الجهود التى بذلها مجتمعنا المحلى فإن الأغلبية العظمى من أطفالنا فقدت فرصها فى التعليم . ومع التوقيع على اتفاقية السلام الشامل ينبغي لكل هذه المذابات أن تنتهى ، ولكن السُخْرية هى أننا لا نزال نخسر أرواحاً وممتلكات فى هذا الإقليم الفرعى من خلال حروب العشائر والحروب المحلية . وأنا أسأل هنا وأمرُّ أن تتوقف هذه الحروب المحلية والعشائرية حالاً . فسرقة الماشية والقتل والجريمة المرتبطة بها ينبغي أن تتوقف على الفور . كما ينبغي أن تتم إعادة كل المواشى المسروقة لأصحابها ومالكها وتتخذ كل الإجراءات القانونية ضد المتهمين والمجرمين المشتركين فى هذه الحروب غير

الضرورية وخسارة الأرواح والممتلكات .

لقد جئت إلى روميك للاحتفال بأخر ذكرى لنا في الأدغال
ولأستغل حضورى هنا كي أعمل مع السلطات المحلية ومع الحركة
الشعبية لتحرير السودان - المجتمع المحلي لنصع حداً فورياً لانعدام
الأمن المتفشى الذى أصاب الأقاليم الفرعية الثلاث ببحيرات
وواراب (Warap) والنيل الغربى الأعلى . وفى هذا السياق ،
قد أصدرت الأوامر للسلطات المحلية الثلاث كي يأتوا إلى روميك
، ومن المقروض أنهم قد وصلوا إلى هنا ، لتتمكن من حل هذا
الوضع الأمنى غير المرغوب فيه . وهكذا فإن المفوضين فى كل
أقاليم ييرول (Yirol) وكل أقاليم روميك وكل أقاليم تونج
(Tonj) وكل أقاليم غوغنيال (Gognial) وكل الأقاليم الحدودية
للنيل الغربى الأعلى يفترض أن تتواجد هنا إلى جانب السلطات
العسكرية فى الجبهتين الأولى والثالثة . فانعدام الأمن يجب أن
يتهى فوراً ، كما ينبغى فعل كل ما يلزم لإنهائه والتصرف بالعدل
مع الضحايا . ينبغى ألا تحدث أية خسائر فى الأرواح أو الممتلكات
بعد أن حققنا اتفاقية السلام الشامل .

٤ - نظرة إلى الوراء على التين وعشرين عاماً من الكفاح

قيما نحتفل بمرور اثنين وعشرين عاماً من كفاحنا البطولى فى
هذا الوقت السلمى دعونا نتطلع إلى الوراء ونسلح أنفسنا ثانية
بالإلهام الذى حفظنا طوال مدة اثنين وعشرين عاماً وأوصلنا هذه

المسافة البعيدة . وكما سبق وقلت ، لقد كان الكفاح طويلاً وشاقاً وتضمن خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات والفرص الصاعدة . ولكن طالما أننا لم نخسر الأرض والهدف فقد تتم خسارة كل شيء . ولكن بالإمكان ومن اللازم إعادة استرجاعه وإضافة الكثير إليه . فالكفاح نفسه كان عجبياً فيما كان يتراجع بين الأمام والخلف ، ولكنه في الإجمال كان يسير إلى الأمام حتى وصلنا إلى اتفاقية السلام الشامل . وسوف يمر الكفاح بأربع مراحل . وقد قطعنا منها حتى الآن مرحلتين ولا يزال أمامنا مرحلتان أخريان ، هذه المراحل الأربعة هي :

مراحل الكفاح الأربعة:

- المرحلة الأولى : ١٩٨٣-١٩٩١ : السنوات الذهبية للثورة .
- المرحلة الثانية : ١٩٩١-٢٠٠٤ : سنوات الظلمة ، والكفاح الجدي ، والمفاوضات .
- المرحلة الثالثة : ٢٠٠٥-٢٠١٠ : بدأنا لتوّناست سنوات من الفترة الانتقالية .
- المرحلة الرابعة : ما بعد ٢٠١١ : مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية ، تعتمد على نتائج (RSD) .

كيف توصلنا إلى اتفاقية السلام هذه؟

لأننا تمكنا من تحديد المشكلة ، فقد انطلقنا لحلها بالطريقة

الصحيحة . وكانت رؤيتنا صحيحة . وهي أن نعمل على حل مشكلات السودان لا مشكلات الجنوب . وقد تدفقت أهدافنا واستراتيجياتنا وتكتيكاتنا من رؤيتنا . لقد كانت أهدافنا :

(أ) السودان الجديد ، (ب) (RSD) وبسبب الحرب القاسية التي لا نحرّم حاربنا في كل أرجاء السودان . ولأننا بقينا في السّياق كنا متناغمين ثابتين على المبدأ ومُثابرين .

وأنا أُعبر عن الإجلال والإكبار لشهدائنا وجرحائنا وأبطالنا وللجيش الشعبي لتحرير السودان ، فهم الذين حملوا لنا اتفاقية السلام الشامل ، وسوف نعتني بالأرامل والأيتام والمعاقين .

كما أُعبر عن التقدير والتبجيل لسكاننا المدنيين الذي وقروا الدعم اللوجستي للحرب . إنّ الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان سوف تعملان على خلعكم بإخلاص وتفان أتم الشعب فترجم اتفاقية السلام الشامل إلى منافع وفوائد حقيقية ملموسة من التنمية والقطاعات .

٥- للمصالحة والوحدة:

بعد أن وقعنا على اتفاقية السلام الشامل ، فإن مُهتتنا القادمة والقورية هي ضمان أن يتم تغذيها نصّاً وروحاً . ولكي يتم ذلك بشكل صحيح فإن رسالتى الأساسية إليكم تتعلق بالحاجة إلى المصالحة والمصالحة والوحدة بين أبناء السودان الجديد إضافة إلى

وحدة حركتنا ، الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي
لتحرير السودان ، لكي تتمكن من مواجهة تحديات السلام التي
تتظرنا بأفضل ما يمكن .

ومن تنفيذ اتفاقية السلام الشامل فإن وحدة الحركة الشعبية
لتحرير السودان / الجيش الشعبي وشعب السودان الجديقات
أهمية قصوى . فالوحدة شرط مهم لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل
بنجاح ، لأن أولئك الذين يُعارضون اتفاقية السلام الشامل في كل
من الشمال والجنوب سوف يحاولون أن يقسمونا ويستخدموا
بعضاً منا لإخراج الاتفاقية عن مسارها وخطها متضمن بذلك من
الاتفاقية . فأولئك المعارضون للاتفاقية لا يملكون سلاحاً آخر
سوى أن يأملوا أن تنقسم الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان
وشعب الجنوب كما حدث عام ١٩٩١ . وهذا ما لن يُسمح به ،
وعلى أن نسمى بكل ما أوتينا من جهد لإجهاض هذه الخطط
الشيطنانية . إن سلاحنا لإيقاف مثل تلك الخطط والنوايا السيئة
والمبيثة هو التسامح والمصالحة والوحدة . ولقد كانت تلك هي
رسالتى الأساسية في الحوار جنوب - جنوب الناجح الذي عقد
مؤخراً ، وهو رسالتى الأساسية في هذه الاحتفالات الحالية .

إن عهد الشعب في جنوب السودان الذي كان النتيجة النهائية
للحوار جنوب - جنوب قد وقع عليه أربعة وعشرون قائداً من
السودانيين الجنوبيين وشهد عليه الرئيس السابق دانيال أراب موي

(Daniel Arap Moi) . وكان قادة المجموعات المسلحة المنتسبة إلى حكومة جنوب السودان هم فقط الذين لم يحضروا في الحوار جنوب - جنوب وكان سبب ذلك أن الحكومة منعتهم من السفر إلى نيروبي . وسوف نستمر في العمل ، وعلى اتصال بهم شخصياً لأعمل على إدخالهم في عملية التسامح والمصالحة والوحدة كي نتمكن من تنفيذ انفاق السلام الشامل في جنوب السودان ليتمتع بالاستقرار والسلام ليحقق آمال شعبنا وطموحاته . فليس هناك أي سبب يدعو إلى استخدام تلك المجموعات المسلحة كقوات ضد المتمردين لأن التمرد والعصيان قد انتهى وبالتالي فإن الحكومة ليست بحاجة إليهم ونحن نرحب بهم في حظيرة جنوب السودان .

٦- اتفاقية السلام الشامل جيدة وهي ملك لكل السودانيين،

فيما نبدأ العام الثالث والعشرين من كفاحنا ، فإن مهمتنا الأساسية كما سبق وقلت ستتمحور حول تنفيذ اتفاقية السلام الشامل وتطوير أدوات جديدة للكفاح من أجل تحقيق هذا الهدف . إن الاتفاقية جيدة وهي ملك لكل الشعب السوداني ، لذا فإننا ندعو كل السودانيين لدعم اتفاقية السلام الشامل وتحقيق إجماع حولها . وحقيقى أنه كان قد تمّ التفاوض حول الاتفاقية من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني - حكومة جنوب السودان . على أية حال ، فإن الاتفاقية ليست ملكاً للحركة

الشعبية لتحرير السودان ولا لحزب المؤتمر الوطني - حكومة السودان ؛ كما إنها ليست ملكًا لجون غارانج وعلى عثمان طه اللذين وقعا عليها ؛ بل هي ملك لكل السودانيين ؛ هي ملك لكم أنتم الشعب ، فأنتم تملكونها وتستخدمونها للتنمية وتوفير الخدمات الأساسية . ومع أن بعضكم قد قرأ الاتفاقية ومع أنه قد تم شرحها لكم مراراً كثيرة ، إلا أنني أود أن أخصّ لكم باثنتي عشر نقطة ما الذي حققه شعب جنوب السودان وجبال النوبة والنيل الأزرق وأببي صموئيل .

١- اتفاقية السلام الشامل تنتهي الحرب،

إن الإنجاز العظيم الأول الذي حققت اتفاقية السلام الشامل هو أنها أنهت حرباً استمرت لاثنتين وعشرين عاماً ، والأهم من ذلك أنها أنهت الحرب بسلام عادل ومشرف . فبالاتفاقية لن يعود هناك قتال تنهمر من السماء على الأطفال الأبرياء والنساء . فبدلاً من صراخ الأطفال وبكائهم وعويل النساء والألام التي رافقت اثنتين وعشرين عاماً من الحرب ، فإن السلام سيشاركنا باليمن والازدهار والفرح . إن الاتفاقية ستبعد شعبنا عن الحرب وانعدام الأمن وعدم الاستقرار والمعاناة إلى السلام والأمن والاستقرار والتنمية . وهذا إنجاز عظيم .

٢- حق تقرير المصير،

عند نهاية فترة السنوات الست ، سيشارك الجنوبيون في

امتناء حرّ خاضع لمراقبة دولية على حق تقرير المصير» ليختاروا ما إذا كانوا يريدون البقاء في السودان موحد ضمن ترتيبات «دولة واحدة نظامان اثنان» ، أو يؤثرون أن يكون جنوب السودان مستقلاً .

أما التحدى الذى يواجهه السودان اليوم فهو جعل الوحدة جذابة للجنوبيين حتى يصوتوا لها خلال الاستفتاء . فإذا لم تكن الوحدة جذابة فلماذا يقبل الجنوبيون أن يصوتوا لأنفسهم كمواطنين ومواطنات من الدرجة الثانية ؟ فإذا لم يتغير السودان تغيراً جذرياً كافياً فلماذا يصوت أى واحد على أن يصبح خادماً بدلاً من أن يكون سيداً في بيته المستقل ؟ من الواضح أنه ينبغي على السودانيّين أن يعملوا بجِدٍّ خلال الفترة الانتقالية لجعل الوحدة جذابة ، إذا ما أرادوا للسودان أن يبقى متحداً كبلد واحد يجمع كل مواطنيه على قدم المساواة .

٢- ترسيم الحدود شمال / جنوب:

إن إحدى القضايا المتعلقة بحق تقرير المصير هي عودة كل المناطق التى تم ضمّها إلى شمال السودان بعد عام ١٩٥٦ من قبل الأنظمة المختلفة إلى جنوب السودان . وهذا ستقرره لجنة ترسم الحدود شمال / جنوب . فحسب الشروط التى تنصّ عليها اتفاقية السلام الشامل تقع تلك المناطق فى بحر القزّال والنيل الأعلى وتضم منطقة كافيا كنجى (Kafia Kingi) وحفرة النحاس وبحر

الغزال وشالي الفيل في الشمال الشرقي للنيل الأعلى . وقد ابلت بعض التقارير أنه قد تم مؤخراً ضم منطقة هبغليغ (Hi-glig) إلى مقاطعة استحدثت مؤخراً تقع في كردفان تسمى كلاك . وتنص اتفاقية السلام الشامل بوضوح تام أن الحدود ينبغي أن تكون على ما كانت عليه بتاريخ ١ / ١ / ١٩٥٦ وأن أية مناطق كانت عندئذ جزءاً من جنوب السودان ينبغي أن تعاد إلى إدارة حكومة جنوب السودان .

٤ - سلطة فعلية في الجنوب ضمن إطار نموذج دولة واحدة - نظامان اثنان

سوف يكون لجنوب السودان حكومته الخاصة ، وستقوم الحكومة على أساس الحركة الشعبية لتحرير السودان ، ولأول مرة في تاريخه سيكون لجنوب السودان سلطة سياسية حقيقية لا تقوم على رغبة الحكومة المركزية ، لكن ذلك يعتمد على رغبة الشعب في جنوب السودان . وسوف يتم ممارسة تلك السلطة في إطار نموذج دولة واحدة - نظامان اثنان ، الذي أيده الحركة الشعبية لتحرير السودان ودهت إليه منذ محادثات أبوجا في عام ١٩٩٣ خلال محادثات الإيغاد (IGAD) وسوف تمارس حكومة جنوب السودان السلطات السياسية الشاملة والمتفردة بما في ذلك السلطة لإطلاق وتوقيع الاتفاقيات الدولية في المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية مع الدول الغربية والمنظمات الدولية وأن يكون لها مكاتب في الخارج لهذه الأهداف .

٥- سلطة مهمة وحقيقية في المركز.

سوف تتمتع الحركة الشعبية لتحرير السودان وجنوب السودان بسلطة مهمة وحقيقية في الحكومة المركزية إذ سيكون لنا عشرة وزراء وأحد عشر وزير دولة ومنصب نائب الرئيس إلى جانب سلطات إضافية تبلغ ٢٥ بالمائة على الأقل من المناصب في الخدمات المدنية الوطنية بالإضافة إلى إدارة العاصمة الوطنية . إن وجود الحركة الشعبية لتحرير السودان وجنوب السودان في الخرطوم لن يكون تمثيلاً رمزياً كما حدث في السابق . فلقد جمعنا في اتفاقية السلام الشامل الوزراء في ثلاث مجموعات :

(أ) تسعة وزراء سيادة سيكون لنا منهم ثلاثة .

(ب) عشرة وزراء اقتصاد سيكون لنا منهم ثلاثة .

(ج) أحد عشر وزيراً للخدمات سيكون لنا منهم أربعة .

كما سيكون لنا أيضاً أحد عشر وزير دولة على الأقل في مجموعات مشابهة . وسوف نعين أفضل رجالنا في تلك الوزارات كما أننا سندافع عن أنفسنا وعن حقنا ؛ ولن يتمكن أحد من أن يهملنا بأية طريقة كانت في الوزارة التي سنكون فيها بناء على حق لا على دعوة أو حجة من أحد .

إن وجودنا في الحكومة المركزية على المستويات كافة ؛ سيكون حقيقياً وفعالاً وبناء على سلطة اتفاقية السلام الشامل

والدستور الوطنى المؤقت .

٦- استقلالية الجيش الشعبى لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية،

سيبقى الجيش الشعبى لتحرير السودان جيشاً قائماً خاضعاً لقيادته الخاصة وسيتم اعتباره ومعاملته على قدم المساواة مع الجيش السودانى كجزء من الجيش السودانى الوطنى . وفى الوقت ذاك سيتم إنشاء وحدة مشتركة متكاملة قوامها أربعين ألف رجل تتألف من عدد متساو من الجيشين يتم نشرها فى جنوب السودان والمطقتين والعاصمة الوطنية وأبىي . وعند نهاية السنوات الست إذا كانت نتيجة الاستفتاء على حق تقرير المصير هى الوحدة فإن الجيشين سيندمجان ليصحا جيشاً وطنياً واحداً ، أما إذا جاءت النتيجة لصالح الاستقلال فإن الجيش الشعبى لتحرير السودان سينحول إلى جيش وطنى لجنوب السودان . إن اتفاقية الترتيبات الأمنية ووجود جيشين خلال الفترة الانتقالية هما أهم الضمانات للاستقرار ولتنفيذ اتفاقية السلام إضافة بالطبع إلى رضى وحسن نوايا الأحزاب والضمانات الدولية .

٧- تقسيم الثروة ومصادر العائدات لحكومة جنوب السودان،

على عكس اتفاقية أديس أبابا ، فإن اتفاقية السلام الشامل توفر لجنوب السودان مصادر عائداته العضوية الخاصة التى لا تعتمد على الخرطوم . وهناك أربعة مصادر للعائدات ، أبرزها :

(أ) نسبة ٥٠ بالمائة من عائدات النفط .

(ب) نسبة ٥٠ بالمائة من عائدات الحكومة المركزية المتأتية من غير النفط ، ومنتجة في الجنوب .

(ج) عائدات تشجيعها حكومة جنوب السودان بفعل سلطاتها الضريبية .

(د) المساعدات الدولية لجنوب السودان التي ستصل مباشرة إلى جنوب السودان من خلال مصرف جنوب السودان (BOSS) . وقد تكونوا تابعتهم في نشرات الأنباء أخبار مؤتمر أوسلو للمانحين الذين قدموا ما يربو عن أربعة مليارات دولار أمريكي كوعود وتعهّدات . وسوف تكون نسبة ٥٠ بالمائة في الأقل من تلك التعهّدات حقاً شرعياً لجنوب السودان والبقية لمناطق أخرى في الشمال متضررة بفعل الحرب ، أي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وأببي وشرق السودان ودارفور إضافة إلى مناطق أخرى مهمة في الشمال .

٨ - نظام مصرفي خاص بجنوب السودان

سيكون لجنوب السودان أيضاً نظامه المصرفي غير الديني ضمن إطار بلد واحد - نظامان اثنان . فقد وافقنا على أن يكون هناك مصرف مركزي واحد للسودان ولكن سيكون له شبكات ، أما شبك للمصرف الإسلامي وشبك آخر تقليدي للجنوب . أما

الشباك غير الديني في المصرف المركزي السوداني فيديره مصرف جنوب السودان ، الذي سيتتبع سلطة فتح حسابات ذات علاقات تجارية نظامية مع مصارف أجنبية يختارها بنفسه . وهذا يعني أن مصرف جنوب السودان سيعمل مع المصارف الدولية مباشرة على أن يعلم مصرف السودان المركزي الأم بتحركاته . إضافة إلى ذلك يكون هناك عملة واحدة في البلاد ، تتفق عليها الأطراف كافة ، ولكن العملة المتداولة في جنوب السودان سيتم الاعتراف بها ، لذا ، فإن الجنيه السوداني المتداول في مناطقنا يعتبر قانونياً شرعياً حتى تصدر معاً العملة الجديدة التي سيتمق عليها . وعلى عكس حالة اتفاقية أديس أبابا ، فإن جنوب السودان وحكومة جنوب السودان سيجريان معاملاتهم المالية مع مصرف السودان المركزي ومع المجتمع الدولي من خلال مصرف جنوب السودان .

إن العملة التي صدرت مؤخراً في رومبيك ليست عملة جديدة ، بل هي أوراق قديمة للجنيه السوداني الذي كان متداولاً في السابق وقد أعيد إصدارها كما يحصل في أي اقتصاد تصاب أوراقه بالتلف والاهتراء ، وهذا يفسر سبب عدم تغير قيمته . وأنا أدرك أن نوعية الأوراق المستخدمة في العملة سيئة وأن هناك بعض المشكلات الفنية الأخرى . وسوف نحل كل هذه المشاكل ونحسن الأوراق المالية إلى نوعية موحدة القياس ، وأن الجنيه السوداني سيستمر على قيمته نفسها في الأسواق وسيبقى متداولاً حتى يتم تعويض الجنيه السوداني والدينار بعملة جديدة مشتركة يتمق عليها

الطرفان كما تنص اتفاقية السلام الشامل .

٩- حل مشكلة أبيي:

كما تعرفون جميعاً أن مشكلة أبيي أقدم حتى من مشكلة الجنوب ، حيث إنه كان قد تم ضمها إلى كردفان عام ١٩٥٥ ، أي منذ مائة عام ، عندما كان جنوب السودان مندمجاً رسمياً مع الشمال في عام ١٩٤٧ من قبل النظام الاستعماري مثل دارفور في عام ١٩١٦ . إن اتفاقية السلام الشامل تعطي أبيي حق تقرير المصير حيث سيجرى شعب أبيي استفتاء منفصلاً في نفس اليوم مع الجنوبيين لاختيار ما إذا كانوا سيقفون في الشمال أم يعودون إلى الجنوب . كما أن نطق أبيي سوف يقسم بست طرق :

٢ بالمائة ل دهنكا نكوك (Ngok Dinka) .

٢ بالمائة لميسيريا (Missiriya) .

٢ بالمائة لولاية كردفان الغربية .

٢ بالمائة لبحر الغزال .

٤١ بالمائة لحكومة جنوب السودان .

٥٠ بالمائة لحكومة الوحدة الوطنية .

وخلال فترة الست سنوات الانتقالية ستخضع أبيي لإدارة خاصة تحت إشراف رئاسة الجمهورية ، وتخصص كتيبة جنود من

الوحدات المندمجة المشتركة للأمن إضافة إلى مراقبين وملاحظين دوليين . وهذا إنجاز رئيسي ، ونحن نهني شعب أبهى ونتمنى لهم التوفيق في إدارة حكمهم الياسية الجديدة .

١٠- الاتفاق حول المنطقتين

كما تتمتع المنطقتان (جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق) باتفاقية جيدة كجزء من اتفاقية السلام الشامل . فالاتفاقية تعطي الحركة الشعبية لتحرير السودان ٤٥ بالمائة من السلطة في هاتين المنطقتين ، وتحل مشكلة الأراضي ، وهي أحد الأسباب الرئيسية التي دعت الناس في المنطقتين إلى حمل السلاح ، وتعطي الحق في المشاورة الشعبية بعد مضي أربع سنوات كي يتمكن الشعب من التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم وقراراتهم المتعلق بالاتفاق حول المنطقتين .

وأنا أود أن أؤكد لشعب المنطقتين أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لن تتخلى عنهم أبداً كما يدعى بعض مثبيري المشاكل في دعايتهم .

أولاً : سيبنى الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقتين بشكل وحدات مدمجة مشتركة .

ثانياً : سيتم نشر قوات إضافية على العدد المطلوب للوحدات المندمجة المشتركة في الجنوب إلى جانب وحدات إضافية أخرى من

الجيش الشعبي لتحرير السودان وسيكونون جميعاً تحت إمرة كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان والمقر الحكومي (GHQ) .

ثالثاً : إن الحركة الشعبية لتحرير السودان هي الحركة نفسها التي ستشكل حكومة جنوب السودان ونسبة الـ ٤٥ بالمائة في حكومة ولايات جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق .

وسيمكنكم أن تروا أن كلاً من الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان سيبقيان موحدتين وأن المنطقتين هما عنصران غير قابلان للتقسيم .

١١- ستبقى الحركة الشعبية لتحرير السودان حركة وطنية سياسية،

تتيح اتفاقية السلام الشامل للحركة الشعبية لتحرير السودان المحافظة على شخصيتها الوطنية وكما تتيح لها أن تتشر في كل أرجاء السودان . وسوف تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان على تقوية نفسها في جنوب السودان حيث ستمتع بنسبة ٧٠ بالمائة من السلطة ، كما أننا ستمتع بنسبة ٤٥ بالمائة من السلطة في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق . وسيكون للحركة أيضاً سلطة بنسبة ١٠ بالمائة في ولايات الشمال الخمسة عشر . ومع تعزيز وتقوية الحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب السودان وتوسّعها وتعزيز صُفوفها في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وولايات أخرى في الشمال ستكسب الحركة الشعبية لتحرير السودان قوة كامنة تمكنها من أن تصبح حزب الأغلبية في الانتخابات الوطنية

المقبلة على المستويات المحلية كافة والولاياتية والوطنية .

لذا ، أدعو بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية والعشرين
السودانيين كافة أينما وجدوا في الجنوب ، في جبال النوبة في
منطقة النيل الأزرق ، في شرق السودان ، في شمال كردفان ، في
المحيط ، في وسط السودان وفي أقصى الشمال إلى الالتحاق
بالحركة الشعبية لتحرير السودان والانضمام إلى صفوفها كي
تتمكن من إتمام مشروع السودان الجديد وبنى السودان الكبير .

١٢- اتفاقية السلام الشامل جيدة أيضاً للآخرين

إن اتفاقية السلام الشامل ليست جيدة فقط بالنسبة إلى الحركة
الشعبية لتحرير السودان وجنوب السودان وجبال النوبة والنيل
الأزرق وأبى بل جيدة أيضاً لحزب المؤتمر الوطني والقوى السياسية
الأخرى كافة الموجودة في الشمال وكل أرجاء السودان . حيث إن
حزب المؤتمر الوطني سيكون شريكنا طوال ست سنوات قادمة على
الأقل . وبالنسبة لقوى سياسية أخرى في الشمال فإن اتفاقية
السلام الشامل تحقق لهم أهدافهم كافة التي كانوا من أجلها بما
في ذلك الديمقراطية والانتخابات والحكومة الانتقالية والدستور
الانتقالي وحقوق الإنسان . كما يمكن تكيف الاتفاقية وتطبيقها
لتجلب السلام في أنحاء أخرى من البلاد مثل دارفور وشرق
السودان .

إن اتفاقية السلام الشامل تمثل نموذجاً للانتقال إلى التغيير

الديمقراطي في السودان ، إذا ما تم تطبيقها ، ولتجديد السودان ولتحقيق الرخاء والازدهار والسعادة والفرح لكل السودانيين خلال فترة حياتنا ولأجيالنا المستقبلية القادمة .

وكما رأيتم في النقاط الاثني عشر التي قدمتها لكم الآن ، فإن اتفاقية السلام الشامل تضم كل الأهداف التي كافحنا من أجل تحقيقها طوال الاثني والعشرين سنة الماضية . فإذا ما جمعتم (أ) القوة الحقيقية في حكومة جنوب السودان مستقلاً ، و(ب) نظاماً مصرفياً منفصلاً ، عندئذ يمكن للمرء أن يقول أننا غلّك بحق جنوب سودان يتمتع بالحكم الذاتي . وكما سبق وقلت إن اتفاقية السلام الشامل جيدة للجميع في السودان للقوى السياسية كافة ولكل الشعب السوداني . إن الجيش الشعبي لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني جلبا اتفاقية السلام الشامل ، لكنها باتت الآن ملكاً لكل الشعب السوداني وهي اتفاقية رابحة للجميع . فليس هناك خاسرون في اتفاقية السلام الشامل إذ إنها تعطي كل ذي حق حقه .

إن نموذج «الدولة الواحدة - نظامان اثنان» سينعكس في كل الهياكل والعلاقات فالترابط بين الخرطوم وجوبا سيكون اسمياً فقط على أعلى المستويات الكبرى مثل المحكمة الدستورية الوطنية ومكتب النائب الأول لرئيس الجمهورية والنظام المصرفي المزدوج والوحدات المندمجة المشتركة وغيرها . ويجادل البعض أن اتفاقية السلام الشامل تمثل ترتيبات انقسامية ، ولكنني لا أوافقهم على

هذا الرأي ، فاتفاقية السلام الشامل جيدة لوحدة البلاد ، حيث لا تقوم الوحدة إلا على الحرية والمساواة والثقة . وإذا تأكد للمجنوبين والمهمشين من الشعب السوداني عمومًا بأنهم سيحصلون على حقوقهم في المساواة والعدل فإنهم عندئذ فقط يتمكنون من أن يختاروا طوعًا أن يبقوا في السودان موحد وجديد وليس مكرهين على ذلك بل بناء على رغبتهم .

٧- برنامج الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية:

يبدو واضحًا أن اتفاقية السلام الشامل اتفاقية جيدة ولم يتبق سوى تنفيذها وترجمتها إلى منافع لشعب جنوب السودان ، وللمنطقتين ولأبى والسودان ككل . ولقد خلّصت برنامج وألويات الحركة الشعبية لتحرير السودان لفترة ما بعد الحرب في النقاط الست التالية فهذه برنامج متغير جذريًا حياة الشعب في السودان الجديد . فالخصص الربحية التي يتوقعونها كأفراد وكمجموعات والتي حاربوا من أجل الحصول عليها طوال الخمسين سنة الماضية منذ شهر أغسطس ١٩٥٥ ستعمل هذه البرامج على توفيرها لهم . وأنا أدعو الشعب السوداني كله إلى بناء إجماع حول تلك البرامج وإلى امتلاكها ، هذه البرامج هي التالية :

(١) جراحات الحرب وملاواتها:

إننى أؤمن أن مهمتنا الأولى والرئيسية هي أن نشفى الجراح

————— • كلمة رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان • —————

وأن ناسم ونصالح ونقف متحدين وراء اتفاقية السلام الشامل وتنفيذها كي نتمكن من مجابهة تحديات الفترة الانتقالية بهدف وإرادة وتناغم موحد . هذا ما فعلناه مؤخراً في الحوار جنوب - جنوب . ولقد دعوت إلى اجتماع كل الجهات المسؤولة عن عدم الاستقرار الذي حصل في الأشهر الأخيرة في منطقة البحيرات وواراب وغرب النيل الأعلى . فعلى السلام والمصالحة والاستقرار أن يبدأ - هنا - حيث تقوم الإدارة الانتقالية للحركة الشعبية لتحرير السودان .

(٢) البنى الأساسية الحكومية،

أما أولويتنا الثانية فهي إقامة بنى أساسية لحكم صالح وسيادة حكم القانون لتأمين العدالة والاستقرار في كافة أرجاء السودان . وينبغي لهذا الحكم أن يشمل كل المجموعات العرقية في مجالات السياسة والسلطة والاقتصاد وأن يقوم على الشفافية التامة وأن يحارب محاباة الأهل والأقارب والفساد .

(٢) البنى الأساسية الطبيعية

أما أولويتنا الثالثة فتكون البنى الأساسية الطبيعية ، أي بناء الطرقات وشبكات السكك الحديدية والمواصلات النهرية والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليد الطاقة الكهربائية ، علماً بأننا نبدأ فعلياً من الصفر . فنحن الخليفة لم يوجد في جنوب السودان طريق معبدة أبداً علماً بأن ماحته تساوي مساحة كينيا

وأوغندا مجتمعة . وسوف نركز جهودنا على إنشاء ثلاثة عشر طريقاً مفتاحية هي : (١) جوبا - نيمولي ، (٢) جوبا - كابويتا - لوكيشوغيو ، (٣) واو - رومبيك - مريدي - ياي - كايا ، (٤) جوبا - ياي - لاسو ، (٥) جوبا - ملكال - رينك ، (٦) واو - تمبورا - ميببو - ماريدى ، (٧) روميك - ييرول - بور - بوشالا ، (٨) واو - واراب - أبيي - كادوغلى ، (٩) ملوط - أدار - أولو - كرموك - دامازين ، (١٠) ملكال - نصير - جيكو ، (١١) واو - أويل - بانبوسة ، (١٢) واو - راجا - نبالا إلى دارفور ، و (١٣) شامبي - ييرول - بانتيو - باريانغ - جاو - كادوغلى .

إضافة إلى الطرقات هناك سكتان حديديتان رابطتان مهمتان : إعادة تأهيل خط السكة الحديدى الرابط بين واو - أويل - بانبوسة ، وخط سكة حديدى آخر يربط بين جوبا ومومباسا إما عبر أوغندا أو عبر كينيا . كما أننا نبحث أيضاً مع جمهورية الكونغو الديمقراطية إقامة ربط بين جوبا - ياي - لاسو وكيزانغالى بخطوط السكة الحديدية ليكون هناك منفذ على المحيط الأطلسى وفتح أسواق جمهورية الكونغو الديمقراطية على جنوب السودان . وبعد فتح خط النقل النهري فى النيل اسرأ ملحاً أيضاً . وأخيراً ، إقامة سد رئيسى لتوليد الطاقة الكهربائية فى المنحدرات النهرية فى قلة أو عند شلالات بيدين جنوب جوبا حيث إنه على قدر كبير من الأهمية للتنمية الشاملة فى جنوب السودان .

إن شبكة النقل هذه ستربط جنوب السودان بشماله وبالقرون الأفريقي الأكبر وبمنطقة البحيرات الكبرى ، وتخلق سوقاً كبيرة تقدّر بثلاثمائة مليون شخص . وهذه استراتيجية الربح مقابل الربح لكل الشركاء في السودان الموجودين في الإقليم وفي بقية أرجاء العالم وأنا أدعو الشعب السوداني للتطلع إلى الأمام في إقامة كيانات اقتصادية وسياسية كبرى في الإقليم .

(٤) التنمية الاقتصادية والبنى الأساسية المالية،

إن هدفنا على الجبهة الاقتصادية قد تم تحديده بوضوح ، فضمن إطار اتفاقية السلام الشامل ونشأ مع أهداف التنمية في الألفية ، سوف تبني كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان العمل على إزالة الفقر كهدف أعلى من أهداف التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . ووصولاً إلى تحقيق إزالة الفقر والقضاء عليه فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان ستبني رؤية وبرنامجاً اقتصادياً تنموياً تركز على النمو الاقتصادي من خلال التنمية الريفية وتحويل الزراعة التقليدية المندمجة مع الصناعات الزراعية . كما تهدف إلى تحويل الزراعة التقليدية القائمة حالياً في جنوب السودان ومناطق أخرى من خلال الابتكارات التكنولوجية وجعل الزراعة محركاً للنمو .

وتتصدر رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان في شعارين اثنين هما «استخدام عائدات النفط لدفع محرك الزراعة» ونقل

المدن إلى الناس في الأرياف بدلاً من نقل الناس إلى المدن ، علماً أن ما يربو عن ٩٠ بالمائة من سكان السودان الجديد يعيشون في مناطق ريفية . ولإعطاء التنمية بُعداً ذا معنى يجب أن يكون لدينا سوقاً حيّة نشطة تضم مؤسسات مالية وأن مشجع إقامة اقتصاد السوق .

(٥) توفير الخدمات الاجتماعية والعامة:

إن أولويتنا الخامسة هي توفير الخدمات الأساسية لشعبنا وهي التعليم والصحة والصرف الصحي والمياه العذبة وغيرها من الضرورات الحياتية الأساسية وتسهيل عودة نحو ثلاثة ملايين من النازحين واللاجئين داخل حدود البلاد وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم ، حيث من المتوقع لهم أن يعودوا إلى ديارهم ومنازلهم بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل . ويقدر عدد الذين عادوا إلى منازلهم خلال فترة السنة أشهر الماضية بأكثر من مليون لاجئ ونازح إلا أن المجتمع الدولي لم يفعل أى شيء في هذا الوضع الخطير . وأنا أناشد الأمم المتحدة وأدعو المجتمع الدولي إلى القدوم بشكل عاجل وسريع لتقديم العون والمساعدة لشعب جنوب السودان والمنطقتين وأبني .

(٦) الشباب والنساء والهجرة:

وأود أن أذكر في النهاية باختصار وأن أوجه مناشدة لمكونات

ثلاثة من مكونات شعبنا ، وهم الشباب والمرأة ومن هم في المهجر . فتحن بحاجة إلى عودة من في المهجر كي يساهموا في بناء الأمة وإذا لم يتمكنوا من العودة فإنهم يساعدون جيشا كانوا . لقد حرم أطفالنا من حيوية الشباب ، فلم ينعموا بالسلام منذ ولادتهم . وعلينا أن نركز في المرحلة القادمة على تنمية الشباب .

أما النساء وهن « مهمشات المهمشات » ؛ فيجب أن يتلن اهتماماً خاصاً لتنمية مهاراتهم ومساعدتهن على المشاركة في أعمال مدرة للدخل . فعندما يصبح للمرأة دخلاً محترماً إلى جانب دخل زوجها يمكنها حبث فقط أن تكتسب قوة واحتراماً كاملاً . كما ينبغي أيضاً تمكين مجموعات المجتمع المدني ليشركوا في كل تلك المبادرات والنشاطات .

(٧) التركيز على تنمية الموارد البشرية

سوف تعطى الحركة الشعبية لتحرير السودان عموماً الأولوية لتنمية الموارد البشرية من حيث هي الاستراتيجية الأكثر فعالية في القضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية أيضاً . وقد أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان سياستها المتعلقة بمجانية التعليم العام في المدرسة الابتدائية ليلتحق مع حلول عام ٢٠١٥ كل البنات والأولاد من الذين في عمر الدراسة بالمدارس ، وفي تلك الفترة ينبغي أن تكون قد حصلنا أيضاً على التعليم الثانوي المجاني . وسنعد مبادرات أخرى ونقدمها لمن هم في سن أكبر من سن

المدارس الابتدائية بما فى ذلك تعليم الشباب والبالغين والتعليم
الوظيفى والتعليم المهنى وذلك بهدف تنمية المهارات .

الخلاصة:

وأنا أختتم حديثى أود أن أؤكد لكم مرة ثانية أن هناك متسع
من المكان لكل السودانيين الجنوبيين الذين يرغبون فى المشاركة
وطريقة تأكيدى هى ما أردته دوماً من قول إنجيل يوحنا ،
الأصحاح ١٤ ، العدد ١ - ٢ « لا تضرب قلوبكم » ، قال لهم
يسوع المسيح ، « أنتم تؤمنون بالله فأمنوا بى . فى بيت أبى منازل
كثيرة . وإلا فلانى كنت قد قلت لكم أنا أمضى لأعد لكم مكاناً .
وإن مضيت وأعددت لكم مكاناً أتى وأخذكم إلى حتى حيث أكون
أنا تكونون أنتم أيضاً » .

وأنا أقول للجنوبيين إنه يكون هناك متسع من المكان فى
حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية ، ونحن نرحب
بالجميع . ففي المجلس التشريعى مثلاً سيكون لدينا ١٣٥ عضواً
فى البرلمان المركزى ، و ١٧٠ فى البرلمان الجنوبى ، وحوالى ٤٠٠
عضو فى عشر ولايات جنوبية ، ومجموع ذلك يفوق ٧٠٠
مشرع . أما التنفيذيين الجنوبيين فيكون لنا منهم ١٠ وزراء وعشرة
آخرين وزراء دولة فى حكومة الوحدة الوطنية ، وعشرين وزيرا
فى حكومة جنوب السودان ، وحوالى ٤٠ وزيرا فى حكومات

الولايات ، ومجموع هؤلاء يفوق السبعين وزيراً . ولدينا أيضاً القضاء والخدمات المدنية . ومع التنمية الضخمة سنعمل على دفع وإطلاق القطاع الخاص الذى سيكون مربحاً ومكياً ومليئاً بفرص العمل . وهكذا نرون أن هناك متسع من المكان للجميع ، إن مُشكَلتنا الحقيقية هى النقص فى القوة البشرية .

وأرد أن أنهى كلمتى بأن أؤكد لكم إن الحركة الشعبية لتحرير السودان ستستمر ثابتة وأنها ستبقى حركة للشعب ومن الشعب ، فالحركة لن تخون أهدافكم ولا تفتكم بها كما لم تخرنكم طوال الاثنى والعشرين عاماً الماضية من الكفاح . وسوف تستمر الحركة فى رؤيتها ومثلها التى ضحت طوال واحد وعشرين عاماً من أجلها فانهمرت فيها دموعنا وسالت دمارنا .

ومرة أخرى وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية والعشرين ، أود أن أهنئكم على إنجاز اتفاقية السلام الشامل وأحيى شهداءنا الذين خصصنا لهم هذا اليوم . كما أحيى وأهنئ شعب السودان كله حيثما وجد فى يوم الذكرى هذه ، وأؤكد لكم جميعاً بأن الحركة ستبقى مخلصه لأهداف الكفاح والنضال . وأن الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى لن يخون أهداف امتنا وتاريخ ميرتنا معروف لدى الجميع .

وأتمنى أن تكونوا بخير ونحن نبدأ العام الثالث والعشرين من

كفاحنا . ليبارككم الرب الإله جميعاً . وليحيا الجيش الشعبي
 لتحرير السودان ، ولتحيا الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وليحيا
 السودان الجديد ، والنصر للحركة الشعبية لتحرير السودان /
 الجيش الشعبي لتحرير السودان ولشعب السودان الجديد .

تاللق

الرابع

IV

أعضاء الوفد التاللق

تاللق تورجون قرتق فى زيارته لتالقارة

أعضاء الوفد المرافق للدكتور جون قرنق :

- ١ - الدكتور / منصور خالد : المستشار السياسي لرئيس
الحركة الشعبية لتحرير السودان .
- ٢ - القائد / نبال دينق : حاكم بحر الغزال .
- ٣ - القائد . / فاقان أموم : سكرتير التجارة .
- ٤ - القائد / دينق ألور : سكرتير الشؤون الخارجية .
- ٥ - القائد / دانيال كودي : سكرتير الاتصالات والمواصلات
والبيئة والسياحة / وممثل الحركة بالشرق الأوسط
والخليج .
- ٦ - القائد / جون لوك : سكرتير الإعلام .
- ٧ - القائد / توماس سيريليو : قائد الفرقة السادسة (غرب

الاستوائية) .

٨ - القائد المناوب / ياسر حرمان : يمثل الحركة في دولة
إثريا .

٩ - الرائد / أتيق قرنق أتيق : رئيس الحرس الشخصي للقائد
العام للجيش الشعبي لتحرير السودان .

١٠ - الرائد / موماسا : ضابط اتصال .

١٢ - ملارم أول / كوال مجاك : ضابط أمن .

١٣ - شول أكويي / حرس شخصي .

١٤ - مايور جون قرنق : ابن رئيس الحركة الشعبية لتحرير
السودان .

الملحق

الخامس



اجتماع الدكتور جون قرنق

مع عدد من المسؤولين المصريين

اجتمع الدكتور جون قرنق مع عدد من المسئولين المصريين
من مختلف المستويات .

الدكتور يوسف والي : نائب رئيس مجلس الوزراء .

السيد عمرو موسى : وزير الخارجية .

الدكتور أسامة الباز : المستشار السياسي الخاص لرئيس
الجمهورية .

السفير فؤاد يوسف : مُساعد وزير الخارجية للشؤون
الأفريقية

للاحق

السلاسل

VI

المكتور جون قرني

وعند من الفعاليات الثقافية

والمكرين للصويين

التقى الدكتور جون قرتق بعدد من الفعاليات الثقافية
والسياسة :

- أسرة وادى النيل .
- اللجنة المصرية للنضال من الأسيرى الأفريقى .
- مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية .
- الحزب الوطنى .
- حزب الوفد .
- حزب التجمع الوطنى الوحدوى التقدمى .
- كما التقى بمجموعة من المفكرين المصريين :
- الدكتور ميلاد حنا
- الدكتور سعد الدين إبراهيم .

- الأستاذ أحمد حمروش .
- الأستاذ محمد حسين هيكل (محادثة تليفونية) .
- الأستاذ عادل حمودة .
- الدكتور صبحى عبد الحكيم : رئيس أسرة وادى النيل .
- الأستاذ أحمد نافع .
- التقى فى مأدبة غداء أقامها الدكتور أسامة الباز بالأستاذ
لطفى الخولى والدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز
الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، والأستاذ عادل
حسين رئيس تحرير جريدة الشعب .
- كما التقى عدد من قيادات حزب الوفد فى حفل غداء
أقامه له يس سراج الدين ، وكان قبلها التقى بالباشا فؤاد
سراج الدين فى منزله .

- التقى بعدد كبير من المثقفين والسياسيين المصريين وقيادات الرأي العام في حفل عشاء أقامه الأستاذ فاروق أبو عيسى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب ، ومن بينهم ضياء الدين داود ورفعت السعيد وآخرين .
- وفي مقر حزب التجمع الوحدوي التقى في حوار مفتوح بالسيد خالد محيي الدين رئيس الحزب والدكتور رفعت السعيد والأستاذ ضياء الدين داود (رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري) ، وعدد كبير من أعضاء الأمانة العامة واللجنة المركزية للحزب .
- التقى بوفود من الأحزاب السودانية والتفابيين وممثلي تنظيمات المجتمع المدني : حزب الأمة ، الحزب الاتحادي الديمقراطي ، الحزب الشيوعي ، ومؤتمر البجا .
- كما التقى بالصحفيين السودانيين بالقاهرة ، وعدد كبير من المثقفين السودانيين وبالمهتمين بقضية توحيد قوى السودان الجديد ، وبمجموعات من النساء السودانيات ، وبعدد من الشباب السوداني ، وبمجلس كبار الرعماء الجنوبيين برئاسة الدكتور ياسفيكو لادو .

للحق

السبع

VII

لقاءات صحفية

للكتور جون فرنق

تحدث الدكتور جون قرنق إلى العديد من الصحف والمجلات
المصرية والعربية ، والقنوات الفضائية التلفزيونية :

- الأهرام
- الأهرام ويكلي
- الأهرام الفرنسى
- الشرق الأوسط
- العالم اليوم
- الخرطوم
- روزاليوسف

- المصور
- الأهرام العربى
- جريدة البيان
- جريدة الجزيرة السعودية وانتظرون بوست
- لوس المجلوس تايمز
- وكالة الأنباء الفرنسية
- تلفزيون الشرق الأوسط (MBC)
- القناة الفضائية اللبنانية (LBC)
- تلفزيون الجزيرة (قطر)

كما التقى الدكتور جون قرنق مع بعض السفراء والبعثات
الدبلوماسية المعتمدة في مصر :

• سفراء المجموعة الأوروبية

• السفير الأثيوبي

• السفير الأرنري

• السفير الأمريكي

• السفير البولندي

• سفير جنوب أفريقيا

للحق

التام

VIII

إعلان

المبادئ

نحن ممثلو حكومة جمهورية السودان ، الحركة الشعبية
والجيش الشعبي لتحرير السودان ، والحركة الشعبية والجيش
الشعبى لتحرير السودان - المتحدة .

إشارة لمعادنات السلام السابقة بين حكومة السودان ، من
جهة ، والحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ،
والحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان - المتحدة ، من
جهة أخرى ، بالتحديد أديس أبابا فى أغسطس ١٩٨٩ ،
نايروى فى ديسمبر ١٩٨٩ ، أبوجا فى مايو / يوليو ١٩٩٢ ،
أبوجا فى أبريل / مايو ١٩٩٣ ، نيروى فى مايو ١٩٩٣ ،
قرانكفورت فى يناير ١٩٩٢ .

إدراكاً لأهمية الفرصة المتفرقة التى وفرتها مبادرة الإيقاد
للسلام للتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض للتراجع فى
السودان .

اعتماداً بالمعاناة المستمرة للمواطنين السودانيين في المناطق المتأثرة بالحرب .

بهذا نتفق على إعلان المبادئ أدناه والذي يشكل الأساس لحل النزاع في السودان :

١ - أي حل متكامل للنزاع السوداني يتطلب من كل أطراف النزاع القبول والالتزام التامين بـ :

١-١ تاريخ وطبيعة النزاع السوداني تظهر بوضوح أن الحل العسكري لا يمكن أن يقود إلى سلام دائم واستقرار في البلاد .

٢-١ الحل السلمي والمادل يجب أن يكون هدفاً مشتركاً لأطراف النزاع .

٢-١ يجب التأكيد على حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان لتحديد وضعهم المستقبلي عن طريق الاستفتاء .

٢-٢ يجب على كل الأطراف أن تعطي الأولوية للمحافظة على وحدة السودان شريطة أن تضمن المبادئ التالية في الإطار السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي للبلاد .

٣-١ السودان مجتمع متعدد الأعراق والإثنيات والديانات والثقافات . يجب الإدراك والاستيعاب التامين لكل أنواع التنوع هذه .

٣-٢ يجب أن يكفل القانون المساواة السياسية والاجتماعية الكاملة بين كل المواطنين في السودان .

٣-٣ يجب التأكيد على حق تقرير المصير على أساس الفيدرالية ، الحكم الذاتي ، .. إلخ ، لكل أقاليم المناطق المختلفة .

٣-٤ يجب أن تقوم بالسودان دولة ديمقراطية علمانية Secular State تكفل حرية الاعتقاد والعبادة لكل المواطنين السودانيين . يجب فصل الدين عن الدولة . يجوز للدين والأعراف أن تكون أساساً لقوانين الأحوال

الشخصية .

٣-٥ يجب تحقيق تقسيم الثروة بطريقة مناسبة وعادلة بين كل المواطنين في السودان .

٣-٦ حقوق الإنسان كما يعترف بها دولياً تكون جزءاً لا يتجزأ من هذه الترتيبات ويجب تضمينها في الدستور .

٣-٧ يجب أن ينص الدستور وقوانين السودان في استقلال القضاء .

٤ - في حالة عدم الاتفاق على المبادئ المشار إليها أعلاه في ٣-١ إلى ٣-٧ يكون للطرف المعني الخيار في تقرير المصير ، بما في ذلك الاستقلال ، عن طريق الاستفتاء .

٥ - يتم الاتفاق على ترتيبات انتقالية ، تتفاوض أطراف النزاع حول مدتها ومهامها .

٦ - ستتفاوض أطراف النزاع على اتفاق لوقف إطلاق النار يتم تنفيذه كجزء من التسوية الشاملة للنزاع في السودان .



رقم الايداع: ٦١٨-٢٠٠٥

ماستر للطباعة - الخرطوم - السودان

سبتمبر ٢٠٠٥م



إننا سعداء وفخوريين بأن الزعيم السوداني المفكر د. جون قرنق هو الذي يادر بتشريفتنا لتقديم هذا الكتاب، وهو أمر له دلالة ليس فقط على وحدة السودان وهو أمر سيملسه القارئ في قراءة مقولاته وأفكاره، ولكن أهمية هذا الأمر تكمن في أن جون قرنق يؤمن أيضاً بأهمية العلاقة بين مصر والسودان، ليس من خلال التاريخ فحسب، وإنما بمنظرة مستقبلية في كل من المجال السياسي والثقافي فضلاً عن جوانب التعامل الاقتصادي والاجتماعي.

د. سبهي عبد الحكيم

د. ميلاد حنا

يجب أن لا ننظر للحركة، كهيكل تنظيمي ساكن ومتحجر، بل يجب أن نلهمها في علاقتها بالاطار الذي نشأت وتطورت في داخله منذ عام ١٩٨٣ م. ففي سياق هذا التطور طرحت الحركة «مشروعاً وطنياً ديمقراطياً» هو الوحيد، في رأبي، القابل للتطور والتطبيق. ويحمل هذا المشروع كل ما هو إيجابي ونهيم في تجربة الحركة الشعبية، كما يأخذ من قوي السودان الجديد في شمال السودان لرقى وأكثر مكونات تجاربها السابقة ايجابية. إضافة إلى العناصر الايجابية للسودان القديم.

د. الوائق كمبر

❖ نحن ننظر إلى السودان كبلد سيظل موحداً تركز هويته على هذين التوعين من التنوع التاريخي والمعاصر.

❖ إذن دعونا نتفق على أن هدفنا هو وحدة البلاد وأن هذه الوحدة يجب أن تقوم على حقائق الواقع، وأي وحدة خلافاً لذلك غير قابلة للتطبيق ولا يعوزنا برهان.

❖ إن الحركة الشعبية لتحرير السودان ستستمر ثابتة وأنها ستبقى حركة للشعب ومن الشعب، فالحركة لم تحون أهدافكم ولافتكم بها كما لم تخنكم طوال الاثني والعشرين عاماً الماضية من الكفاح وسوف تستمر الحركة في رؤيتها وملها التي ضحت طوال الاثني والعشرين عاماً من أجلها فالهموت فيها دموها وسالت دماؤنا.

د. جون قرنق

رغم الإبداع الدولي رقم 9 - 0 - 806 - 99942 ISBN

الغلاف: عصام عبد الحفيظ